الأمم المتحدة

A/75/557

الجمعية العامة

Distr.: General
22 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 128 من جدول الأعمال

الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة عن طريق بيانات مسجلة مسبقا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل مسبقا في قاعة الجمعية.

أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة (انظر A/75/PV.3). وتتضمن الإضافة 1 لهذه الوثيقة البيانات التي أُدلي بها في الجلسة الثالثة المستأنفة للجمعية العامة المعقودة يوم الإثنين، 26 تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/75/PV.3 (Resumption 1)).

وفقا للمقرر 74/562، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة مسبقا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

20-14316 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

رئيس الجمعية العامة (انظر أيضا A/75/PV.3، صفحة 1)

بيان رئيس الجمعية العامة، فولكان بوزكير

أُدلي بهذا البيان حضوريا يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أود أن أبدأ هذه الجلسة بتوجيه الشكر إلى كل فرد دعم المنظمة، وكل ومؤسسة دعمتها على مدى السنوات الـ 75 الماضية. ويشمل ذلك، أولا وقبل كل شيء، جميع الدول الأعضاء. وما كنا لنجلس هنا اليوم لولا التزام الدول الأعضاء المستمر بتعددية الأطراف.

وأود أيضا أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما منهم العاملين في الميدان، الذين سمحت جهودهم للمنظمة بالنجاح وللبشرية جمعاء بالتمتع بحياة أفضل.

واليوم، في نهاية هذا الجزء، سنعتمد الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأود أن أهنئ الأعضاء على توصلهم إلى توافق في الآراء بشأن هذا الإعلان التاريخي، وعلى التزامهم القوي بالعمل معا لتعزيز التنسيق والحوكمة العالمية من أجل المستقبل المشترك للأجيال الحالية والمقبلة.

وأود أيضا أن أشكر الميسرين المشاركين، قطر والسويد، على تعهدهما لهذا النص عبر الجمعية العامة، وبخاصة إبان فترة الجائحة.

وعندما قام مؤسسو منظمتنا هذه بإنشائها قبل 75 عاما، فعلوا ذلك وسط حطام الحرب الهامدة. وقد أظهرت الحرب العالمية الثانية، وهي أشد الحروب إسالة للدماء في التاريخ، بوضوح الحاجة إلى محفل يقوم بدور "مركز لتنسيق أعمال الأمم". وكذلك اعترف مؤسسو المنظمة بأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة – وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – هي على نفس القدر من الأهمية والترابط والتعاضد. ولا يمكن النهوض بأحدها من دون الآخر. وهذا هو الهدف الذي سعت الأمم المتحدة إلى تحقيقه على مدى السنوات الـ 75 الماضية، بدعم من الدول الأعضاء.

وينبغي ألا نغفل إنجازاتنا. فقد ازدادت العضوية من 51 إلى 193 عضوا اليوم، وهي زيادة تعكس في جزء كبير منها حصول البلدان على استقلالها الغالي، والتزامها بالأمم المتحدة وميثاقها كدول ذات سيادة.

وحالت الدبلوماسية الهادئة وتطوير أنظمة تحديد الأسلحة دون تحول الحرب الباردة التي دامت عقوداً إلى نزاع نووي. واضطلعت بعثات حفظ السلام بصون السلام وحماية المدنيين. وساعدت البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة على نزع فتيل الأزمات وتشجيع الحلول الدائمة للنزاعات. وعززت المساعدة الانتخابية ثقة الجمهور في الديمقراطية، بما في ذلك خلال الفترات الانتقالية الحاسمة.

وحدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتُمد في عام 1948، حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي أن تحظى بالحماية العالمية للمرة الأولى. وعملت الأمم المتحدة بلا كلل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل.

وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، صاغت الأمم المتحدة أيضا معايير التنمية الدولية. وفي عام 2000، اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة.

والآن، ونحن ندخل عقد العمل، أدركنا أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – وهي خطة عالمية – يوفر مخططاً متماسكاً لعالم أفضل. وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحاً في سياق التهديدات التي يشكلها تغير المناخ، والاضطرابات الناجمة عن التطورات التكنولوجية، وتفشي الجائحة الحالية.

إن تعددية الأطراف ليست خياراً بل ضرورةً ونحن نبني من جديد عالماً أكثر مساواةً وقدرةً على الصمود وأكثر استدامةً. ويجب أن تكون الأمم المتحدة في صميم جهودنا. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة، تغير العالم بطرق تفوق التصور. ويجب على الأمم المتحدة التي يتم تحسينها التصدي لهذه التحديات والتغييرات لكي تظل هامة وفعّالة. ويجب أن تكون شاملة للجميع وأن تحاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين، حتى نكفل استجابة فعالة لتحدياتنا المشتركة. ويجب أن ندعم الأمم المتحدة لكي تتطور لتصبح منظمة أكثر مرونةً وفعاليةً وخضوعاً للمساءلة، حتى تكون قادرة على تحقيق الغرض المنشود، وتتمكن من تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.

وكما أوضح الأعضاء في الإعلان، فما من منظمة عالمية أخرى لها من الشرعية ومن القدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي والتأثير على صعيد وضع القواعد ما يضاهي ما تتمتع به الأمم المتحدة. وما من منظمة عالمية أخرى قادرة على أن تبث في نفوس عدد كبير جداً من الناس الأملَ في إيجاد عالم أفضل. ومع دخولنا الدورة الخامسة والسبعين، حان الوقت الآن للعمل. إنني آخذ على محمل الجد الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عالمية جديدة. إن قوة الأمم المتحدة تكون بقدر قوة التزام أعضائها بمُثُلها العليا وتجاه بقية أعضائها.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أُوجه دعوة قوية إلى الدول الأعضاء. حان الوقت الآن لكي تعبئ مواردها، وتعزز جهودها، وتظهر إرادة سياسية وقيادة لم يسبق لهما مثيل، وذلك لضمان المستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي نحتاج إليها. لقد حان وقت العمل الآن.

الأمين العام (انظر أيضا A/75/PV.3، صفحة 3)

بيان الأمين العام

أُدلي بهذا البيان حضوريا يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تشكّل المُثُل التي تقوم عليها الأمم المتحدة – ألا وهي السلام والعدالة والمساواة والكرامة – مناراتٍ تهدي إلى عالم أفضل.

ولكن المنظمة التي نحتفل بها اليوم إنما وُلدت من رحم معاناة هائلة. فقد كان لا بد للعالم أن يشهد حربين عالميتين وملايين الوفيات وأهوال المحرقة حتى يلتزم قادة العالم بالتعاون الدولي وسيادة القانون.

وقد أسفر هذا الالتزام عن نتائج. إذ استطعنا تجنّب حرب عالمية ثالثة، كان الكثيرون يخشون اندلاعها. ولم يحدث أبداً في التاريخ الحديث أن مرّت علينا كل هذه السنين المتعاقبة دون مواجهات عسكرية بين القوى العظمى. وهذا إنجاز عظيم يمكن للدول الأعضاء أن تفخر به، ويجب علينا جميعا أن نسعى جاهدين للحفاظ عليه.

وعلى مدى عقود، تحققت إنجازات تاريخية أخرى، بما في ذلك معاهدات السلام وحفظ السلام، وإنهاء الاستعمار، ومعايير حقوق الإنسان وآليات التمسك بها، والانتصار على الفصل العنصري، والمعونة الإنسانية المنقذة للحياة لملايين ضحايا النزاعات والكوارث، والقضاء على الأمراض، والحد المطرد من الجوع، والتطوير التدريجي للقانون الدولي، والمواثيق التاريخية لحماية البيئة وكوكبنا. وفي الآونة الأخيرة، وفر التأييد الجماعي لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ رؤيةً ملهمةً للقرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

فمن بين المندوبين الذين أوفدوا إلى مؤتمر سان فرانسيسكو والبالغ عددهم 850 مندوباً، لم يكن هناك سوى 8 نساء. وبعد مرور 25 عاماً على منهاج عمل بيجين، لا تزال عدم المساواة بين الجنسين أكبر تحدٍ على الإطلاق أمام إعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وثمة كارثة مناخية تلوح في الأفق. والتنوع البيولوجي آخذ في الانهيار. ومعدلات الفقر ترتفع مرة أخرى. والكراهية تنتشر. والتوترات الجغرافية السياسية تتصاعد. ولا يزال وضع الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار. ولئن كانت التكنولوجيات المفضية إلى التحول قد أتاحت فرصاً جديدة، فإنها كشفت أيضاً عن ظهور تهديدات جديدة. لقد فضحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ما يعتري العالم من أوجه هشاشة. ولا يمكننا أن نواجهها إلا معاً.

واليوم، لدينا فائض في التحديات المتعددة الأطراف ونقص في الحلول المتعددة الأطراف. وإنني أرحبُ بالإعلان الصادر عن الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وبالتزامها بتنشيط تعددية الأطراف.

لقد وجّهت الجمعية العامة لي الدعوة إلى تقييم كيفية النهوض بخطتنا المشتركة، وسأوافيكم بالتحليل والتوصيات. وستكون هذه عملية هامة وشاملة للتفكّر العميق.

ونحن نعلم بالفعل أننا بحاجة إلى قدر أكبر – وأكثر فعاليةً – من تعددية الأطراف، يقوم على التبصّر ويتسم بالطموح ويكون مؤثّراً. والسيادة الوطنية – وهي إحدى ركائز ميثاق الأمم المتحدة – تسير جنباً إلى جنب مع تعزيز التعاون الدولي القائم على القيم المشتركة والمسؤوليات المشتركة سعياً إلى تحقيق التقدم للجميع.

لا أحد يريد حكومةً عالميةً، ولكن علينا أن نعمل معاً لتحسين الحوكمة العالمية. ففي عالم مترابط، نحن بحاجة إلى تعددية أطراف قوامها شبكة تربط بين جميع العناصر، تعمل فيها أسرة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والتكتلات التجارية وغيرها معاً على نحو أوثق وأكثر فعالية. كما أننا بحاجة إلى أن تكون تعددية الأطراف شاملة للجميع، وأن تقوم على المجتمع المدني والمدن والأعمال التجارية والسلطات المحلية، وعلى الشباب بشكل متزايد.

(*تكلم بالفرنسية*)

قد احتفلت الأمانة العامة بالذكرى السنوية بإجراء مشاورة عالمية. وقد أعرب أكثر من مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم العديد من الشباب، عن آرائهم.

وقد تقاسم المشاركون في هذا الحوار مخاوفهم وآمالهم للمستقبل. وهم يرون أن التعاون الدولي ضروري لمواجهة حقائق عصرنا. وأشاروا إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) جعلت هذا التضامن أكثر إلحاحاً. وشددوا على أن العالم بحاجة إلى نظم صحية وخدمات أساسية للجميع.

ويخشى الناس من أزمة المناخ والفقر وعدم المساواة والفساد والتمييز المنهجي القائم على لون البشرة أو نوع الجنس. إنهم يرون في الأمم المتحدة أداة لبناء عالم أفضل، وهم يعولون علينا للارتقاء إلى مستوى تحديات اليوم.

وتقع هذه المسؤولية أساساً على عاتق الدول الأعضاء. لقد أسست الدولُ الأعضاء الأممَ المتحدة. ومن واجبها أن تستثمر فيها استثماراً كاملاً، وأن تغذي المنظمة، وأن تزودها بالوسائل التي تحتاج إليها لكي يكون لها تأثيرٌ حقيقيٌ.

إننا مدينون بذلك لعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" الواردة في ديباجة الميثاق. وإننا مدينون بذلك لحفظة السلام، والدبلوماسيين، والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم ممن ضحوا بحياتهم من أجل النهوض بقيّمنا المشتركة. وأحيي جميع الموظفين السابقين والحاليين، على تفانيهم في إعادة الحياة إلى مُثل الأمم المتحدة.

لقد باشر مؤسسو منظمتنا العمل مع احتدام النزاع. واليوم، يعود الأمر إلينا لنشق طريقنا للخروج من منطقة الخطر. وكما جاء في ميثاقنا، فإن الأمر يعود إلينا، نحن الأمم المتحدة، كي "نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأهداف".

بيان رئيس مجلس الأمن (انظر أيضا A/75/PV.3، صفحة 4)

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، عبدو أباري

أُدلي بهذا البيان حضوريا يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: الفرنسية]

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، بأحر التهاني على انتخابكم بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ولا يساورنا شكٌ في أن خبرتكم الطويلة والغنية كدبلوماسي ستمكنكم من إدارة أعمال هذه الدورة بنجاح.

وأود أن أشيد بذكرى سلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد – باندي، على العمل الذي أنجزه في سياق أصبح صعباً للغاية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أود أن أعرب عن ارتياحنا للاتصال المستمر الذي أبقاه قائماً بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن الاقتراح "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف"، الذي اختير كموضوع لمناقشة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة التي ستتولون رئاستها، يتسم بالأهمية البالغة وحُسن التوقيت، لأنه يعيدنا إلى المُثُل والأهداف التي تشكل أساس منظمتنا. وإنني على اقتناع بأن النظر في هذا الموضوع يعطينا الفرصة لنؤكد من جديد أولوياتنا في مواجهة الأزمات والتحديات المتعددة التي تواجه العالم، ولنقترح استجابات مناسبة للتصدي لها.

وكما يعلم الأعضاء أيضاً، فإن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا يأتي في وقت حيث لا يزال المجتمع الدولي يعاني من أهوال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد أدت العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكارثية للجائحة إلى تفاقم العديد من التحديات في العالم وخلق تحديات جديدة – إنسانية أو بيئية أو مرتبطة بالنزاع وانعدام الأمن. وتشمل هذه التحديات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم الفضاء الإلكتروني والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات، على سبيل المثال لا الحصر.

ويتساءل الكثيرون أيضاً عما إذا كان النظام الدولي الذي انبثق عن مؤتمر سان فرانسيسكو لا يزال فعّالا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب وصون السلم والأمن الدوليين، وفقاً للميثاق.

وتتسم بالأهمية الحوكمةُ العالمية التي تأخذ في الحسبان الحقائق والتحديات العالمية المتغيرة. فما من منظمة عالمية أخرى تتمتع بالشرعية؛ والقدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي؛ والتأثير على صعيد وضع القواعد؛ وبكونها بوتقة تعددية الأطراف بلا منازع، ومركز المناقشات بشأن التعاون الدولي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلام والأمن الدوليين؛ بشكل يضاهي ما تتمتع به الأمم المتحدة.

وعلى هذا المستوى، أرحب بالمناقشة التي جرت في مجلس الأمن في 24 أيلول/سبتمبر بشأن الحوكمة العالمية لما بعد كوفيد-19.

وتتيح لنا هذه المناقشة الرفيعة المستوى الفرصة لتعزيز التعاون والتضامن وفقاً للفصل الأول من الميثاق، الذي يتناول المبادئ التي تقوم عليها تعددية الأطراف.

وفي الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أكرر تهانئ أعضاء مجلس الأمن واستعدادنا للحفاظ على دينامية التعاون مع الجمعية العامة وتعزيزها، فضلا عن تمنياتنا بالنجاح الكامل في إنجاز مهمتكم الكبيرة والمُبْهِجة.

بيان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر أيضا A/75/PV.3، صفحة 5)

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منير أكرم

أُدلي بهذا البيان حضوريا يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

إنه لشرف عظيم وامتياز لي أن أخاطب هذا الاجتماع التذكاري الرفيع المستوى بصفتي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

قبل خمسة وسبعين عاماً، لم تُنشأ الأمم المتحدة "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" فحسب، ولكن أيضاً لتعزيز « لرفع مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح ». لقد كانت المبادئ الأساسية للميثاق بمثابة أسس نظام ما بعد ام 1945. وعلى الرغم من كل الصعاب، تجنبت دول العالم نزاعاً عالمياً آخر. وكانت السنوات الخمس والسبعين الماضية أيضاً عصراً ذهبياً من النمو الاقتصادي والإنتاجية، وانخفاض مستويات الفقر ووفيات الأمهات والأطفال، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، والإنجازات العلمية والتكنولوجية.

ومع ذلك، وكما لاحظ الأمين العام، فإن عدم المساواة هو السمة المميزة لعصرنا. إذ إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كشفت بشكل صارخ حقيقة عدم المساواة فيما بين الدول وداخلها. وأفقر الناس هم الذين يعانون أكثر من غيرهم جراء هذه الجائحة. وقد حشدت البلدان الغنية 11 تريليون دولار، بينما تكافح البلدان النامية من أجل إيجاد ولو جزء صغير من الموارد التي تحتاج إليها. وفي الواقع، نحن نواجه تحدياً ثلاثياً: التعافي من كوفيد-19، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجنب الكارثة المناخية التي تلوح في الأفق.

ويجب أن تكون الاستجابة لهذه التحديات جماعية. ولن يكون أحد في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن من الفيروس. ويجب أن يكون اللقاح ضد مرض فيروس كورونا، بعد تطويره، متاحاً للجميع، وفي كل مكان، بأسعار معقولة ودون تمييز. ويجب أن تكون استجابتنا للأزمة الثلاثية مركبةً ومتآزرةً. ويجب أن لا تترك استجابتنا أحداً يتخلف عن الركب. وسيتطلب ذلك مستويات غير مسبوقة من التعاون الدولي. ولا يمكن تعزيز هذا التعاون في أي مكان إلا في إطار الأمم المتحدة وأسرة منظماتها. إن الأمم المتحدة لا غنى عنها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ولم تكتسِ ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أي وقت من الأوقات هذه الأهمية. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ القرارات اللازمة للتغلب على مرض فيروس كورونا، وتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات المناخية. وخلال رئاسة باكستان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، سنركِّز على الخطوات العملية والإجراءات الملموسة: أولا، تعبئة الأموال اللازمة التي تعتبر حيوية لمواجهة التحديات الثلاثية، من خلال إعادة هيكلة الديون، وحقوق السحب الخاصة الجديدة، وتسهيلات القروض الجديدة؛ وثانياً، توسيع الاستثمار في البنية التحتية المستدامة بشكل كبير، مما يؤثر على 90 في المائة من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي مرفق البنية التحتية المستدامة إلى التعجيل بهذا الاستثمار. ثالثاً، إن تطبيق واستيعاب التكنولوجيات الجديدة أمر حتمي. ويجب أن يكون نظام الملكية الفكرية منسجماً مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي توجيه أنشطة البحث والتطوير نحو أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، كما يجب سد الفجوة الرقمية.

ويعترف ميثاق الأمم المتحدة بأن الرخاء والســـلام مترابطان. ولا يمكن جعل الأمم المتحدة على مســتوى الغرض المنشــود إذا كان مجلس الأمن مشــلولاً أو إذا كانت الجمعية العامة والمجلس الاقتصــادي والاجتماعي مهمشــين. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون فعالة إذا كانت الإجراءات الانفرادية مفضــلة على الحلول المتعددة الأطراف؛ وإذا كانت الأمم المتحدة محرومة من الموارد اللازمة للوفاء بولاياتها الحيوية في مجال حفظ السلام وبناء السلام؛ أو إذا تم الاستهزاء بقرارات مجلس الأمن حسب الرغبة.

إن المســار الذي ينجرف العالم نحوه يهدد بتقويض الهياكل التي بنيت للحفاظ على الســلام وتعزيز الرخاء، بما في ذلك تآكل الأمم المتحدة. وستكون هذه مأساة ذات أبعاد ملحمية للبشرية جمعاء. فلنلتزم من خلال الإعلان الذي سنعتمده اليوم بعكس هذا المسار.

البلد المضيف (انظر أيضا A/75/PV.3، صفحة 8)

بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشيريث نورمان – شاليه، بصفتها ممثلة البلد المضيف

أُدلي بهذا البيان حضوريا يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعبارة "نحن الشعوب" كما يبدأ دستور الولايات المتحدة بعبارة: "نحن الشعب". والسبب وجيه في أن الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة ووضعوا دستور الولايات المتحدة بدأوا بالتذكير المتمثل في أن الحكومة والمؤسسات المتعددة الأطراف قائمةٌ لخدمة الشعب.

إنه لشرف عظيم لي اليوم أن أمثل الشعب الأمريكي والرئيس دونالد ج. ترامب وسفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

قبل خمسة وسبعين عاماً، عندما كان هذا المشروع الجديد الجريء المعروف باسم الأمم المتحدة بحاجة إلى مقر دائم فانبرت الولايات المتحدة لذلك، وما زلنا فخورين بأن مقرها في بلدنا حتى يومنا هذا. ومن الصعب إدراك التطور الملحوظ الذي شهدته الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ 75 الماضية. فقد نمت من منظمة تخطو خطوات حذرة ومبكرة فيما بين حفنة من قادة العالم إلى ما هي عليه اليوم من شبكات واسعة من المنظمات والوكالات والفعاليات، وكبرت الأمم المتحدة بما يتجاوز بكثير رؤية مؤسسيها.

ومع ذلك، فإن تلك الرؤية هي التي يقوم عليها أساس هذه المنظمة ويجب أن تستمر في توجيه كل عمل لها. وهو أمرٌ مبينٌ بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، ويجدر التذكير به: أُنشِئت الأمم المتحدة لتعزيز السلام، وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية.

وقد أثبتت الأمم المتحدة، بنواح كثيرة، أنها تجربة ناجحة. وباستثناءات ملحوظة، فإن قدرتها على الحشد في سبيل العمل الجماعي تجلب معظم دول العالم إلى طاولة المفاوضات. وعلى الرغم من بعض الإخفاقات المؤسفة، فإن ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة يعملون على صون السلام لعقود من خلال بعثات في جميع أنحاء العالم. وتقوم منظمات مثل برنامج الأغذية العالمي بإنقاذ الأرواح وتحسين المستقبل كل يوم.

وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور مركزي في هذه النجاحات، ليس كدولة مضيفة فحسب، بل بوصفها أكبر ممول للأمم المتحدة وأكثر الممولين موثوقية طوال 75 عاما. ويكفل ذلك الالتزام قدرة منظمات الأمم المتحدة على الوصول إلى الملايين من المحتاجين، وتنسيق العمل الإنساني العالمي، والانعقاد بشأن المسائل التي تتطلب إجراءات عاجلة.

ولكن هناك أيضاً أسباب تدعو للقلق. فقد ظلت الأمم المتحدة لفترة طويلة جداً تقاوم الإصلاح الحقيقي، وكثيراً ما تفتقر إلى الشفافية، وتستهدفها مخططات الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية. كما تتطلب التهديدات الجديدة مرونة جديدة من الأمم المتحدة – وهي تهديدات تشمل سرقة الملكية الفكرية والجهود الرامية إلى تقويض حرية الإنترنت.

بالنسبة لإدارة ترامب، فإن هذه الذكرى السنوية هي لحظة مهمة للاحتفال بالنجاحات العديدة للأمم المتحدة، ولكن ينبغي القيام بذلك برقابة واضحة وتصميم متجدد على رؤية هذه الهيئة الهامة تخدم الغرض

المنشود منها. إن الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة هي الوقت المناسب لطرح الأسئلة حول نقاط القوة والضعف في المؤسسة، واستعراض أوجه فشلها والتعلم منها، والاحتفال بإنجازاتها. وأشارك زملائي ونظرائي من جميع أنحاء العالم في الاحتفال بهذه المناسبة الهامة.

رئيس محكمة العدل الدولية (انظر A/75/PV.3، المرفق 1)

بيان رئيس محكمة العدل الدولية، عبد القوي أحمد يوسف،

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

مع إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945، اتخذت الدول المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو قراراً بالاستعاضة عن حكم القوة بسيادة القانون. وقد كان ذلك القرار ذا تأثير بالغ بالنسبة للبشرية في السنوات الخمسة والسبعين الماضية.

وبالنسبة لبلايين البشر على هذا الكوكب، فإن الاعتماد على سيادة القانون الدولي، وتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وحظر استخدام القوة فيما بين الدول، وحماية حقوق الإنسان، كان يعني الحرية والاستقلال والتقدم والسلام في السنوات الـ 75 الماضية. ويعود الفضل في كل ذلك لإنشاء الأمم المتحدة. وهذا يعطينا جميعا سبباً للاحتفال بمرور 75 عاما على إنشاء هذه المؤسسة المتميزة.

وفيما يتعلق بسيادة القانون الدولي، فإن من واجبي كرئيس لمحكمة العدل الدولية أن أقول بضع كلمات عن سيادة القانون على الصعيد الدولي. من السهل أحيانا اعتبار أن من المسلم به وجود سيادة القانون على الصعيد الدولي أو نسيان أهميتها، ليس بالنسبة للسلام فحسب، ولكن أيضا لتقدم وازدهار جميع الدول.

ولا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوتها، أن توفر الأمن والرخاء والبيئة النظيفة لشعبها دون التعاون مع الدول الأخرى. ولا يمكن حلّ جميع مشاكل أي دولة على الصعيد الوطني. وينبغي أن يقوم التعاون الدولي على أساس نظام من القواعد. وما لم تحترم كل دولة هذا النظام من القواعد، فإن صرح التعاون المتعدد الأطراف قد ينهار.

وبقدر ما ترغب دولة ما في التحرر من الالتزامات القانونية التي تلزمها تجاه الدول الأخرى، فإنها لا تستطيع أن تفعل ذلك انفرادياً دون أن تفقد الفوائد التي تجنيها من تعاونها مع تلك الدول ومع غيرها. وبالتالي، فإن العلاقات الدبلوماسية والتجارة والتقدم التكنولوجي في النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والفضاء الإلكتروني لا تقرِّب فيما بين الدول فحسب؛ لكنها أيضاً تربط فيما بينها بشبكة من القواعد التي تجعل من هذه التفاعلات ممكنة. إنها شبكة من القواعد التي تسترشد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتستند إليها. ولا يفرض مشرعٌ خارجيٌ هذه القواعد على الدول. بل أن الدول نفسها تضعها وتضفي عليها قوة القانون. وهي تستند في كثير من الأحيان إلى المصالح المتبادلة والقيم المشتركة.

غير أن سيادة القانون على الصعيد الدولي لا يمكن أن توجد بدون هيئة قضائية يمكن أن تُحال إليها المنازعات ويمكنها أن تحلّها. ولهذا الغرض أنشأ القائمون على صياغة الميثاق محكمة العدل الدولية. وكان ذلك استجابة للعزم المعلن في ديباجة الميثاق على "تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على

العدالة واحترام الالتزامات الناشـــئة عن المعاهدات وغيرها من مصـــادر القانون الدولي". كما كان من أجل تعزيز المبدأ القائل بأنه "يفض جميع أعضـاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسـائل السـلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

إن النظام الأساسي للمحكمة، الذي يستند إلى نظام محكمة العدل الدولية الدائمة، الذي اعتمد قبل مائة عام تقريبا في 13 كانون الأول/ديســـمبر 1920، قد أرفق بميثاق الأمم المتحدة، كجزء لا يتجزأ منه. وهذا دليلٌ واضـحٌ على أهمية المحكمة في هيكل سـيادة القانون في الأمم المتحدة التي هي الجهاز القضـائي الرئيسي فيها.

وفي السـنوات الـــ 75 الماضـية، اضـطلعت المحكمة بفخر بدورها بوصـفها "وصـياً" على سـيادة القانون على الصـعيد الدولي. وما كان بوسعها أن تفعل ذلك دون احترام قراراتها المطلوب بموجب المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه "يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضـية يكون طرفاً فيها". كما أن نوعية عمل المحكمة مكنتها من اكتسـاب ثقة متزايدة فيما بين الدول لكي تعهد إليها بتسـوية منازعاتها. وقد أدى ذلك في السـنوات الأخيرة إلى عبء كبير من القضـايا المعروضـة عليها، حيث ارتفع عدد القضـايا التي قدمت إليها في السـنوات الخمس والعشـرين الماضـية إلى نفس المسـتوى الذي كان عليه عدد القضـايا التي أُحيلت إليها في السـنوات الخمسـين الأولى من وجودها.

السيد الرئيس،

إن الاعتماد المتزايد على سـيادة القانون في العلاقات الدولية، بدلا من السـلطة التعسـفية، وتسـوية المنازعات بالوسـائل السـلمية بدلا من القوة، هما أعظم قصـص النجاح التي تحققها الأمم المتحدة. ويمكننا جميعا أن نتطلع إلى عالم أكثر سلماً واستقراراً ما دامت العلاقات بين الأمم تتم في احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات التي تعهدت بها بمحض إرادتها. وتقف محكمة العدل الدولية على أهبة الاسـتعداد لمواصـلة إسـهامها، في حدود نظامها الأسـاسـي، في حماية سـيادة القانون الدولي وتعزيزها وفي التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول.

ممثلة الشباب من غانا (انظر A/75/PV.3، المرفق 2)

بيان السيدة أكوسوا أدوبيا أغيبونغ، ممثلة الشباب من غانا

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحابَ الفخامة والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة؛

أنا هنا اليوم، جنبا إلى جنب مع ثلاثة آخرين من المتكلمين الشـــباب البارعين، لأطلعكم على وجهات نظر الشباب بشأن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (UN75) وما بعد. وهذه الملاحظات لا تسترشد بعملنا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي فحسب، بل أيضا بالمشاورات الكثير جدا التي جرت خلال العام الماضي بشأن حالة عالمنا اليوم ومستقبلنا غدا. ولدينا بعض الأسئلة لكم.

هل بقيتم جميعاً أوفياء لميثاق الأمم المتحدة؟

هل أيّدتم حقوق الإنسان والعدالة في جميع الظروف؟

هل حددتم الأولوية قبل كل شيء للرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع الناس بما في ذلك الأقليات والنساء والأطفال وكذلك الأشخاص ذوو الإعاقة؟

هل التزمتم بروح التعددية التي أكد عليها الميثاق؟

ونظرا للتحديات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والثقافية الراهنة التي تواجهنا، يجب أن نتأقلم مع كون تعددية الأطراف لا غنى عنها في الدبلوماســـية الدولية. وهذا أمر يعترف به مواطنوكم: لقد وجدت المشاورات بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (UN75) دعماً ساحقاً للتعاون العالمي في كل بلد من بلدان العالم. إننا نواجه جائحة أثرّت على حياة البلايين في جميع أنحاء العالم، وبينما نتعامل مع هذا، كان علينا أن نواجه التعقيدات والتحديات العديدة داخل مجتمعاتنا وبلداننا ومناطقنا. وأود أن أتطرق في هذا المقام إلى أن هذا العالم قد عالج على مدى قرون الجائحة الصـامتة للعنف الجنسـي والعنف القائم على نوع الجنس التي تضرّ بـــ 35 في المائة من النساء والفتيات على الصعيد العالمي وتؤثر على عدم المساواة بين الجنسين.

وتبدأ معالجة مسـائل المسـاواة بين الجنسـين بمعالجة مسـائل القيادة والتمثيل النسـائي. ودعت الجمعية العامة إلى تحقيق التكافؤ بين الجنســين في الأمم المتحدة بنســبة 50/50، ولا بد لي من أن أثني على القيادة المثالية للأمين العام في تحقيق التكافؤ في فريق الإدارة العليا وفيما بين المنســقين المقيمين. ونحيي جميع قادة العالم الذين يتخذون إجراءات مثيرة للإعجاب لتحقيق التكافؤ داخل حكوماتهم وفي جميع القطاعات الأخرى، ونحتفل بمساعيهم.

اليوم، ومع ذلك، لدينا حتمية أخرى لنضعها أمامكم، العالم بحاجة إلى تحقيق المساواة للشباب الآن!

أنتم ممثلون لتطلعات 1,2 بليون شـــابٍ في العالم ولا يمكنكم تجاهل أننا بحاجة إلى أن نكون مهندســين مســتقبلنا. وبناءً على اســتراتيجية الأمم المتحدة للشــباب لعام 2030 التي تم إطلاقها في دورة الجمعية العامة في عام 2018، فإننا نوكل إليكم جميعاً مسؤولية الدفاع عن الإنصـاف والحوكمة المشـتركة دولياً على جميع المستويات: في الحكومة، وفي القطاع الصناعي، وفي القطاع الخاص.

ونريدكم أن تعدونا أنه في برلماناتكم، ستتألف حكوماتكم من 20 في المائة على الأقل من الشباب. ويجب على الأمم المتحدة أن تقود جهود تحقيق هذا الهدف. إن العالم بحاجة إلى براعة الشـــباب وابتكارهم وطاقتهم وقيادتهم، وهذه الأمور حاسمة الأهمية لتحقيق خطة عام 2030. وتحقيق المساواة بين الشباب ليس مجرد مسألة خلق حيزٍ لهم، يا أصحابَ الفخامة والدولة والمعالي والسعادة، بل يتطلب منكم معالجة كون أن 72 مليون شـــاب عاطلٌ عن العمل، و 142 مليون شـــاب في ســـن المرحلة الثانوية العُليا خارج المدارس، و 12 مليون فتاة متزوجات رغماً عنهن. إن التحديات هائلة.

ونريدكم أن تعملوا معا بروح تعددية الأطراف لضمان مستقبل حيث يمكن لجميع الشباب أن يحققوا كامل إمكاناتهم.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة، ورؤساء الحكومات؛

شكراً لحسن إصغائكم.

رائدة أعمال اجتماعية؛ أصدقاء القيادة، ماليزيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 3)

بيان السيدة شريفة نوريزه، رائدة أعمال اجتماعية من المنظمة غير الحكومية، أصدقاء القيادة، في ماليزيا.

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

مَرحَباً. أنا شريفة نوريزه من ماليزيا. أنا رائدة أعمال اجتماعية من المنظمة غير الحكومية، أصدقاء القيادة؛ وأشارك بنشاط كمؤثرة في الآراء الاجتماعية في مركز الشباب الدولي كوالالمبور، ماليزيا.

أعرب عن خالص تقديري لرئيس الجمعية العامة على منحي هذه الفرصة لأشاطركم وجهات نظري باسم الشباب.

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة؛

سوف أركز على ثلاثة مواضيع عامة.

أولاً، الشباب والسلام والأمن.

تتزامن الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة مع مرور 75 عاماً على الحرب العالمية الثانية. ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة وندخل "عقد العمل"، نحتاج إلى التوقف وإعادة التفكير في نظمنا وإعادة تنظيم قيمنا وسن الإصلاحات الهيكلية. ويسرني أن الأمم المتحدة قد شرعت في الاستماع إلى آمال ومخاوف الجماهير في العالم، وأفكارهم للتصدي للتحديات التي نواجهها – وهذا أمر ينبغي للأمم المتحدة أن تفعله بانتظام، وليس مرة كل 75 عاما. كما برزت الحاجة إلى مزيد من التضامن كأولوية قوية. وبناء على قرارات مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020)، نحتاج إلى مواصلة بناء الزخم نحو إدماج الشباب في عمليات بناء السلام. ومع ذلك، الالتزامات ليست كافية، فنحن بحاجة للمساءلة من أجل بناء الثقة بين الشباب والجهات الفاعلة الأخرى... ونحن بحاجة إلى مزيد من الدعم المؤسسي والمالي الملموس لزيادة الوعي بشأن السلام والأمن، والاعتراف بمساهمات بناة السلام من الشباب في التصدي للمخاطر الكامنة التي لا تزال تفضي إلى نشوب النزاعات.

ثانياً، استثمار المزيد في الشباب.

باسم الشباب، أود أن أرى الأمم المتحدة تستثمر استثمار أكثر شمولاً للجميع في الأنشطة التي يقودها الشباب، وأوصيها بذلك. ونود أن نرى دعماً واسعاً في مجال العمالة وريادة الأعمال على الصعيد العالمي، ولا سيما في الوظائف اللائقة التي تعزز الرفاه وسبل العيش المستدامة، حيث من المتوقع أن يهاجر العديد من الشباب إلى المدن، مما قد يؤدي إلى آثار اجتماعية أخرى. وندرك أن ينبغي ألا يُحسب الشباب فقط لإكمال الحصص بطريقة رمزية، ولكن علينا أن نعترف بالإجراءات الملموسة والمستدامة للذين يُترَكون بشكل منهجي يتخلفون عن الركب، وخاصة الشباب ذوي الإعاقة، والذين يعيشون في المناطق الريفية والأقليات الجنسانية. كما وجه الشباب دعوة قوية من خلال مشاورة الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها إلى مشاركة أكبر وباستمرار في صنع القرار العالمي، بما يتجاوز الأحداث التي تجري مرة واحدة.

ثالثاً، الحوكمة العالمية الرشيدة من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.

لقد علمتنا جائحة كوفيد-19 أننا بحاجة إلى حكم أقوى وأكثر خضوعا للمساءلة. وهناك حاجة إلى معالجة التشريد المتزايد للناس، فلكل شخص الحق في الحماية الاجتماعية والاقتصادية مع احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. إن الابتكار الذي يقوده الشباب يصبح مسألة ضرورة للمجتمع اليوم، ويمكننا أن نرى العديد من الفنيين الشباب يصبحون جسرا بين القطاعين الحكومي والخاص.

ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل، ندرك أهمية تعددية الأطراف من خلال مبادرات القادة الشباب، مثل مبادرة أصدقاء القيادة وشبكة السلام للشباب الآسيوية التي تعزز العلاقات الجيدة بين البلدان وتخلق بيئة من المواطنة العالمية. ولذلك، يجب تعزيز فكرة التعلم الإلكتروني ونقل المعرفة، وينبغي أن يكون الشباب في مركز الصدارة، فهم يعملون بالفعل كقادة في مجتمعاتهم المحلية.

وأخيرا، تؤدي المؤسسات القوية والمبتكرة مثل مراكز الشباب ومجالس الشباب وغيرها من الآليات المؤسسية الشبابية ذات التنظيم الذاتي والصادر بها تكليف دوراً هاماً في تعزيز ثقافة التضامن، فضلا عن العمل في المجتمعات المحلية. وينبغي للشباب في جميع أنحاء العالم أن يحددوا المستقبل الذي يريدونه، وأن يبنوا قدرات المواطنين العالميين وأن يبتكروا برنامجهم للسلام وبرامجهم الإنمائية لأقرانهم.

السيداتُ والسادة،

إن تحقيق السلام ليس مَجانياً. والسلام يبدأ في داخلنا والهياكل حولنا. ولكنه يبقى مشتركا بين الأجيال؛ استثمروا وثِقوا بالجيل القادم، لتشكيل المستقبل الذي نصبو إليه.

وشكرا لكم.

ناشط في مجالي تغير المناخ والصحة العامة، جزر البهاما (انظر A/75/PV.3، المرفق 4)

بيان السيد ن. تشارلز هاملتون، وهو ناشط في مجالي تغير المناخ والصحة العامة من جزر البهاما.

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة؛

إنني أعبّر عن مشاعر زملائي والملايين من الشباب في جميع أنحاء العالم، إذ أهنئ الأمم المتحدة على هذا الإنجاز الهام: الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشائها.

يعتقد 87 في المائة من الشباب أن التعاون العالمي أمر حيوي للتعامل مع تحديات اليوم، وقد أعربت الأمم المتحدة عن تفاؤلها بالمستقبل – بسببنا نحن الشباب.

ولكن، بالنيابة عن الشباب في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشعوب منطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، والأشخاص المقيمين في المجتمعات الساحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، وفي أقل البلدان نموا، نطالب العمل بمزيد من الإلحاحية واتخاذ الإجراءات وإنشاء هياكل إدارة أوسع نطاقا بين الأجيال في إطار الأمم المتحدة – من أجل الإسراع في التصدي لأكبر التحديات في عالمنا.

وهناك أولويتان من أهم أولويات التي حددها الشباب ويجب على الأمم المتحدة معالجتها، وهما التعافي من مرض فيروس كورونا ومعالجة أزمة المناخ.

فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي دعا الشباب على مدى عقود إلى معالجتها، في حين تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً تهديداً ثلاثياً: المناخ، وكوفيد-19، وأزمة الديون – على الرغم من ضآلة إسهامها التاريخي في هذه المشاكل.

وهذا ما تم طرحه أمام الشباب ويبدو أن هناك تلاعباً.

فقبل عام واحد، تم تدمير ثاني وثالث أكثر الجزر سكاناً والمحركين الاقتصاديين في جزر البهاما، بسبب إعصار دوريان – الذي أطلق الأمين العام على فئته اسم "فئة الجحيم" – وبلغت الخسائر والأضرار أكثر من 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجزر البهاما. والآن إقْرِنُوا هذا السيناريو مع كوفيد-19 وتداعياته الاقتصادية.

وهذا السيناريو المخيف ممكن أن تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى وأقل البلدان نموا – لأن تغير المناخ ليس مستقبلنا، بل هو الواقع الحالي لجميع الناس.

ومع نفاد الأسماء للأعاصير هذا العام، واشتعال النار في مساحات من الكوكب، وغرق المزيد من البلدان في المحيط – ألا ينبغي أن تكون أزمة المناخ أعلى جرس إنذار بأننا نحتاج أكثر إلى تعددية الأطراف بدلاً من التراجع عن التصدي لهذه التحديات البيئية؟

وعلاوة على ذلك، لم يعد بوسعنا أن نرفض توسيع التغطية الصحية الشاملة لتشمل جميع الناس، عبر جميع الحدود، وأولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها – ولا سيما الشباب. والجهود المتعددة الأطراف

الرامية إلى تحقيق الانتعاش المراعي للبيئة والعادل وليس النهج الانعزالي الذي شعاره "نحن أولا"، هي أفضل حل للقضاء على هذه الجائحة بسرعة – وإعادة الشباب إلى الطريق نحو مستقبل مفعم بالأمل.

ولذلك، فإن زيادة المساءلة عن تنفيذ الأطر المتفق عليها دوليا (مثل خطة عام 2030 واتفاق باريس) على الصعيدين المحلي والوطني، بمشاركة الشباب مشاركة نشطة أمرٌ غير قابل للتفاوض، وهو شرط مسبق للنجاح.

وندرك أن قادتنا قد سرقوا الوقت من مستقبلنا، وفاقموا أوضاعنا الراهنة، ولذلك، يركّز الشباب على استعادة وقتنا.

والأمر هو إما التصرف أو الموت.

هل تشعرون بعدم الارتياح؟ هذا أمر جيد. وجّهوا هذا الشعور غير المريح نحو كفالة مشاركة الشباب، باستمرار، وبشكل مُجدٍ يتجاوز دعوتنا كمشاركي نقاشٍ في الفعاليات والاجتماعات؛ ولكن أيضا بدعم عملنا، من خلال مجالات التمويل وصنع القرار – على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف.

وختاماً، تشير شبكة الشباب الكاريبية المعنية بتغير المناخ والتابعة لليونسكو إلى أن "تغير المناخ أصبح بالنسبة لجيلنا القضية الوحيدة التي تحدد ملامح عصرنا، ونحن نتطلع إليكم كي تتولون القيادة. إن بقائنا يعتمد على قدرتكم على التصرف".

يعتقد الشباب أنه يمكننا تغيير وضعنا الراهن وخلق مستقبل أكثر إشراقاً – فلنجعل هذا الحدث أكثر من مجرد احتفال، وأكثر من مجرد كلمات جوفاء. ولن يحدث ذلك إلا إذا التزم القادة بالتضامن والدعم القوي لتعددية الأطراف في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة وما بعدها.

وشكرا لكم.

ناشط شاب في مجال البيئة والمناخ، فرنسا (انظر A/75/PV.3، المرفق 5)

بيان السيد ناثان ميتينيه، أحد الناشطين الشباب في مجال البيئة والمناخ من فرنسا

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

اليوم، نتبادل وجهات نظر الشباب بشأن (UN75) وما بعدها. ولا تسترشد وجهات النظر هذه بعملنا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي فحسب، لكن أيضاً بمشاورات كثيرة جداً، والجلسة العامة الخاصة بالشباب في الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الـــ 75 لإنشائها، والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المشاورة العالمية التي أجرتها الأمم المتحدة في سياق مبادرة (UN75).

نسألكم جميعا مرة أخرى، هل بقيتم جميعا مخلصين للميثاق؟ هل أعطيتم الأولوية قبل كل شيء للرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع الناس؟

فعندما تكون النيران مشتعلة في البرازيل،

وعندما يكون السودان غارقاً،

وعندما يكون أكبر جبل جليدي قد انفصل للتو عن الرصيف القاري لغرينلاند،

فما هو العالم الذي تخلفونه لنا؟ وما هو المستقبل الذي أعددتموه لنا؟

ولا تكمن المشكلة في الافتقار إلى الأفكار والحلول، بل في تعلّقنا بالنماذج التي ثبت أنها منقوصة. نحن بحاجة إلى تغيير النظام. وعلينا أن نُعيد التفكير جذرياً في الطريقة التي نتصرف بها، وندعم ونُصلِح ونعمل معاً.

لقد حان الوقت الآن للنظر إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. فلنتحول عن النماذج المهووسة بتحقيق نمو اقتصادي لا نهائي ولا تحترم حدود كوكبنا.

لقد بلغ التفاوت أبعاداً لا تطاق. إذ تتركز الثروة والموارد في أيدي ثلة بدلا من أن تكون جماعية وموزعة بالتساوي.

نحن بحاجة إلى بناء عالم يتم فيه الاعتراف بالمسؤوليات التاريخية وتصحيحها. عالم تتركز فيه الدبلوماسية على العدالة وتفكك احتكارات السلطة التاريخية.

تلك ليست كلمات طنانة – إنها كلمات جيلٍ محبطٍ... جيلٌ يدعو إلى مستقبل آمن.

وقد أظهر كوفيد-19 أنه يمكن تغيير الوضع الراهن.

فبعد هذه الجائحة، لا نحتاج إلى إعادة البناء بشكل أفضل فحسب، بل نحن بحاجة إلى إعادة البناء بشكل مختلف. ويتعين علينا تغيير أساليب حياتنا، والكيفية التي نستخدم بها الموارد الطبيعية، والكيفية التي ننتج بها ونستهلك بها، ونصمم بها السياسات... وهناك حاجة إلى أشكال جديدة من الحوكمة والتعاون الرقمي لمعالجة الشواغل المتعلقة بالسلامة والخصوصية.

حان الوقت لإعادة إدخال الطبيعة في حياتنا. فالطبيعة هي أكثر أشكال التكنولوجيا تقدما.

نحن بحاجة إلى المرونة، بقيادة المجتمعات المحلية ومن أجل المجتمعات. وكلما كانت الإجراءات أكثر محلية، كان ذلك أفضل. ثقوا بشعوبكم، ثقوا بالشباب. أَشْرِكُونا في عملياتكم لصنع السياسات.

إننا في خضم أزمة مناخية واقتصادية واجتماعية، وأزمة في التنوع البيولوجي.

والحقيقة هي، يا أصـــحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والســـعادة، أننا كشـــباب معركتنا مشـــتركة. إننا لا نعمل بعقلية متقوقعة وبعمليات منعزلة. بل نعمل معاً. فنحن نتشـــارك العيش على كوكب الأرض ولدينا مستقبل مشترك.

ولئن كانت أولويات القلة تحتجز تقدم الكثرة كرهينة، فإننا لا نزال متفائلين لأننا نكافح.

يتعين عليكم التخلي عن الشعارات الرنانة والبدء في التصرف بشكل مختلف. حان الوقت للتصرف والعمل معاً.

”نحن شـــعوب [شـــباب] الأمم المتحدة“، ندعوكم إلى الســـعي من أجل عالم أكثر عدلا واســـتدامة وشمولا للجميع حيث تزدهر الشعوب والطبيعة معا.

غيانا التعاونية (انظر A/75/PV.3، المرفق 6)

خطاب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أتشرف بأن أُلقي بهذا البيان باسم مجموعة الـ 77 والصين.

إننا نمر في منعطف هام من مراحل وجود منظمتنا، ومن المناسب لنا أن نفكر في المسافة التي قطعناها والتطلعات المشتركة التي تبقينا معا. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نعيد الالتزام بتلك المُثُل العليا لضمان احترام كرامة كل شخص وقيمته، وتعزيز تحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة للجميع. ويجب أن نبعث برسالة قوية وإيجابية إلى شعوب العالم عن التزامنا بتعددية الأطراف وعزمنا على السعي إلى تحقيق السلام والعدالة والتنمية.

ويجب الحفاظ على كوكب الأرض الهش لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

وإذ نفكر في حالة عالمنا، بعد خمسة وسبعين عاما من الخطوة الجريئة لإنشاء الأمم المتحدة، من المؤسف أن نلاحظ أن الملايين من سكان العالم ما زالوا غارقين في الفقر. ولا يزال القضاء على هذه الآفة أكبر تحد عالمي وأولى أولويات مجموعتنا.

ويجب أن نذكّر أنفسنا بأن الفقر ينطوي على أكثر من الافتقار إلى الدخل أو الموارد الإنتاجية اللازمة لكسب الرزق المستدام. وهو يؤثر على جوانب عديدة من الحياة ويعرقل تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

قبل خمس سنوات تحديداً، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة كمخطط وبوصلة لمواجهة هذه التحديات. ولا يمكننا أن نُخفق في تحقيق هذا الطموح.

تعكس خطة عام 2030 التحديات الرئيسية التي تواجه سكان العالم في مجال الفقر والبيئة: رأس المال الطبيعي المستنفد، والضعف أمام تغير المناخ، وعدم المساواة بين الجنسين، والهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد الطلب على الموارد – وكلها تضرّ بشكل غير متناسب بسبل عيش الفقراء ورفاههم.

ومن المحزن أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد قوّضت العديد من مكاسبنا الإنمائية في العقود الماضية. وقد وضعت هذه الجائحة في المقدمة الاختناقات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية، والتي تتراوح بين عدم كفاية التمويل وارتفاع مستويات الديون، وعدم كفاية فرص وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، واتساع الفجوة الرقمية، والقيود المفروضة على الحصول على المستحضرات الصيدلانية والإمدادات الطبية اللازمة، وانخفاض الإيرادات من السياحة والصادرات، من بين أمور أخرى. ونقدّر الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في استجابتنا للجائحة وفي جهودنا الرامية إلى متابعة خطة عام 2030، ونرحب بذلك.

ويجب أن نسعى إلى تعزيز التضامن لمكافحة الجائحة، وأن نلتزم بالمضي قدما بخطة عام 2030، وأن نكثّف الشراكات العالمية والمتعددة المساهمين. كما نؤكد من جديد أن فرض تدابير اقتصادية قسرية انفرادية على البلدان النامية يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوار والتفاهم فيما بين

البلدان. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للوفاء بالتزاماتنا تجاه شعوب هذا العالم، في هذا العقد، الذي هو عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو مجموعة الـ 77 والصين إلى تعبئة المزيد من الموارد والإجراءات في الوقت المناسب للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات اللازمة للاستجابة المتعددة الأطراف المنسقة والشاملة للتحديات الإنمائية التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك من خلال مبادرات تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، بهدف إنتاج قائمة من الخيارات السياساتية اللازمة لحل الأزمة وضمان الصمود.

السيد الرئيس،

وينبغي أن تحفزنا هذه الحقائق وغيرها على اتخاذ إجراءات أكبر لصالح شعوب كوكبنا. والأمم المتحدة هي منبر حيث لكل دولة عضو حصة متساوية في عملية صنع القرار، مما يؤثر على الاتجاه الذي تأخذه المنظمة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل التي ننشغل بها. وهي منبرٌ حيث لكل عضو مقعد على الطاولة وصوت في البحث عن حلول للمشاكل العديدة التي نواجهها. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نحافظ على هذه المنظمة العظيمة وأن نحمي بغِيرة المُثُل لتعددية الأطراف بوصفها الوسيلةَ التي ستوصلنا إلى إيجاد حلول لمشاكل العالم. إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي خريطة طريقنا؛ وتنفيذها هو ضرورة لبقائنا.

ملاوي (انظر A/75/PV.3، المرفق 7)

خطاب السيد لازاروس مكارثي شاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الأمين العام،

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

أعرب لكم جميعا عن أطيب التمنيات بالصحة، وأتقدم بالتعازي بفقدان الأحبة بسبب مرض فيروس كورونا.

واليوم، أتشرف بأن أتكلم باسم أقل البلدان نموا البالغ عددها 47 بلداً، وأن أؤيد ملاحظات رئيس غيانا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

السيد الأمين العام،

تبدأ الكلمات الأولى الشهيرة في الميثاق بعبارة "نحن الشعوب"، مذكرة إيانا بأن الشعوب هي حجر الزاوية في أساس الأمم المتحدة. وفي هذه الذكرى السنوية للأمم المتحدة، نتأمل في مدى تغير العالم منذ تأسيسها قبل 75 عاماً.

إن تحديات عصرنا، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، هي عقبات يجب أن نتغلب عليها معا من خلال التعاون وتعددية الأطراف. وللقيام بذلك، تكتسي إصلاحات الأمم المتحدة والتآزر الرقمي أهمية حاسمة لتحقيق أهدافنا المشتركة للتنمية المستدامة.

السيد الأمين العام،

يذكرنا الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية بكفاحنا من أجل التنمية المستدامة، وهو مقياس للتقدم العام في السعي لتحقيقها. وبناء على ذلك، يظل القضاء على الفقر الهدف الرئيسي لخطة عام 2030. ويصف تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 التقدم غير المتكافئ بين تحقيق الأهداف الإنمائية والمناطق الإنمائية. كما يظهر أنه حتى قبل كوفيد-19، كان تحقيق الهدف 1 يتباطأ ويتراجع عن مسار بلوغه في عام 2030.

وفي عام 2019، قُدِّر أن معدل الفقر على الصعيد العالمي بلغ 8,2 في المائة. وإذا استمرت الجائحة، سيصل إلى 8,8 في المائة في عام 2020، وهو أول ارتفاع منذ عام 1998. ومن مجموع الزيادة العالمية التي تبلغ 71 مليون شخص يواجهون الفقر المدقع هذا العام، ستعاني أقل البلدان نموا في جنوب آسيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى أكبر زيادة – 26 و 32 مليون شخص على التوالي.

السيد الأمين العام،

إن المستقبل الذي نصبو إليه له خمسة أركان.

أولاً، تعزيز تعددية الأطراف وتقويتها. ويجب أن نعمل معاً على إصـــلاح الأمم المتحدة وخطة عام 2030. ثانياً، يجب أن نعالج أوجه عدم المســـاواة، مثل الفجوات الجنســـانية والفجوة الرقمية. ثالثاً، يجب أن يكون عزمنا هو التمويل من أجل تحقيق خطة عام 2030 بمســـاعدة أكثر الناس تخلفاً عن الركب. رابعاً، يجب أن تكون لدينا نُهج شاملة تعكس الغاية الوحيدة المتمثلة في جميع أهداف التنمية المستدامة الـــ 17. وأخيراً وليس آخرا، يجب أن نتبع نهجاً يركز على الناس لأنه يتعلق بالناس.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نتطلع، الســـيد الأمين العام، إلى قيادتكم ونؤكد لكم التزامنا الثابت بالميثاق وشعوب الأمم المتحدة.

المجلس الأوروبي (انظر A/75/PV.3، المرفق 8)

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

رؤساء الدول أو الحكومات،

رؤساء الوفود،

لقد مرّ خمسة وسبعون عاماً على وضع ميثاق الأمم المتحدة. ولكن بدلا من التفكر في الماضي، أريد أن أتطلع إلى الـ 75 عاما القادمة، إلى عام 2095. سيكون عمر ابنتي الصغرى لوسي في حينها 76 عاما. ومثل أي والد في العالم، أريد الأفضل لأطفالي. فلأحاول أن أتخيل كيف ستكون حياتهم آنذاك. قد يصبح لدى لوسي خمسة أحفاد، وقد تحصل على شهادة في هندسة المناخ، وقد تعمل في ثلاث قارات مختلفة. أو ربما ستصبح ممرضة، أو فنانة، أو تمارس مهنة جديدة لا وجود لها حتى الآن.

أحاول أن أتخيل حالة العالم ونوع المجتمع الذي ستعيش فيه لوسي وأختها جين وشقيقها ماكسيميلين ... سيكون تعداد 11 بليون شخص، وسيعيشون على الأرجح في المدن الضخمة ... إلا إذا فتح استكشاف الفضاء آفاقاً جديدة ... وربما يكون السفر بالطائرات بدون طيار هو الأمر الطبيعي، وقد تُحدث الأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت ثورةً في حياة الناس الشخصية والمهنية. والاكتشافات المتعلقة بالقدرات غير المستغلة للدماغ البشري سوف تفتح إمكانيات جديدة.

ولكنني أتساءل في نفس الوقت. هل ستصبح حينها مساحات شاسعة من الأراضي غير صالحة لسكن الجنس البشري؟ هل سيتم الحفاظ على الغابات العظيمة؟ هل سيتم ضمان الحصول على المياه، أم أنها ستكون مصدراً للنزاع أو حتى ستؤدي إلى حروب؟ هل ستتم إدارة الهجرة المناخية بطريقة إنسانية؟ والأهم من كل شيء، هل سيكون احترام كرامة كل إنسان، والحريات الشخصية؛ ومكافحة جميع أشكال التمييز أضعف أم أقوى؟

وبالطبع، كمواطن، ولكن أيضا كزعيم سياسي، أعتقد اعتقاداً راسخاً أن الذكاء والتعاطف، الفرديان والجماعيان، يشكلان معاً القوة الدافعة للتقدم. والحرية والاحترام هما مصدرا طاقتها المتجددة.

وهذا هو، في الواقع، الدرس المستفاد من السنوات الـ 75 الماضية. ومنذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، وفي كل مرة جرى ذلك التعاون وتم تبادل الآراء وإبداء التسامح، تحسَّنت ظروف الحياة.

في حين أن الانقسام والعزلة والتمييز والظلم كانت دائما مرادفات للتراجع والنزاع، وعاجلا أم آجلا، لنشوب الحرب.

والاتحاد الأوروبي هو الدليل التجريبي والناصع على ذلك. ولهذا السبب، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر منطقة حيث تعم الحرية والازدهار ويُحرز التقدم المشترك، في تاريخ العالم. ولا شك أن روح التعاون

هذه هي التي تشكل الحمض النووي الذي يتقاسمه الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة. وهنا أود أن أقتبس مما قاله صديقنا أنطونيو غوتيريش واصفا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بأنهما، "أكبر مشروعين للسلام في عصرنا".

السيداتُ والسادة،

إن تحديات المستقبل ليست نفس تحديات عام 1945 بالضبط. تغير المناخ والتنمية المستدامة ... وبالطبع السلام والأمن. وهذه تحديات صعبة تتطلب تفانينا الكامل.

"نحن مسؤولون عن بعضنا البعض": وهنا أعيد صياغة ما قاله كوفي عنان، الذي ترك أثرا لا يمحى في الكفاح من أجل القيم العالمية. إن أزمةَ كوفيد-19 أزمةٌ عالميةٌ، بقدر ما هي أزمة لم يسبق لها مثيل، ولا تزال تسبب قدراً كبيراً من المعاناة والألم. ولكن هذه الأزمة تفتح أعيننا أيضاً وتذكّرنا بما هو أساسي: سلامة وكرامة كل إنسان. ويجب أن يكون الرفاه الفردي والجماعي هو بوصلتنا دائما. والتعاون الدولي هو الذي يقدم، على سبيل المثال، أفضل ضمانة للتمكن من نشر لقاحات وعلاجات مضادة لكوفيد-19 يمكن للجميع الحصول عليها.

السيداتُ والسادة،

نحن لا نتشارك جميعاً نفس التاريخ، نفس العادات، نفس الثقافة... لكن الحوار والتعاون يتطلبان جهداً متواصلاً، وتجنبَ عثرات سوء الفهم، وممارسة الصبر، والتعلم من بعضنا البعض. وهذا يتطلب الاحترام والمثابرة.

وبروح الإجلال هذه أجدد الالتزام اليوم بتعددية الأطراف باسم الاتحاد الأوروبي.

ولكنني ارتجف عندما أفكر في أن لوسي وجين وماكسيميلين وجميع الأطفال سيبلغون الـ 75 من عمرهم. لكن خطاباتنا وحدها لن تكون كافية. فأعمالنا وشجاعتنا اليوم هي التي ستتيح لهم الفرص ليتغلبوا على الصعاب.

وشكرا لكم.

كوريا (انظر A/75/PV.3، المرفق 9)

خطاب السيد مون جاي - إن، رئيس جمهورية كوريا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالكورية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس، الأمين العام، المندوبون الموقرون؛

أجد من المفيد أن أشارك في الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، حيث سنقيّم الرحلة الحاسمة التي قامت بها الأمم المتحدة خلال السنوات الـ 75 الماضية، ونستعد لمستقبل جديد.

وأود أن أشكركم بصفة خاصة على إتاحة الفرصة لي للتكلم باسم مجموعة بلدان ميكتا (MIKTA) المؤلفة من المكسيك وإندونيسيا وكوريا وتركيا وأستراليا، لأول مرة على مستوى رؤساء الدول في الأمم المتحدة.

إن البلدان الخمسة التي تتألف منها ميكتا هي قوى أقاليمية متعددة، وقد تطورت على أساس النظام الدولي متعدد الأطراف الذي قامت الأمم المتحدة برعايته، وما برحت المجموعة ثابتة في دعم الأمم المتحدة.

وقبل خمسة وسبعين عاماً، ولدت الأمم المتحدة من رحم تصميم البشرية المشترك على ألا تتكرر الحروب أبداً. ومنذ ذلك الحين، عززت السلام والأمن في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم، وذلك بوضع قواعد دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنها حشدت حكمة البشرية جمعاء لمعالجة المسائل العالمية، بما في ذلك التنمية المستدامة والإجراءات المتعلقة بالمناخ. والواقع أننا حققنا السلام والتقدم تحت المظلة الجماعية للأمم المتحدة.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مواجهة التحديات الجديدة. إذ تهدد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحالية بتقويض روح التعددية التي تجسدها الأمم المتحدة والبلدان الخمسة في مجموعة ميكتا.

وتتشاطر البلدان الخمسة في مجموعة ميكتا التفاهم المشترك بأن مفتاح التغلب على كوفيد-19 هو الوحدة والتضامن والتعاون. واتفقنا، بوصفنا شراكة متعددة الأقاليم ومبتكرة، على أن نؤدي دوراً يتمثل في سد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك فيما بين المناطق، وأن نعزز أيضاً التعاون المتعدد الأطراف.

ودعت إندونيسيا إلى التضامن من أجل الاستجابة بشكل أفضل لفيروس كورونا الجديد، وأخذت زمام المبادرة في اقتراح أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كوفيد-19، في حين صاغت المكسيك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز الحصول العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية.

وقد ضمنت أستراليا، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، اعتماد قرار جمعية الصحة العالمية الذي ينص على إجراء تقييم محايد ومستقل وشامل للخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من الاستجابة الصحية الدولية لكوفيد-19 التي تنسقها منظمة الصحة العالمية. ويظهر السفير فولكان بوزكر من تركيا قيادته لتعزيز التضامن العالمي كرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه

الفترة الحرجة. كما قامت جمهورية كوريا بدورها بتشكيل مجموعات أصدقاء مختلفة لتعزيز التعاون في مجال الرعاية الصحية في الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو.

وقد توجت جميع هذه الجهود باعتماد الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة اليوم، الذي يمثل توق 193 دولة عضواً إلى حل المشاكل العالمية من خلال التضامن الدولي وتعهدها بذلك.

وترحب البلدان الخمسة في مجموعة ميكتا باعتماده. ومع وجود الأمم المتحدة في الصميم، سوف نسعى بلا هوادة إلى التصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التغلب على أزمة كوفيد-19، ومعالجة تغيّر المناخ، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، والحد من أوجه عدم المساواة.

وعلى وجه الخصوص، تتعهد مجموعة بلدان ميكتا، باعتبارها شراكة متعددة الأقاليم ومبتكرة، بتأدية دور رائد في تسهيل الانتعاش بطريقة تقلِّل من التفاوت، وتعيد البناء بشكل أفضل، وتحقق مجتمعاً شاملاً للجميع لا يترك أحداً يتخلف عن الركب.

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، المندوبون الموقرون؛

كان انتشار كوفيد-19 تحديا صعبا للغاية بالنسبة لكوريا أيضاً.

ومع ذلك، وفي وقت الأزمة، اختار الشعب الكوري الطريق الذي يؤدي إلى الحرية للجميع.

إذ أبقت الحكومة الكورية شعبنا على علم تام بكل خطوة على الطريق، وفي المقابل، ارتدى الشعب أقنعة الوجه طوعاً ومارس التباعد الاجتماعي بنشاط، على أساس الاعتقاد بأنه لا يمكن لي أن أكون آمنا إلا عندما يكون جيراني آمنين.

وعلاوة على ذلك، قمنا بتوسيع مفهوم الجيران خارج نطاق حدودنا. ومن خلال تقاسم معدات الوقاية من الأمراض المعدية مع بلدان أخرى دون إغلاق الحدود وإغلاق بعض المناطق، تمكنَّا من الحفاظ على سلامة بلدنا واقتصادنا.

إن قصة كوريا تروي كيفية تطبيق شعب للقيم العالمية للبشرية التي تدافع عنها الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات من الحرية والديمقراطية إلى تعددية الأطراف والإنسانية.

إن التضامن والتعاون هما قوتان فريدتان من نوعهما للبشر لا يمكن أن يضاهيهما أحد الفيروسات على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، فإنهما أقوى سلاح في حوزتنا يمكن أن يدحر فيروس كورونا.

ولتحقيق هذا الهدف، أود أن أقترح ثلاث أفكار. أولا، ينبغي أن نضمن الحصول العادل على اللقاحات والعلاجات. ومن خلال التمويل العالمي، ينبغي أن نسهّل الشراء المسبق لجرعات كافية من اللقاحات للمنظمات الدولية لضمان أن تتقاسم البلدان النامية أيضاً الفوائد. وكوريا هي البلد حيث يوجد مقر المعهد الدولي للقاحات، وسنقدّم الدعم النشط لمختلف الأنشطة الموجهة نحو تطوير وتوزيع لقاحات ميسورة التكلفة على البلدان النامية.

ثانيا، يجب أن نستعيد تعددية الأطراف إلى النظام الدولي. وإلى جانب تدابير الوقاية من الأمراض المعدية، سيكون هذا هو القوة الدافعة للانتعاش الاقتصادي العالمي. وفي مؤتمر القمة الافتراضي لمجموعة

العشـرين، دعت كوريا البلدان إلى السـماح بتنقل الأشـخاص عبر الحدود، بما في ذلك رجال الأعمال، بدلاً من اللجوء إلى الإغلاق الشامل، وقد اعتمد هذا الاقتراح على النحو الواجب. كما ستشارك كوريا بنشاط في التعاون متعدد الأطراف بقيادة الأمم المتحدة.

ثالثاً، ينبغي أن نتبع طريق الانتعاش المراعي للبيئة. كان يوم 7 أيلول/ســـبتمبر هو اليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل ســـماء زرقاء، الذي اقترحته كوريا وتم تبنيه بعد ذلك في الأمم المتحدة. ومع عودة ظهور الســماء الزرقاء بمجرد توقف الأنشــطة البشــرية، عدنا للتفكير مرة أخرى في الكيفية التي يمكن بها للبشر والطبيعة أن يتعايشوا. آمل أن يشارك المزيد من البلدان في الاتفاق البيئي العالمي الجديد الذي يسعى إلى معالجة أزمة المناخ مع خلق فرص العمل وتعزيز الشــمولية في الوقت نفســه. وآمل أن أرى تقدما كبيرا في هذا الصدد في مؤتمر القمة الرابع لمبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر (P4G) الذي سيعقد في كوريا في العام المقبل.

وشكرا لكم.

أذربيجان (انظر A/75/PV.3، المرفق 10)

خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية أذربيجان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

انتخبت جمهورية أذربيجان رئيسا لحركة عدم الانحياز في عام 2016 بقرار بالإجماع من جانب كل البلدان البالغ عددها 120 بلداً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، تولت أذربيجان رئاسة حركة عدم الانحياز خلال مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء الدول والحكومات، الذي عقد في باكو.

ويشرفني أن أُدلي هذا البيان باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

تقدر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تقديراً كبيراً عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال الأمم المتحدة وميثاقها والقانون الدولي أدوات لا غنى عنها، وهامة في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي. ومع الاعتراف بالقيود التي تواجهها الأمم المتحدة، فإنها تظل المحفل المركزي المتعدد الأطراف لمعالجة المسائل والتحديات العالمية التي تواجهها حاليا جميع الدول.

تؤكد الحركة على أن العديد من مجالات الاهتمام، والتهديدات والتحديات الجديدة ما فتئ يظهر، مما يستدعي تجديد التزام المجتمع الدولي بالتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومبادئ القانون الدولي والدفاع عنها،

إن النزاعات المسلحة والسياسات العدوانية التوسعية والإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات المالية والتدهور البيئي، لا تزال تؤثر على الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. إن العالم اليوم بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى احترام القانون الدولي والمؤسسات العالمية الفعّالة لكفالة الامتثال له. ودورُ حركة عدم الانحياز في هذا الصدد ذو أهمية قصوى. فطوال تاريخها، أدت حركة عدم الانحياز دوراً أساسياً في تعزيز السلام والأمن الدوليين، ودعت باستمرار إلى الالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي.

وتعلّق الحركة أهمية كبيرة على تعزيز دور الأمم المتحدة، وتشدِّد على ضرورة بذل الجهود لتطوير إمكاناتها الكاملة.

وخلال الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ندعو إلى مواصلة تعزيز الأمم المتحدة وتحديثها، وتنشيط الجمعية العامة وتعزيز سلطتها باعتبارها أكثر هيئات المنظمة ديمقراطيةً وعالميةً وتمثيليةً وخضوعاً للمساءلة، في مجالات منها السلام والأمن الدوليان، وإصلاح مجلس الأمن، من أجل تحويله إلى هيئة تكون أكثر ديمقراطية وتتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية والتمثيلية، وبما يتماشى مع الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة.

والأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة ذات العضوية العالمية، وبالتالي فهي في وضع جيد يمكنّها من معالجة الحوكمة الاقتصادية العالمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي بالتالي تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ولكي تقوم الأمم المتحدة بدورها في إدارة الشؤون الاقتصادية

العالمية، فإن توفر الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأعضاء بالالتزام بعمليات الأمم المتحدة وتعددية الأطراف وقيمها الأساسية يكتسي أهمية بالغة.

وقد أثبتت الجائحة المستمرة لكوفيد-19 مرة أخرى أهمية تعددية الأطراف.

وكررت الحركة تأكيد الإعراب عن قلقها الشديد إزاء تزايد اللجوء إلى اتباع النهج الانفرادي وفرض التدابير من جانب واحد التي تقوّض الميثاق والقانون الدولي، وكررت كذلك تأكيد التزامها بتعزيز وصون وتنشيط وإصلاح وتعزيز تعددية الأطراف وعملية صنع القرار المتعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة، وذلك بالتقيد الصارم بميثاقها والقانون الدولي، بهدف إقامة نظام عالمي عادل ومنصف وحوكمة ديمقراطية عالمية.

وهذا العام يكتسي أهمية أيضاً بالنسبة لحركة عدم الانحياز، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والستين لاعتماد إعلان باندونغ، الذي يتضمن المبادئ التأسيسية للحركة. ومنذ وضع تلك المبادئ، ظل يُسترشد بها في البلدان التي أعربت عن تمسكها بها خلال الاضطرابات التي شهدتها فترة الحرب الباردة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، لم يقلِّل غياب كتلتين مواجهتين بأي حال من أهمية مبادئ باندونغ ومدى صلاحيتها. بل على العكس من ذلك، وفي ضوء التحديات الأكثر تعقيدا التي تواجه السلام والتنمية، أصبحت هذه المبادئ أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وكلتا الذكريين السنويتين ستمكنانا من تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الشاملة المكرسة في الميثاق وإعلان باندونغ، والتفكير في كيفية تصدينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، برؤية مشتركة وقوة مشتركة، للتحديات المتعددة الأوجه والناشئة التي ما زلنا نواجهها.

وشكرا لكم.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

السيد الرئيس

السيد الأمين العام،

أصبحت أذربيجان عضوا في الأمم المتحدة في 2 آذار/مارس 1992 بعد استعادة استقلالها. والاستقلال هو القيمة الأعلى، وهو تجسيدٌ لأمل وتطلعات الشعب الأذربيجاني، الذي أراد دائماً أن يعيش في دولة حرة ومستقلة. لقد أحرزت أذربيجان تقدما هائلا في مختلف المجالات خلال ما يقرب من 30 عاما من استقلالها.

وقد انتهكت أرمينيا التزاماتها بوحشية واستخدمت القوة العسكرية ضد أذربيجان. واحتلت أرمينيا ناغورنو كاراباخ وسبع مناطق أخرى من أذربيجان. وتطالب أربعة قرارات اتخذها مجلس الأمن في عام 1993 بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. ومما يؤسف له أن أرمينيا ما زالت تتجاهل هذه القرارات.

وقامت أرمينيا بأعمال تطهير عرقي ضد سكان أذربيجان في الأراضي المحتلة. وأصبح أكثر من مليون أذربيجاني لاجئين ونازحين. وارتكبت أرمينيا الإبادة الجماعية في منطقة خوجالي. وتنفذ أرمينيا سياسة

الاستيطان غير القانوني في الأراضي المحتلة. ودمَّرت أرمينيا الآثار التاريخية والدينية التي تعود للشعب الأذربيجاني في الأراضي المحتلة.

إن رئيس وزراء أرمينيا يقوّض عمدا شكل وجوهر عملية التفاوض بوساطة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فتصريحه بأن "كاراباخ هي أرمينيا" يشكل ضربة خطيرة للمفاوضات.

ويبيّن الخطاب العدواني والاستفزازات التي تقوم بها أرمينيا أنها تستعد لعدوان جديد على أذربيجان. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى حثّ أرمينيا على الامتناع عن أي عدوان عسكري آخر.

ويجب حلُّ النزاع بين أرمينيا وأذربيجان على أساس وحدة أراضي أذربيجان وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد عُقد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز على الإنترنت استجابة لكوفيد-19 بمبادرة منا في أيار/مايو. وخلال مؤتمر القمة، اقترحت، باسم حركة عدم الانحياز، الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة استجابة لكوفيد-19على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وقد أيّد المبادرة أكثر من 100 بلدٍ.

وأعتقد أن المناقشة العامة للدورة الاستثنائية على مستوى رؤساء الدول والحكومات ستكون بمثابة إطارٍ لإجراء تقييم شامل لأثر الجائحة على جميع المجالات المتضررة.

وبفضل التدابير المتخذة، ظلت الحالة فيما يتعلق بكوفيد-19 تحت السيطرة في أذربيجان. ووصفت منظمة الصحة العالمية أذربيجان بأنها بلد مثالي في مكافحة هذه الجائحة.

وأذربيجان على استعداد للعمل بصورة مشتركة مع البلدان الأخرى لزيادة تعزيز الأمم المتحدة وتوطيد أهميتها وهيبتها في العلاقات الدولية.

وشكرا لكم.

قطر (انظر A/75/PV.3، المرفق 11)

خطاب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

سعادة رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

السيداتُ والسادة،

أود في البداية أن أشكر سعادة رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، كما أعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي بُذلت خلال الشهور الماضية لكي يخرج هذا الاجتماع بإعلان قادة العالم الذي يشكل وثيقة تاريخية تعكس إجماع المجتمع الدولي على بلورة موقف موحد حيال التحديات المشتركة وتحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بوصفها الركائز الأساسية التي قامت عليها منظمتنا.

وإنه من دواعي سرورنا أن تتولى سعادة الشيخة علياء بنت أحمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر بالشراكة مع المندوبة الدائمة لمملكة السويد مهمة تيسير المفاوضات على نص هذا الإعلان.

السيد الرئيس،

مَثَّل تأسيس الأمم المتحدة أملاً عظيما للبشرية بعد ويلات الحرب العالمية الثانية واستخلاصاً للنتائج منها ومن غياب تأطير عالمي للعلاقات بين الدول لا يقبل بالحروب وسيلة لتسوية النزاعات، ومبادئ متفقا عليها وملزمة تسمح بالتصدي الجماعي لعمليات الإبادة الجماعية.

لقد قامت الأمم المتحدة على افتراض وجود إنسانية تجمعنا، وفهم مشترك لحقوق

الإنسان وكرامته، وبذلك شكلت نقطة تحول في العلاقات الدولية.

ولقد قطعت الأمم المتحدة شوطاً كبيراً في تحقيق الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي، وتمكنت خلال العقود المنصرمة من تقديم العديد من المساهمات من أجل تقدم البشرية وإنقاذ الملايين من الأشخاص وجعل حياتهم أفضل، وذلك عبر مؤسساتها ومنظماتها المختلفة التي لم يعد ممكناً تصور عالمنا المعاصر من دونها.

ولكنها ما زالت قاصرة عن إيجاد الآليات اللازمة لفرض مبادئها على أعضائها، وما زال حق القوة يتفوق على قوة الحق في مناطق مختلفة في العالم وفي مجالات مختلفة من حياتنا.

واليوم ونحن على أعتاب العشرية الثالثة من القرن الحالي وعلى الرغم من هذه الجهود المقدرة إلا أن العالم لا زال يواجه تحديات مستجدة وغير مسبوقة في مختلف الجوانب وفي مقدمتها استفحال بؤر التوتر الإقليمية والدولية وإشكاليات نزع السلاح ومسائل البيئة والتنمية المستدامة والإرهاب وغيرها من التحديات العالمية.

ومن أخطر التحديات التي واجهت الأسـرة الدولية منذ تأسـيس الأمم المتحدة مسـألة المواجهة الجماعية لخطر الأوبئة.

ويفترض أن تذكرنا مواجهة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السـلبية الخطيرة على الأرواح والصـحة العامة واقتصادات الدول، أن شعوب الأرض ما هي إلا أسرةٌ واحدة تواجه مصيراً مشتركاً، وأنه لا مناص من التعاون والعمل المشترك للتصدي للتحديات العالمية.

السيداتُ والسادة،

إن اجتماعنا اليوم يشكل فرصة هامة لتجديد التزام المجتمع الدولي بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة وأنه سيظل نبراسا لعملنا الدولي، وأساساً ننطلق منه لتعزيز التعاون الدولي لتحقيق أهدافه السامية.

وهو ما يسـتلزم إجراء تقييم ومراجعة جادة للعمل الدولي المتعدد الأطراف، وضـرورة العمل الجاد على تجاوز المعوقات التي تعترض جهودنا المشـتركة، وتحقيق الإصـلاح الشـامل، ولا سـيما مسـألة تمثيل شـعوب العالم في مجلس الأمن الدولي، وآليات تنفيذ قراراته، وتجنب ازدواجية المعايير في التنفيذ، ومراجعة النظام الداخلي الذي يعلق مسائل الأمن المشترك بموقف أي دولة من ضمن خمس دول كبرى.

وفي هذا السـياق نؤكد على موقف دولة قطر الثابت من دعم مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتجسيدها، ونشدد على ضرورة تنفيذ الإعلان السياسي الذي تم اعتماده اليوم وذلك من خلال تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية الوقائية، واحترام سيادة الدول والمساواة فيما بينها، والتصدي الحازم لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، وإيجاد حلول للأزمات والنزاعات التي طال أمدها اسـتناداً للقانون الدولي وقرارات الشـرعية الدولية، واحترام سـيادة القانون على الصـعيدين الوطني والدولي، وتفعيل دور المرأة والشـباب في جميع المجالات، والاسـتخدام السـليم والمشـروع للتقدم العلمي، وتنفيذ الإعلانات والتوافقات الدولية، وتحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

وختاما، أجدد التزام دولة قطر بالعمل مع الأمم المتحدة، ومواصـلة تقديم الدعم لها وتعزيز الشـراكة مع أجهزتها لتمكينها من مواجهة التحديات العالمية المشتركة وتحقيق الأهداف التي تنشدها .

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السويد (انظر A/75/PV.3، المرفق 12)

خطاب السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

قبل خمسة وسبعين عاما، اجتمع القادة اقتناعاً بأننا لا نستطيع بناء مستقبل سلمي وعادل ومستدام إلا بالعمل معاً عبر الحدود. وقد تأسست الأمم المتحدة على هذه الرؤية. إن التحديات العالمية التي تواجهنا اليوم، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة المناخ، تدل على الحاجة الملحة إلى تحقيق تلك الرؤية.

وأرحب ترحيباً حاراً بالإعلان الطموح الذي اعُتمد اليوم بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. إن السويد فخورة بأنها شاركت في رئاسة المفاوضات مع قطر، والإعلان يبعث برسالة قوية بشأن الحاجة إلى العمل المتعدد الأطراف، كما ذُكر،

”تعدّدية الأطراف ليست خياراً بل هي ضرورة محتمة علينا ونحن نعيد البناء على نحو أفضل من أجل إيجاد عالم أكثر إنصافاً واستدامةً وأقدر على الصمود في مواجهة الأزمات“.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

لقد أعربت مع عدد من قادة العالم عن التزامي بضمان الوصول العادل والعالمي إلى لقاحات كوفيد-19 في المستقبل. فلا أحد في مأمن من الجائحة حتى يكون الجميع في مأمن. وهذا هو شكل التعاون المطلوب بين المجموعات الإقليمية.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

إن تغير المناخ هو القضية الحاسمة في عصرنا. ونعيش خارج نطاق إمكانيات كوكبنا. لقد أحرزنا تقدماً، ولكن علينا أن نعمل بجدٍ أكبر لخفض الانبعاثات ورفع طموحاتنا. وبناء مجتمعات أقوى وأكثر مراعاةً للبيئة هو السبيل الوحيد للمضي قُدُماً. ولا توجد خطة بديلة.

في عام 2022، سيكون قد مر 50 سنةٍ على تجمع العالم في ستوكهولم في أول مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة. وسنغتنم هذه الفرصة لاستضافة مؤتمر رفيع المستوى آخر بستوكهولم في عام 2022، يهدف إلى تسريع عملية الانتقال إلى عالم أكثر مراعاةً للبيئة، وتنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

يجب أن نحدد دور الأمم المتحدة، ونحن نمضي قُدُماً.

أولاً، نحن بحاجة إلى أمم متحدة تتسم بالفعالية وكفاءة. والسويد تؤيد تأييداً كاملاً جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام. ثانياً، يجب على الأمم المتحدة أن تتوقع المخاطر العالمية وتخفف منها بشكل أفضل وأن تركز أكثر على منع نشوب النزاعات. ثالثاً، نحن بحاجة إلى أمم متحدة يمكنها التكيف مع حقبة جديدة – أمم متحدة تواكب العصر وتتسم بالابتكار وتقوم على المساواة.

وأنا أعلم، بصـــفتي رئيس وزراء حكومة مناصـــرة للمرأة، أن ذلك يتطلب إرادة ســـياســـية حازمة. والإعلان يُكلف الأمين العام بأن يقدم تقريراً مشفوعا بتوصيات، وعلينا، كدول أعضاء، أن نتكاتف معاً لدعم جدول أعماله. ويجب علينا أن نعيد الالتزام بالتعاون المتعدد الأطراف وتجاه الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ 75 المقبلة وما بعدها.

وشكراً لكم.

قيرغيزستان (انظر A/75/PV.3، المرفق 13)

خطاب السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالروسية]

السيد الأمين العام،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

باسم جمهورية قيرغيزستان، أرحب بالجميع في هذا الاجتماع التذكاري.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا ليست ذكرى سهلة. فقد أصبحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أحد أكبر التحديات العالمية منذ تأسيس الأمم المتحدة. وأتقدم بالتعازي إلى جميع الذين فقدوا أحباء وأقارب. وأتمنى الشفاء العاجل لجميع الذين يعانون من هذا المرض.

لقد كان لهذه الجائحة أثرٌ سلبيٌ على القطاع الاجتماعي والاقتصاد في بلداننا. وتأثرت الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقيرغيزستان ممتنة للبلدان الشريكة والمنظمات الدولية على دعمها خلال هذه الفترة العصيبة.

وكان لعواقب فيروس كورونا تأثير قوي على الديون الخارجية. وأعرب عن امتناني لمجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية على قرارها تعليق مدفوعات خدمة الديون. كما أننا نطلب تأييد اقتراحنا بإعادة هيكلة الديون الخارجية بشكل شامل مقابل مشاريع التنمية المستدامة.

السادة الدول الأعضاء،

تؤيد قيرغيزستان الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام. ومن الأهمية بمكان إعلاء مبادئ العالمية والفعالية والتمثيل الجغرافي الواسع النطاق للبلدان الصغيرة. وقد أعلنت قيرغيزستان ترشيحها كعضو غير دائم في مجلس الأمن في السنوات المقبلة. كما أننا نعلق أهمية كبيرة على حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. ونطلب إلى الأعضاء أن يدعموا ترشيحنا في الانتخابات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن جمهورية قيرغيزستان، بوصفها دولةً عضواً في الأمم المتحدة، تسهم في تطويرها. وقد دعم المجتمع الدولي مبادراتنا العالمية في مجالات البيئة وتنمية البلدان الجبلية والحفاظ على التراث التاريخي.

وتولي جمهورية قيرغيزستان أهمية بالغة للتعاون في منطقة آسيا الوسطى. ونحن مصممون على زيادة تعزيز العلاقات مع حلفائنا وشركائنا الاستراتيجيين. وتعترف قيرغيزستان بالدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية في معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكفالة الأمن.

السيدات والسادة،

في هذا العام، نناقش مستقبل منظمتنا، ومبادئ تعددية الأطراف ومكافحة الوباء العالمي. ويعكس موضوع هذا العام بدقة الحالة الصعبة في العالم. وقيرغيزستان على استعداد لتقديم إسهامها الخاص من أجل التغلب على هذه التحديات.

وشكراً لحسن إصغائكم.

الصين (انظر A/75/PV.3، المرفق 14)

خطاب السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالصينية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

الزميلات والزملاء،

قبل خمسة وسبعين عاما، حققت شعوب العالم، بنضالٍ مضنٍ وتضحيات هائلة، النصرَ العظيم في الحرب العالمية ضد الفاشية. لقد كان في الواقع نصراً للعدالة ونصراً للشعب.

فعبر النصف الأول من القرن الماضي، عانت البشرية من ويلات حربين مدمرتين جلبتا للعالم معاناة تفوق الوصف. وفي ظل هذه الخلفية، ظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود. وعلى مدى السنوات الـ 75 التالية، قطعت هذه المنظمة رحلة غير عادية. وهكذا فُتح فصلٌ جديدٌ للسلام والتنمية في العالم.

وشهدت السنوات الـ 75 التي انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة تقدماً هائلاً في المجتمع البشري. فقد شهدنا تقدماً كبيراً وواسع النطاق في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الثورة الصناعية. ونحن الآن نشهد جولةً جديدةً من الثورة العلمية والتكنولوجية والتحول الصناعي أضخم وأوسع نطاقا. أما على الصعيد العالمي، تم إطلاق العنان للإنتاجية الاجتماعية وتعزيزها على نحو غير مسبوق. ولم يسبق للبشرية أن تمتعت قطّ بهذا القدر من القوة لتتغلب على الصعوبات التي نواجهها وتغيّر العالم الذي نعيش فيه.

وشهدت السنوات الـ 75 التي انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة تغيرات عميقة في الوضع الدولي. فقد نال عدد كبير من البلدان النامية التحررَ الوطني والاستقلال. وتخلّص أكثر من بليون شخص من براثن الفقر. وقد شرع سكان تعدادهم بضعة بلايين في مسيرة التحديث. وقد عززت هذه الإنجازات إلى حد كبير قوة السلام والتنمية في العالم، وغيّرت المشهد الدولي بأكثر الطرق تأثيراً.

وكانت السنوات الـ 75 التي انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة فترة تطور سريع لتعددية الأطراف. إن المشاكل التي تواجه العالم كبيرة وكثيرة، والتحديات العالمية في ازدياد. وينبغي حلّها من خلال الحوار والتعاون، بل أن ذلك هو السبيل الوحيد. وينبغي معالجة الشؤون الدولية من خلال التشاور فيما بيننا جميعاً. إن الفهم بأننا كلنا في نفس المركب أصبح الآن توافقَ آراءٍ ذا شعبية في المجتمع العالمي.

فبعد العاصفة يأتي قوس قزح. لقد صمدت الأمم المتحدة أمام اختبار تلو الآخر وخرجت بقوة وحيوية متجددين. وتجسد الأمم المتحدة تطلع أكثر من سبعة بلايين شخص إلى حياة أفضل، ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة ضماناً هاماً لتحقيق السلام والتنمية في العالم.

السيد الرئيس،

تحدث في عالمنا تغيراتٌ كبرى لم يسبق لها مثيل في قرن من الزمان. فالهجوم المفاجئ لكوفيد-19 هو اختبار خطير للعالم بأسره. لقد دخلت البشرية عصراً جديداً من الترابط، حيث تتقاسم البلدان مصالح متشابكة، ويترابط مستقبلها ارتباطا وثيقاً. والتهديدات والتحديات العالمية تستدعي استجابات عالمية قوية.

وفي مواجهة الحقائق والتحديات الجديدة، يجب أن نفكر تفكيراً جاداً: ما هي الأمم المتحدة التي يحتاج إليها العالم؟ كيف ينبغي للمنظمة أن تضطلع بدورها في مرحلة ما بعد كوفيد-19؟ أود أتشاطر وإياكم بعض أفكاري.

أولاً، يجب على الأمم المتحدة أن تدافع عن العدالة بحزم. ويمثّل الاحترام المتبادل والمساواة بين جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، التقدم المحرز في عصرنا، وهو المبدأ الأول لميثاق الأمم المتحدة. وليس لأي بلد الحق في السيطرة على الشؤون العالمية، أو التحكم في مصير الآخرين، أو الاحتفاظ بكل مزايا التنمية لنفسه. ولا ينبغي أن يُسمح لأي بلد أن يفعل ما يحلو له وأن يكون المهيمن أو المتنمِّر أو رئيس العالم. فالانفرادية تقود إلى طريق مسدود. والجميع بحاجة إلى اتباع نهج يقوم على التشاور المكثف والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة. ويتعين على الجميع أن يتكاتفوا من أجل دعم الأمن العالمي، وتقاسم ثمار التنمية، واتخاذ قرار مشترك بشأن مستقبل العالم. ومن الضروري زيادة تمثيل البلدان النامية وصوتها حتى تكون الأمم المتحدة أكثر توازناً في التعبير عن مصالح ورغبات غالبية البلدان في العالم.

ثانياً، يجب على الأمم المتحدة أن تدعم سيادة القانون. إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي المبادئ التوجيهية الأساسية لإقامة العلاقات الدولية. وهي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي المستقر ويجب الحفاظ عليها والتمسك بها بحزم. ويجب ألا تقوم العلاقات بين البلدان وتنسيق مصالحها إلا على القواعد والمؤسسات؛ ويجب ألا يسيطر عليها مَن يلوحون بقبضة قوية في وجه الآخرين. وينبغي أن تكون البلدان الكبرى قدوة في الدعوة إلى سيادة القانون الدولي والتمسك بها، وفي الوفاء بالتزاماتها. ويجب ألا تكون هناك ممارسة استثنائية أو ازدواجية في المعايير. كما لا ينبغي تشويه القانون الدولي واستخدامه ذريعة لتقوّيض الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان الأخرى أو السلم والاستقرار العالميين.

ثالثاً، يجب على الأمم المتحدة أن تعزّز التعاون. وتعزيز التعاون بين البلدان هو مهمة تأسيسية للأمم المتحدة ومقصدٌ هام ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. إن عقلية الحرب الباردة، أو الخطوط الأيديولوجية، أو لعبة المحصلة الصفرية ليست حلاً لمشكلة بلد ما، ناهيك عن كونها الرد على التحديات المشتركة للبشرية. وما نحتاج إلى القيام به هو الاستعاضة عن النزاع بالحوار، والإكراه بالتشاور، والمحصلة الصفرية بقاعدة الكل رابح. وعلينا أن نسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة للجميع، بينما يعمل كل منا على صون مصالحنا. ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق المصالح المتقاربة للجميع وبناء أسرة عالمية كبيرة من الوئام والتعاون.

رابعاً، يجب على الأمم المتحدة أن تركّز على العمل الحقيقي. ومن أجل تطبيق مبدأ تعددية الأطراف، يجب علينا أن نعمل، لا أن نتكلم فحسب. يجب أن يكون هناك شِفَاءٌ، وليس مجرد مُدَاوَاة. وينبغي أن تهدف الأمم المتحدة إلى حل المشاكل والتحرك نحو تحقيق نتائج ملموسة مع تعزيز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، ومع تقدم الأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي إيلاء الأولوية لمعالجة التحديات الأمنية غير التقليدية مثل الصحة العامة؛ وينبغي إبراز مسألة التنمية في الإطار الكلي العالمي؛ وينبغي أن يكون هناك تشديدٌ أكبر على تعزيز وحماية الحق في العيش والتنمية.

وكانت الصين أول بلد يوقع ميثاق الأمم المتحدة. وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة والدولة النامية الوحيدة التي تشغل مقعدا دائماً في مجلس الأمن. وستظل الصين من المناصرين الحقيقيين لتعددية الأطراف. وستظل منخرطة بهمة في إصلاح نظام الحوكمة العالمية وتطويره. وسوف تدعم بحزم النظام

الدولي الذي محوره الأمم المتحدة، وتتمسك بحسم بالنظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي، وستدافع بشدة عن الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

السيد الرئيس،

إن العالم يقف الآن عند نقطة انطلاق تاريخية جديدة. فلنجدد التزامنا الراسخ بتعددية الأطراف، ونعمل على تعزيز مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية، ونلتف حول راية الأمم المتحدة لتحقيق المزيد من الوحدة والتقدم.

وشكرا لكم.

تركيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 15)

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالتركية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

الرؤساء الموقرون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية،

ممثلي الشباب الأعزاء،

أنقل إليكم، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن دولتي، أحر تحياتي وأسمى أيات الاحترام.

وأتقدم بالتهنئة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

والذكريات السنوية هي احتفالات بقدر ما هي فرصة قيمة لإجراء الاستعراضات.

وأتمنى أن توفر الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة أيضاً هذه الفرصة للعالم بأسره.

إننا، كإنسانية، نواجه العديد من التحديات الهامة التي تؤثر على صحتنا واقتصادنا وسلامنا الاجتماعي ومستقبلنا، وأبرزها جائحة فيروس كورونا.

إننا نواجه مشهدا حيث هناك 170 مليون شخصٍ في جميع أنحاء العالم في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية.

وقد تجاوز عدد الجياع 820 مليون شخص، واضطر أكثر من 70 مليون شخصٍ إلى مغادرة ديارهم بسبب النزاعات والقمع.

ومن المؤسف أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد فاقمت من هذه المظالم وأوجه عدم المساواة في العالم.

وفيما يتعلق بالمعونة، فإننا، باعتبارنا أكثر البلدان سخاء من حيث المعونة، إذا أخذنا في الاعتبار نسبة المساعدة التركية المقدمة مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، حاولنا التخفيف من حدة المشاكل التي تسببها الجائحة بالوسائل المتاحة لنا.

وفي هذه العملية، وبينما نلبي احتياجات مواطنينا، أرسلنا أيضاً معدات طبية ومواد معونة إلى 141 بلداً في العالم، بغض النظر عن الدين أو اللغة أو العرق أو القارة.

غير أن الطمع المفرط واحتكار السلطة والرغبة في مواصلة الاستعمار باستخدام أساليب جديدة هي أكبر عقبة أمام توزيع العدالة في النظام العالمي.

إن الفشل في تحقيق الاستقرار في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في سورية وفلسطين واليمن وأفغانستان، لدليلٌ على ذلك.

وعلى الرغم من المثل العليا التي تم تحديدها، لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تمنع نشوب النزاعات ولا أن تنهي تلك التي بدأت بالفعل.

ونرى جميعا الآن أنه لا يمكننا التغلب على تحديات اليوم من خلال هياكل مصممة لتلبية احتياجات القرن الماضي.

ولكي نمكّن منظومة الأمم المتحدة مرة أخرى، يجب علينا أولاً أن نصلح مجلس الأمن.

فمجلسٌ ذو هيكل يترك مصير 7 بلايين نسمة تحت رحمة 5 بلدان ليس عادلاً ولا هو بمستدام.

لقد أصبح جعلُ هيكلِ المجلسِ يتسم بالديمقراطية والشفافية والمساءلة والفعالية ويقوم على التمثيل العادل ضرورةً – وليس خياراً – بالنسبة للبشرية.

وأعتقد أن تعزيز الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنشيطها سيسهمان في إيجاد حلول لمشاكلنا.

كما أن تحويل اسطنبول، وهي ملتقى القارات، إلى مركز للأمم المتحدة سيدعم أيضاً جهود السلام والاستقرار العالميين.

إن تولي السفير فولكان بوزكر، وهو دبلوماسي وسياسي كبير، مهامه كرئيس للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين ليس مبعث فخر لتركيا فحسب، بل هو أيضاً فرصة للمجتمع الدولي.

وأود أن أشكركم على ما أظهرتموه من تقدير ودي لتركيا.

وفي هذه المناسبة، أود أن أذكر مرة أخرى أننا سنواصل دعم أعمال منظومة الأمم المتحدة والمساهمة فيها.

وقبل أن أنهي خطابي، أتمنى أن تجلب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة البركات للعالم والإنسانية.

وتفضلوا جميعا بقبول فائق احترامي.

هولندا (انظر A/75/PV.3، المرفق 16)

خطاب صاحب الجلالة الملك فيليم ألكسندر، ملك هولندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

اليوم، وباسم مملكة هولندا، أود أن أشيد بالرجال والنساء الذين أسسوا الأمم المتحدة منذ 75 عاماً.

ليس فقط رجال الدولة والدبلوماسيين؛ ولكن أيضاً الوفود الممثلة للعمال والشركات والمنظمات النسائية والمجموعات الاجتماعية والثقافية؛ وكل من ساعد في صياغة ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ربيع عام 1945.

وفي رسالة إذاعية، أطلق عليهم الرئيس ترومان اسم :"مهندسو إيجاد عالم أفضل".

لقد تجمعوا بعد نصف عقد من الحرب والمعاناة الإنسانية. وكانت الاختلافات بينهما كبيرة. ولكن كل هذه العزم كان مدفوعاً بعزم لا يتزعزع على إعادة بناء عالم أفضل.

وأصبح طموحهم حقيقة واقعة مع انضمام المزيد والمزيد من البلدان إلى الأمم المتحدة. إن كل من جيلي والجيل التالي ممتنان للفرص التي أتاحها لنا ذلك.

لم تتمكن الأمم المتحدة من إنهاء العنف والظلم والفقر. ولكنها تمكنت من احتوائها والحد منها. وبفضل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية، قد يكون الإفلات من العقاب في يوم من الأيام من صفحات الماضي.

ويستفيد بلايين الأشخاص من هذه الإنجازات في حياتهم اليومية.

والأمم المتحدة تستحق أن تحتل مكانة بارزة بين أعظم قوى الخير في لائحة تاريخ العالم.

والآن، نواجه مرة أخرى، تحديا لا يعرف حدودا. إذ لا يمكن مقارنة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بحرب عالمية، لكنها تؤثر علينا جميعا. يرى الشباب أن آفاقهم المستقبلية تتضاءل. فكيف ينبغي لهذا المجلس أن يرد؟

وأفضل طريقة هي أن نسألهم عن رأيهم. لذلك يسعدني أن أعطي الكلمة لإحدى مندوباتنا الشابات في الأمم المتحدة: هاجر ياغكوبي.

مندوبة الشباب في الأمم المتحدة

لا يسعنا، كشباب، إلا أن نتساءل في أي نوع من العالم سنحتفل بذكرى الأمم المتحدة المقبلة.

نريد أن نعيش في عالم يوفر للجميع فرصة متساوية لتطوير إمكاناتهم بغض النظر عمن هم.

نريد أن نعيش في عالم فيه حقوق الإنسان الأساسية؛ ليس كأهداف سامية وكلمات بليغة على الورق ولكن كيقين يمكن للمرء التعويل عليه دائماً.

نريد أن نعيش في عالم يحمي الناس والكوكب؛ عالمٌ حيث نضع في نهاية المطاف حداً لأزمة المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والاحترار العالمي.

نريد أن نعيش في عالم حيث يجري التفكير في المدى الطويل.

وعند ذكر هذه التطلعات، كشـــابة، قيل لي في كثير من الأحيان أنني متفائلة جدا، ســـاذجة، أو مثالية جداً. ومع ذلك، كل ما أود قوله ردا على ذلك هو: تخيل أي نوع من العالم يمكن أن نعيش فيه لو كان لدى قادته قدرٌ ضئيلٌ من المثالية التي يتشاطرها الشباب.

يا له من عالم شجاع يمكن أن يكون!

لذا كل ما أريد أن أطلبه منكم اليوم هو أن تكونوا شجعاناً معنا.

الملك فيليم ألكسندر،

آمل من كل قلبي أن نتمكن من استدعاء روح الآباء المؤسسين للأمم المتحدة وأن نقول لبعضنا البعض: "فليكن تعافينا قفزة إلى الأمام".

وفي خطاب الوداع الذي ألقاه الأمين العام الأول للأمم المتحدة، تريغف لي في عام 1953، وصف الأمر كما يلي:

"إن منظمتنا تجسيدٌ لعيوب عصرنا، ولكنَّها أيضا تعبيرٌ عن أكثر القوى البناءة في عالمنا ورمزٌ للأمل في المستقبل".

وباســم البلدان الأربعة التي تتألف منها مملكة هولندا – في أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي – أهنئ الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وأتمنى لجميع المهندسين لإيجاد عالم أفضل – مهما كان عمرهم أو جنسيتهم أو خلفيتهم – كل النجاح!

المكسيك (انظر A/75/PV.3، المرفق 17)

خطاب السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

من المكسيك إلى جميع شعوب العالم وحكوماته، نبعث بتهانينا في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة – وهي منظمة دولية، ذات أهمية بالغة للتعايش المتناغم بين الشعوب والأمم.

أعتقد أن تأسيس الأمم المتحدة كان له علاقة كبيرة بالحريات الأربع التي أعلنها الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، ووصفها نيرودا بـ "جبابرة الحريات".

ما هي هذه الحريات الأربع؟ إنها: أولاً، حرية التعبير؛ ثانياً، حرية العبادة؛ ثالثاً، التحرر من الخوف؛ ورابعاً، التحرر من الفاقة، حتى تكون هناك عدالة في العالم.

الحريات الأربع.

نحن في المكسيك سنواصل الاسترشاد بمبادئ دستورنا في المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، وهي عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتقرير مصير الشعوب، والحل السلمي للمنازعات، واحترام حقوق الإنسان، والمبدأ الأساسي للتعاون لتحقيق التنمية.

نحن بحاجة إلى العمل كإخوة وأخوات ومساعدة بعضنا البعض. والآن، بعد أن أصبحت جميع الشعوب تواجه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، علينا أن نبدي أقصى درجات التضامن.

تعيش الأخوة العالمية.

موزامبيق (انظر A/75/PV.3، المرفق 18)

خطاب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

السيد الأمين العام للأمم المتحدة؛ أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات؛

السيداتُ والسادة،

يشرفني أيَّما شرف، أن أتقدم، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن شعب موزامبيق، بأسمى آيات التهاني إلى مجتمعنا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. والواقع أن الوعي بعدم الحروب يسود في جميع الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن النزاعات المسلحة المحلية لا تزال قائمةً.

لقد نمت أسرة الأمم المتحدة من 51 إلى 193 دولة عضواً، بعد أن كانت بالفعل مؤازِرة لإنهاء استعمار الشعوب، ووضع حد للحرب الباردة، وظهور عالم متعدد الأقطاب، وأحداث أخرى تبين الأهمية التي لا جدال فيها لمنظمتنا العالمية.

وامتثالاً لمبادئ ميثاقنا، وهو وثيقة عُظمى، أصبح إنهاء الاستعمار جزءاً من جدول الأعمال الدولي، مما مكَّن البلدان الأفريقية والآسيوية من نيل الاستقلال في الستينات وما بعدها، بما في ذلك موزامبيق.

السيداتُ والسادة،

إن موضوع هذا الاحتفال يدفعنا إلى التفكير في المسار والتحديات التي لا تزال قائمة، وكذلك في الحاجة إلى مزيد من المشاركة من جانب الدول نحو الوفاء بالالتزامات التي كانت وراء إنشاء هذه المنظمة العالمية الكبرى.

وثمة تحدٍ آخر يتعلق حاليا بتنفيذ

أهداف التنمية المستدامة أو خطة عام 2030، التي أُدرجت أهدافها في برنامجنا الحكومي الخمسي للفترة 2020-2024.

وفي هذا الصدد، قدمت موزامبيق تقريرها الطوعي الوطني عن أهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه 2020، كدليل على التزامنا بهذا الصك الدولي، لأنه يكفل استدامة الكوكب ومستقبل الأجيال الأخرى. هذا هو المستقبل الذي نصبو إليه؛ وهذه هي وحدة الدول التي نحتاج إليها.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة؛

إذ نحتفل بمرور 45 عاماً على التعاون بين موزامبيق والأمم المتحدة، نود أن نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن، لهذا السبب ولأسباب أخرى تتعلق بتاريخنا، نسعى دائماً إلى عالم يسوده السلام والوئام من خلال التشاور المتعدد الأطراف.

وعلى الرغم من القيود التي تواجه الأمم المتحدة، فهي، من خلال وكالاتها، أكبر حامي لملايين الضعفاء في جميع أنحاء العالم، ولذلك، فإننا نشيد بموظفيها ومتطوعيها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزامنا بتعددية الأطراف في معالجة المسائل التي تهم المجتمع العالمي، وبتحقيق عالم مستقر حيث التقدم للجميع.

وشكراً لحسن إصغائكم.

بيرو (انظر A/75/PV.3، المرفق 19)

خطاب السيد مارتين فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

السيدات والسادة،

أرحب باجتماعنا مرة أخرى في تاريخ بالغ الأهمية. ويجب أن نؤكد ثانيةً أن إنشـــاء الأمم المتحدة قبل 75 عاماً كان أهم استجابة جماعية في التاريخ الحديث لتعزيز التعايش السلمي بين الأمم.

لقد اعترف الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة – الذي جاء نتيجة للمفاوضات الدبلوماسية التي شارك فيها بلدنا – بالدرس المؤلم الذي استُقي من الحربين العالميتين اللتين ميزتا تاريخنا، لإعطاء البشرية فرصة جديدة، مع إقامة علاقة غير مسبوقة فيما بين الدول – نحن شعوب الأمم المتحدة.

وبوصف الأمم المتحدة منبرا لإيجاد أرضية مشتركة وإرادة مشتركة، أزداد دورها أهميةً في الجهد الجماعي لبناء عالم أفضل لأجيالنا المقبلة. وقد دفعتنا شرعيتها وقدرتها على الحشد من أجل العمل الجماعي وتأثيرها المعياري اليوم إلى أن نعتبر القيم التالية بوصفها قيم عالمية: حقوق الإنسان، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة، وصون السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وعدم الانتشار النووي، ومكافحة تغير المناخ، وحماية البيئة، والتعاون الدولي، والمفاهيم والالتزامات الكثيرة جداً، المُتَجسِّدة في المعاهدات والاتفاقيات، والقرارات والصكوك الدولية الأخرى، التي يسترشد بها النظام القائم على القواعد.

وقد كشفت الحالة الراهنة عن ثغرات كبيرة أثَّرت على مجتمعاتنا لسنوات، فضلاً عن الممارسات التي أدت إلى تآكل تعددية الأطراف، وفي الوقت نفسه جسدت عدم الثقة، ووجهات النظر الانفرادية والافتقار إلى الحوار، بما في ذلك فيما بين الدول الكبرى. ومع ذلك، فإن الأزمات توفر لنا أيضاً فرصاً لتصحيح الأخطاء وتجديد الالتزامات.

إن حجم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وطابعها شديد العدوى وغير المعروف لن يمنعا الجميع من أن يكونوا آمنين حتى نكون جميعاً آمنين، الأمر الذي يتطلب أن نتحد بشكل فعال في هذه المعركة، وأن نعترف بأن أي لقاح وعلاج للفيروس هو سلع عامة عالمية، وأن نضمن الحصول على الأدوية والمعدات اللازمة لعلاجه في الوقت المناسب وعلى قدم المساواة.

ومن الضروري أيضاً معالجة العواقب الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن هذه الجائحة، التي تتجاوز مدى تعقيد الأزمة الصحية الحالية، ولكنها تبرز في الوقت نفسه أهمية الأمم المتحدة في إيجاد حلول عالمية وفعالة وشاملة للجميع، تستند إلى نظام قوي ومتعدد الأطراف. ولهذا الغرض، فإن هدفنا المشترك هو الذي يصاغ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر التي تم الاتفاق عليها في هذه القاعة قبل خمس سنوات.

ولهذا الغرض، يمكنكم التعويل على التزام بيرو الثابت، التي أسهمت طوال السنوات الخمس والسبعين الماضية كعضوٍ غير دائمٍ في مجلس الأمن، ومن خلال نشر قوات في عمليات حفظ السلام، وتقديم دعم كبير لعملية إنهاء الاستعمار، وتطوير قانون البحار، وحل النزاعات خلال الحرب الباردة، ومؤخراً، التفاوض بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، من بين أمور أخرى.

وقبل أن أختتم كلمتي، وفي سياق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أود أن أوجه في رسالتي تحية إكرامٍ لثلاثة من أبناء بيرو اللامعين الذين ارتبطوا بالأمم المتحدة منذ تأسيسها في عام 1945، والذين شغلوا فيما بعد أدوارا قيادية رفيعة المستوى في هيئاتها الرئيسية: فيكتور أندريس بيلوندي، رئيس الجمعية العامة من عام 1959 إلى عام 1960؛ والسيد هو، رئيس الجمعية العامة في الفترة من 1959 إلى 1960؛ وخوسيه لويس بوستامانتي ي. ريفيرو، رئيس محكمة العدل الدولية من 1967 إلى 1969؛ وخافيير بيريز دي كوييار، الأمين العام من عام 1982 إلى عام 1991.

وما زالت خدماتهم القيمة والتزامها بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، التي تظل تتماشى مع التزامات بيرو الحالية، تشجعنا على المثابرة في جهودنا لنبني معا عالماً أفضل للجميع.

شكراً جزيلاً.

طاجيكستان (انظر A/75/PV.3، المرفق 20)

خطاب السيد إمام علي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالطاجيكية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

سعادة السيد الرئيس،

معالي السيد الأمين العام،

السيداتُ والسادة،

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وعلى مدى هذه السنوات، تمكنَّت الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية قوية، من أن تصبح منبرا هاما وشاملا للتصدي للتحديات العالمية الملحة.

إن عمل المنظمة استجابة للوضع الدولي السريع التغير، ولزيادة التهديدات والتحديات الحديثة مثل الإرهاب والتطرف، وتغير المناخ، وانتشار مرض فيروس كورونا يدل مرة أخرى على أن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم لا تزال بحاجة إلى روابطَ قويةٍ ومعززةٍ متعددة الأطراف.

وهي تعترف بالأمم المتحدة كشريك موثوق به.

وقد احتفلنا هذا العام أيضاً بحدث تاريخي هام آخر – وهو مرور 75 عاماً على الانتصار على الفاشية، وهو أمر له صلة مباشرة بإنشاء الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن أبناء طاجيكستان البارزين، إلى جانب الأمم والشعوب الأخرى، قد اضطلعوا بدور هام في كفالة تحقيق هذا النصر العظيم.

وفي السياق العالمي الراهن، وخاصة عندما تتزايد التهديدات والتحديات العالمية بشكل كبير، فإن الدروس المريرة المستفادة من الحرب العالمية الثانية تحذِّر كل منا من أن يكون مستعداً دائماً وموحداً للحفاظ على السلام الدائم والاستقرار الشامل والحياة السلمية للبشرية.

الوفود الموقرة،

يتزامن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة مع وقت يواجه فيه العالم تهديدات وتحديات غير مسبوقة.

واليوم، تعتقد غالبية سكان العالم أنه لا يمكن للبشرية أن تنجح في التغلب على الأزمة الراهنة إلا من خلال الحوار العالمي الشامل للجميع والتعاون الوثيق.

ولا تقف طاجيكستان جانباً، وهي تشارك بنشاط في الحوار العالمي الذي اقترحته الأمم المتحدة.

ونحن مصممون على زيادة جهودنا المشتركة مع البلدان الأخرى لتنفيذ مبادراتنا البناءة بشأن الموارد المائية وجدول أعمال تغير المناخ.

وإلى جانب معالجة هذه المسائل، يعتقد بلدي أن التضامن الوثيق هو من بين الأولويات العليا، مما يمكن أن يساعد على استقرار الحالة في قطاع الرعاية الصحية والاقتصاد العالمي.

وأود أن أكرر أن التهديدات والتحديات الحديثة تتطلب اســـتجابة فورية من المجتمع الدولي، وهي الاستجابة القائمة على الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف الذي يعود بالنفع المتبادل.

وشكرا لكم.

نيجيريا (انظر A/75/PV.3، المرفق 21)

خطاب السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات؛

السيداتُ والسادة،

يسعدني أن أنضم إلى قادة العالم الآخرين للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء هذه المنظمة.

وبالنيابة عن حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وشعبها الطيب، أود أن أعرب عن خالص تهانينا للدول الأعضاء على الخطوات الكبيرة التي اتخذتها صوب تحقيق أهداف المنظمة حتى الآن. إن احتفال اليوم معلمٌ بارزٌ في تاريخ الأمم المتحدة. فهو يتيح لنا الفرصة لاستعراض تقدمنا وتحدياتنا، فضلا عن رسم مسار مستقبلنا.

أصحابّ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

لقد ظلت الأمم المتحدة لأكثر من سبعة عقود وفية لتطلعات مؤسسيها. وهي تواصل القيام بدور حاسم في تعزيز السلم والأمن العالميين. وقد نمت المنظمة من حيث عضويتها ونطاقها لتجسّد الاتجاهات العالمية المعاصرة.

وقد قمنا، بشكل جماعي، بتحسين حياة البشر وإنقاذ الأرواح، كما دافعنا عن حقوق الضعفاء في تقيدنا بمبادئ الأمم المتحدة. بل إننا عملنا معاً على إيواء اللاجئين؛ وتعزيز التنمية؛ والاستثمار في حل النزاعات وحفظ السلام؛ وتعزيز حقوق المرأة والطفل. وعلاوة على ذلك، فقد كثفنا معاً مكافحة الأمراض الفتاكة مثل الملاريا والإيبولا والسل وجائحة فيروس كورونا.

وفيما يتجاوز مجالي السلم والأمن، اضطلعت الأمم المتحدة بأدوار نشطة في إنهاء الاستعمار في العديد من الأقاليم. وقد تحقق ذلك باتخاذ العديد من القرارات التي أيّدت استقلال ما يزيد عن ثمانين إقليماً وانضمامها إلى المنظمة.

ومع ذلك، فإن السعي إلى تحقيق إنهاء الاستعمار الكامل لا يزال غير مكتمل ما دامت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قائمة. وفي هذا الصدد، أدعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بقرار الأمم المتحدة 1514 (د-15) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

السيد الرئيس،

وظلت نيجيريا شريكاً موثوقا للأمم المتحدة في تطلعها إلى تحقيق ولايتها المتمثلة في عالم أكثر سلاماً وأمناً وتطوراً. إن احتفال هذا العام هامّ لنيجيريا لأنه يتزامن مع الذكرى الستين لانضمامها إلى هذه المنظمة الموقرة.

ونيجيريا، بوصفها عضواً نشطاً في المنظمة، أسهمت بموارد بشرية ومالية ومادية في عدة عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. كما قدمنا معونة إنسانية للاجئين والمشردين؛ وساعدنا البلدان في التصدي لأمراض مثل الإيبولا، وقدمنا الموارد البشرية والمالية كمعونة تقنية إلى بلدان أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، انتخبنا خمس مرات عضواً غير دائمٍ في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وساهمنا إسهاماً كبيراً في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في صون السلام العالمي وتعزيز التعاون العالمي، لا يزال العالم يواجه تحديات معقدة. وقد قُوّضت الجهود الرامية إلى معالجة العقبات التي تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بسبب ظهور جائحة كورونا التي أوجدت تحديات لم يسبق لها مثيل ولا يمكن لأي بلد بمفرده أو منطقة بمفردها التصدي لها.

وقد كشفت الاتجاهات الداخلية التي أبدتها الدول الأعضاء في أعقاب الجائحة بشكل خاص عن الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي والوحدة والتضامن لمعالجة جميع التطورات السلبية بما في ذلك تغير المناخ والتطرف العنيف والكوارث الطبيعية والأمن السيبراني.

ومع ذلك، بينما نواصل مكافحة الجائحة والبحث عن حلول ممكنة، بما في ذلك لقاح فعال، نناشد الدول أن تتبع نهجاً عالمياً في التصدي لحالة الطوارئ الصحية العالمية في محاولة لبناء المستقبل الذي نصبو إليه.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

بدون مواربة، أود أن أشدد على حتمية التمثيل العادل والمنصف في مجلس الأمن، إذا كان علينا أن نحقق الأمم المتحدة التي نحتاج إليها. إن المطالبة بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مطلبٌ عادلٌ وإعطاء أفريقيا مكان في الجهاز الاستراتيجي جدا للمنظمة قد تأخر كثيراً.

وفي جهدنا الجماعي لإعادة بناء الأمم المتحدة التي حلمنا بها، تؤكد نيجيريا من جديد التزامها بدعم مبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك: حقوق الإنسان والسلام والأمن، فضلاً عن الحكم الديمقراطي.

ولذلك، أكرر التأكيد على أن نيجيريا تعيد تأكيد التزامها بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. ويحدوني الأمل في أن تشجعنا هذه الذكرى السنوية على التصدي للتحديات العديدة التي نواجهها ودعم الجهود الرامية إلى بناء منظومة الأمم المتحدة التي نَصْبُوَ إليها.

أشكركم.

فرنسا (انظر A/75/PV.3، المرفق 22)

خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

في 26 حزيران/يونيه 1945، في سان فرانسيسكو، وبينما كانت الحرب مستعرة في المحيط الهادئ، اتفق أسلافنا على وعد ثلاثي – إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب؛ وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان والمساواة بين الأمم؛ وتعزيز التقدم الاجتماعي في جو من الحرية أفسح.

وظلّت الأمم المتحدة – بيتنا المشترك – وفيةً لذلك الوعد خلال 75 سنة من وجودها بمعالجتها النزاع المسلح من خلال ذوي الخوذ الزرق، وتصديها للتحديات المتعلقة بالذرة والأسلحة الكيميائية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وبالوقوف إلى جانب اللاجئين من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأطفال من خلال اليونيسيف والعاملين في منظمة العمل الدولية؛ وفي الآونة الأخيرة، وفي الطليعة، بمكافحة تغير المناخ عن طريق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فالأمم المتحدة عندما أعطيناها الوسائل للقيام بذلك، تمكنت من الارتقاء إلى مستوى الأمل والتوقع. وأنا بالطبع لم أذكر عددا من الهياكل والوكالات التي تؤدي أدوارا رئيسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويضاف إلى أسماء تلك الوكالات التي حازت جميعها على جائزة نوبل، أسماء صانعي السلام الذين أنشأوها وأداروها وجسدوها وناصروها.

ومن كورديل هال إلى داغ همرشولد، ومن كوفي عنان إلى مارتي اهتساري، شأنهم شأن آلاف الأفراد المدنيين والعسكريين المنتشرين في أكثر البيئات تحديا، جميعهم كرسوا حياتهم في خدمة الأمم المتحدة وخاطروا بها في بعض الأحيان. والتزامهم يشرفنا. ونحن مدينون لهم على ما قدموه من تضحيات – تضحيات عشرات الآلاف من الأفراد الذين لم تُذكر اسماؤهم.

إن تضحيتهم تجبرنا على مواجهة الحقائق. فبيتنا المشترك في حالة من الفوضى، مما يعكس حالة عالمنا. فأسسه تتآكل والجدران تتشقق، وفي بعض الأحيان بسبب شدة بأس نفس الأشخاص الذين بنوه. وقد تم انتهاك المحرمات التي كان يُعتقد أنها لا يمكن تدنيسها دون عقاب – فدارت حروب من أجل ضم الأراضي، واستخدمت الأسلحة الكيميائية، والاحتجاز الجماعي. وقد تم الاستهزاء بالحقوق التي اعتبرت أنها من المُسَلَّمَات.

ونظامنا الدولي، الذي أسرته منافساتنا مع بعضنا البعض، لم يعُد لديه القوة للمعاقبة على تلك الانتهاكات.

وفي الوقت الذي تؤجج فيه الجائحة الخوفَ من التدهور وسرديات العجز الجماعي، أريد أن أكون واضحاً جداً. ففي مواجهة الطوارئ الصحية، وتغير المناخ، وتآكل الحقوق، يجب علينا أن نعمل هنا والآن مع من يريدون وقادرون على العمل بالاستفادة الكاملة من كل مجال مفتوح للتعاون.

وهذا ما فعلناه في الأشهر الأخيرة على الصعيد الأوروبي، مع التغلب على خلافاتنا في جهد يقوم على التضامن ولم يسبق له مثيل. وهذا ما فعلناه فيما يتعلق بأفريقيا من أجل تخفيف عبء الديون، ودعم نظم الرعاية الصحية، ومساعدة الفئات السكانية الضعيفة. وهذا ما فعلناه في جمعية الصحة العالمية، السيد الأمين العام، باعتماد قرار بالإجماع يمهد الطريق لاستجابة أكثر فعالية للجوائح.

كتب روستاند، "إن الإيمان بالضوء في الظلام هوما يبعث على الإعجاب".

أما بالنسبة لي، فإن لديّ ثقة في تعددية الأطراف القائمة على أساس العمل أكبر من ثقتي في الخطابات. ولهذا السبب أتطلع إلى رؤيتكم في الأشهر القادمة في منتدى باريس، والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة، ومنتدى الجيل من المساواة، وفي كل مكان آخر يمكننا أن نضع تعددية الأطراف هذه موضع التنفيذ. وسيكون ذلك من أجل الوفاء بالالتزامات التي كنا قد تعهدنا بها، عندما كان يتعين على المدافع أن تصمت في الجانب الآخر من العالم. والأمر متروك لنا للقيام بذلك، وسوف نفعل ذلك.

هندوراس (انظر A/75/PV.3، المرفق 23)

خطاب السيد خوان أورلاندو هرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

السيد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش،

رئيس الجمعية العامة للدورة الخامسة والسبعين، السيد فولكان بوزكير،

لقد مرت 75 سنة منذ أن ظهرت الأمم المتحدة لأول مرة كاستجابة للحرب العالمية الثانية التي هي إحدى أكبر الأزمات في تاريخ البشرية. وكانت هندوراس من بين أول 50 بلداً أسسوا المنظمة.

وكان ذلك جيلاً من القادة الذين ارتقوا إلى مستوى الحدث.

إن هندوراس ممتنة اليوم للدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في الكفاح من أجل ضمان أمن شعبنا، من بين العديد من الأشياء القيّمة الأخرى التي عملنا جميعا على تنفيذها. وأغتنم هذه الفرصة لأذكركم بالطلب الذي تقدمت به مراراً في السنوات الأخيرة في الجمعية العامة، وهو أن تعلن الأمم المتحدة أن الجماعات المنظمة غير التابعة للدول، مثل العصابات والزُمَر والمتاجرين بالمخدرات، جماعاتٍ إرهابيةٍ.

والحياة تأخذنا مرة أخرى على حين غرة، كما فعلت مع الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من موت ودمار. وفيما يتعلق بهذه الجائحة، أقرُّ بأن بلدي لم يكن مستعداً للتصدي لها، كما أنني أعتقد أنه كذلك لم يكن أي بلد في العالم أو في منظومة الأمم المتحدة. وأسأل نفسي الآن وأسألكم: ماذا سنفعل بشأن الأزمة؟ ما الذي ستفعله المنظمات الدولية في مواجهة المشاكل المدمرة المتعلقة بالرعاية الصحية، والاقتصاد، والتحديات المتصلة بالتكنولوجيا، والتعليم، وعواقب الجائحة، التي يمكن أن تنطوي على الجوع والعنف والهجرة وحتى الحروب بين البلدان؟ فلنأمل ألا يكون الأمر كذلك.

ما الذي ستفعله منظومة الأمم المتحدة لمعالجة عدم الإنصاف فيما يتعلق بالحصول على الأدوية والعلاج؟ وأذكركم أنه في بداية الجائحة، كانت أقوى البلدان تخزِّن جميع الأدوية والمعدات الطبية والشخصية ذات الصلة. لقد عانينا من هذه المشكلة. وعلاوة على ذلك، ما زلنا ننتظر وصول بعض المواد التي اشتريناها. أسألكم: ماذا سيحدث عندما تكون اللقاحات جاهزة؟ هل سنتمتع نحن البلدان النامية بإمكانية الوصول إليها على وجه السرعة وبعدل؟

فهل سيُظهر هذا الجيل من الأمم المتحدة، بالتالي، نفس الالتزام، كما فعل قبل 75 عاما، لإعادة اكتشاف ذاته والارتقاء إلى مستوى التصدي للجائحة وعواقبها الوخيمة؟ وأنتم الوحيدون الذين لديهم الإجابة على هذا السؤال.

وقال مواطن شهير من مواطني العالم ذات مرة،

”الغباء هو فعل نفس الشيء مراراً وتكراراً وتوقع نتائج مختلفه“.

وعلى سبيل المثال، أتذكر أنه في مناقشة لي مع الأمين العام غوتيريش في الأمم المتحدة قبل عام، سألنا نفسنا: ماذا يجري؟ لماذا لم تتمكن هندوراس من الوصول إلى الصندوق الأخضر للمناخ؟ ولا نزال

ننتظر الإجابة. أود أن أتكلم بوضوح. إن بلدي، هندوراس، أحد أكثر البلدان الثلاثة تضرراً بتغير المناخ في العالم.

إننا بحاجة إلى قدر أقل من البيروقراطية وإلى نتائج ملموسة أكثر، لا سيما في الحرب التي نخوضها ضد هذا العدو الخفي.

وعلينا واجب لا مفر منه لمواجهة التحدي الذي تطرحه الجائحة أمامنا. ويجب أن نرتفع إلى مستوى الحدث، كما فعل أسلافنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونحن في هندوراس نعمل ومستعدون. وإنني على ثقة بأن منظومة الأمم المتحدة ستكون جاهزة.

إلى اللقاء.

كازاخستان (انظر A/75/PV.3، المرفق 24)

خطاب السيد قاسم – جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

الوفود الموقرة،

السيدات والسادة،

اليوم نحيي ذكرى القرار التاريخي الذي اتخذ في حزيران/يونيه 1945 بإنشـــاء منظمة جديدة تماما كنتيجة لأكثر حرب عالمية تدميراً في تاريخ البشرية.

إن الأمم المتحدة، كما أكد داغ همرشـولد، في قولته المشـهورة الأمم المتحدة "لم تُنْشَـأ لتدخلنا إلى الجنة، بل لتنقذنا من الجحيم".

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد صُـــوّرت في المقام الأول كنظام للأمن الجماعي، فقد قامت في الواقع بجمع الدول حول تطلعات ومبادئ مشتركة أوسع نطاقاً.

وكانت النتيجة حقبة من التعاون الدولي النشط والواسع النطاق حقاً.

ومع ذلك، لم يكن الطريق سهلاً. فقد طغت على الـ 75 عاما فرصٌ ضائعةٌ لإيجاد أرضية مشتركة في النهوض بأهدافنا وقيمنا المشـتركة، والتقليل من المعاناة في العالم. ولكن المرء يتعلم من الفشـل والنجاح على حد سواء.

لقد كان تاريخ الأمم المتحدة فترة من الجهود الجماعية المكثفة والتعلّم المُثري: من إنهاء الاستعمار إلى التنمية، ومن حماية الطفل إلى تغير المناخ، ومن الصـحة إلى حقوق الإنسـان، ومن حفظ السـلام إلى صنع السلام.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شاركت كازاخستان في المساعي التي تبذلها كل هيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة – بما في ذلك مجلس الأمن – سعيا وراء مجموعة من الأولويات، بما في ذلك حلّ النزاعات، وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، ومكافحة الإرهاب، والحوار بين الأديان والأعراق، فضلاً عن تعزيز مصالح البلدان النامية غير الساحلية.

وعندما ننظر حولنا اليوم، فإن العديد من التحديات الجديدة – وبعض التحديات القديمة المتكررة – تهدد بجرّنا متراجعين.

وتواجه تعددية الأطراف الآن خطراً أكبر من أي وقت منذ نهاية الحرب الباردة.

وقد ثبت أنه من الصـعب بشـكل مذهل التغلب على مرض فيروس كورونا. وتلوح في الأفق ظلال سباق تسلح ثان. إن أهدافنا الإنمائية الاستراتيجية تعاني من نكسات.

ويقول البعض إن المثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لم تعد واقعية.

وبصفتي رئيسا لبلدي ومسؤولاً كبيراً سابقاً في الأمم المتحدة، فأنا لا أوافق بشدة.

وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن نطلق العنان لآمالنا، لا أن نتراجع خوفاً.

ويجب أن نحشد الجهود سعياً إلى تحقيق تلك المثل المشتركة، لا أن نتخلى عنها.

ويجب أن نواصل بناء مجتمع قائم على القواعد، لا أن نعود إلى الخروج على القانون.

وهذا لن يكون سهلاً. إن العقد المقبل حاسم إذ نسعى إلى تنفيذ خطة عام 2030 ومواجهة أزمات عصرنا في الوقت نفسه.

وهذا الهدف الهائل يتطلب مسعى ومسؤولية مشتركين.

ونشيد بالقيادة القوية للأمين العام أنطونيو غوتيريش، وندعم عمله المتواصل لتعزيز فعالية الأمم المتحدة وشفافيتها ومساءلتها.

وتعرب كازاخستان عن تأييدها من خلال وثيقة التزام واضحة بمهمة الأمم المتحدة وميثاقها، وبالتطلع المشترك إلى بناء عالم أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً.

وإنني على اقتناع بأن الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية العالمية الوحيدة الأكثر تمثيلاً لا غنى عنها حقاً.

فنلندا (انظر A/75/PV.3، المرفق 25)

خطاب السيد ساولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الأمين العام، السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونكرم بحق إنجازاتها وجهودها من أجل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ولكن علينا أن نكون صادقين: هذه الذكرى السنوية تأتي في لحظة صعبة بالنسبة للأمم المتحدة. إن البشرية لا تواجه عدوين مشتركين فحسب من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تغير المناخ.

وفي الوقت نفسه، ما فتئت قدرتنا على تشكيل استجابات مشتركة تضعف. وأصبحت المعايير والمؤسسات التي واصلنا بناءها على مدى عقود من الزمن عرضةً لضغوط متزايدة. فالاتفاقات والقواعد والمبادئ الدولية تواجه تحديات متزايدة وتفسَّر بطرق تضعف إمكاناتها وشرعيتها.

وهذا المد يجب أن يتحول. إن التحديات العالمية التي تهدد وجود البشرية ذاته تتطلب تعاوناً فعالاً ومتعدد الأطراف. ونحن الآن بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

السيداتُ والسادة،

انضمت فنلندا إلى الأمم المتحدة في عام 1955. وبمناسبة الاحتفال بعضويتنا، قال ممثل فنلندا، وأقتبس:

”إن إحدى أعظم المهام التي تواجه مجتمعنا الدولي هي بناء وتعزيز نظام قانوني يقوم على الاحترام العالمي للحقوق المتبادلة بين جميع الأمم. وترغب فنلندا، وهي وفية لأفكارها وتطلعاتها الخاصة، في المشاركة بكل إخلاص في هذا العمل البنَّاء من أجل خير الإنسانية“.

ولا تزال هذه الكلمات مُقنعة اليوم. وتظل فنلندا ملتزمة التزاماً كاملاً بهذا الهدف.

وفي إعلان الذكرى السنوية الذي وافقنا عليه اليوم، أكدنا من جديد التزامنا بمبادئ الأمم المتحدة. لقد صمد الميثاق الذي دام خمسة وسبعين عاماً أمام اختبار الزمن.

والأمر متروك لنا جميعا – شعوب الأمم المتحدة – لنتمسك الميثاق وقيمه. وتقع على عاتقنا مسؤولية تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه – أي خلق عالم أكثر سلاماً وأكثر استدامة وأكثر عدلاً للأجيال المقبلة.

سري لانكا (انظر A/75/PV.3، المرفق 26)

خطاب السيد غوتابايا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

أحيّيكم بالطريقة التي نحيي بها في سري لانكا (Ayubowan !).

سعادة السيد فولكان بوزكير، أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

ويشرفني كثيرا أن أمثّل شعب سري لانكا في هذه المناسبة التاريخية.

وللأسف، فإن العالم ليس ما توخاه مؤسسو هذه الهيئة الموقرة قبل 75 عاما.

فالعالم يعاني من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي لم يسبق له مثيل، والذي عرّض اقتصاداتنا ونظمنا الصحية ومجتمعاتنا للخطر، في غضون بضعة أشهر فقط. ونحن بحاجة إلى عمل جماعي لمواجهة هذا التحدي.

ونجحت سري لانكا من التصدي لتحدي مرض فيروس كورونا من خلال تدخل استباقي. وأنشأنا لجنة العمل الوطنية للوقاية من كوفيد-19 حتى قبل اكتشاف الإصابة الأولى في سري لانكا. وانطوى نهجنا على تزامن جهود السلطات العسكرية والصحية والمدنية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

إن معدل التعافي في سريلانكا يتجاوز 90 في المائة، وهو أعلى بكثير من معدل التعافي العالمي. وقصة نجاحنا تدين بالكثير لاعتمادنا على التتبع والحجر الصحي، الذي كان أعظم مواطن قوتنا.

ولم تبلغ سري لانكا عن أي حالة نشأت داخل المجتمع المحلي منذ أكثر من شهر.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

لقد التزمت سري لانكا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن تخفيف حدة الفقر من خلال اقتصاد إنتاج قائم على الزراعة هو أحد الأهداف الرئيسية لحكومتي.

والخطوات التي بدأناها في وقت سابق من هذا العام لتعزيز الإنتاج المحلي، والقيود الجزئية على الواردات، فضلاً عن مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أتت أُكُلها.

وفيما نحتفل هذا العام بمرور 65 عاما على عضوية سري لانكا في الأمم المتحدة، يسرها أنها تسهم إسهاماً كبيراً في جدول أعمال المنظمة، بدءاً من عمليات حفظ السلام إلى برامج وكالاتها المتخصصة.

وقد شغل العديد من مواطني سري لانكا مناصب هامة، بما في ذلك منصب الأمين العام للأونكتاد ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

لقد أصـبحت تعددية الأطراف ذات أهمية متزايدة في أعقاب كوارث من قبيل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم تهديدا مشـتركاً لا نظير له، أنا متيقن من أن الأمم المتحدة التي نحتاج إليها ستشدِّد على النحو الواجب على المساواة في السيادة بين الدول، واحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

أعتقد اعتقاداً راسـخاً أن الشـراكات المعززة بين الدول الأعضـاء والأمم المتحدة لا تزال في أفضـل حالاتها عندما لا يخضـع أي بلد رهينة لمصـالح القِلَّة. ومن شـأن ذلك أن يعيد أي تآكل في الثقة التي تتمتع بها البلدان في هذه الهيئة الموقرة وفي جميع مؤسساتها.

وتأمل سري لانكا أن نعيد تكريس أنفسنا من أجل تعزيز هذه المؤسسة العظيمة لضمان المستقبل الذي نصبو إليه. وذلك هو أقل ما ندين به لشعوبنا والأجيال المقبلة.

وشكرا لكم.

كوستاريكا (انظر A/75/PV.3، المرفق 27)

خطاب كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

من كوستاريكا، أشارك بحماس كبير في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

من رماد الحرب العالمية الثانية برز المثل الأعلى المتمثل في أن الحرب ستفسح المجال للسلام؛ وستحلّ تلك الكلمات المجدية محل القوة؛ وستغدو المعاهدات أقوى من جدران الانعزالية؛ والأمل أهم من الخوف.

لقد مضت 75 سنة منذ مؤتمر سان فرانسيسكو حيث أوكلنا للأمم المتحدة ثلاث مسؤوليات هامة أود أن أتناولها اليوم، وهي المسؤولية عن منع الإفلات من العقاب والمسؤولية عن إنهائه ومسؤولية الحماية.

إن منع نشوب النزاعات، ولا سيما النزاعات المسلحة، هو سبب وجود الأمم المتحدة. والوفاء بتلك المسؤولية يستلزم استخدام جميع أدوات الدبلوماسية الوقائية، ومعالجة أسبابها الجذرية وإيجاد حلول فعالة ومستدامة وشاملة لحلها. كما يعني وقف تدفق الأسلحة غير الخاضع للرقابة، الذي يؤدي إلى العنف ويغذي النزاعات ويفاقمها. ولذلك، تدعو كوستاريكا مجلس الأمن إلى الوفاء بالالتزام الوارد في المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة بتشجيع أقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. وهو التزام لا يتحقق عاماً بعد عام. ففي عام 2019، ارتفع الإنفاق العسكري إلى 1,9 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى يبلغه منذ نهاية الحرب الباردة. وسيكلف تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالم من 2 إلى 3 تريليونات دولار إضافية سنوياً. ولكن، على خلاف الإنفاق العسكري، فإن ما يُستثمر في الأهداف الإنمائية للألفية سيسهم في كفالة أمن البشرية وبناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. لقد حان الوقت لتطبيق المادة 26 من الميثاق.

وتأسست الأمم المتحدة أيضاً على الالتزام الجماعي "بعدم التكرار أبداً" فيما يتعلق بالإبادة الجماعية. وفي الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد مبدأ المسؤولية عن الحماية، تدعو كوستاريكا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى الامتناع عن الاستخدام الضمني أو الصريح لحق النقض في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والامتثال للالتزام السياسي الذي فحواه العمل في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة في هذه الحالات. إن اللامبالاة في مواجهة الفظائع الجماعية أو الهجمات المسلحة ضد أهداف مدنية تجعلنا جميعاً متواطئين في هذه الأعمال.

وتمثّل المحكمة الجنائية الدولية أهم إنجاز حققه المجتمع الدولي في سعيه إلى منع الإفلات من العقاب على أبشع الجرائم وضمان العدالة لضحاياها. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نجدد التزامنا بضمان استقلال المحكمة ونزاهتها. ومن الضروري أيضاً التحرك نحو إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي والتصديق على تعديلات كمبالا. ويجب علينا أيضاً أن ندعو إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي تلك الحالة وغيرها من الجرائم الفظيعة، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يمتنعوا عن استخدام حق النقض.

وفي هذه الذكرى السنوية، نأمل، نحن الكوستاريكيين، أن تستمر تسوية الخلافات من خلال قوة القانون وليس بالقوة المسلحة، حتى تصبح الوعود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 حقيقةً واقعةً، بما في ذلك من خلال حوافز خفض المستوى المرتفع للإنفاق العسكري. ونتعهد، نحن الكوستاريكيين، بأن المسؤولين عن أخطر الجرائم ضد الإنسانية لن يفلتوا من العقاب، وأن العدالة ستُحقق للضحايا. وهذا هو النظام الذي أنشأه المجتمع الدولي في تأسيس الأمم المتحدة، والشعب الكوستاريكي مصمم على الحفاظ على المنظمة وتحسينها.

ذكرى سنوية سعيدة!

كولومبيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 28)

خطاب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

تفخر كولومبيا بكونها أحد الأعضاء المؤسسين الخمسين للمنظمة، الذين كانوا حاضرين عند اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام 1945.

لقد تشبثنا بالأمل في إنهاء حقبة من عالم أصبح أنقاضاً وبداية عصر آخر بقواعد، وأمن جماعي، وحل سلمي للنزاعات والمساواة بين الدول.

لقد شاركنا بنشاط في مختلف أدوار المنظمة، كأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكرئيس للجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين في عام 1978.

وقد كان شغل بلدنا عدة فترات كعضو غير دائم في مجلس الأمن فرصةً مثاليةً ليتشاطر مع العالم تجربة كولومبيا في المسائل الأمنية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

لقد تبادلنا خبراتنا في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن بناء السلام في إطار مبادرتنا للسلام في إطار الشرعية.

وقد اقترحنا مؤخراً عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمكافحة الفساد، تعقد في حزيران/يونيه 2021.

إن كوننا عضواً في الأمم المتحدة هو تجسيدٌ لمهمتنا المتعددة الأطراف. إننا حكومة تشارك بنشاط في التحولات المؤسسية، وتستند إجراءاتنا إلى مبادئ احترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وتعزيز الديمقراطية، والمساواة القانونية بين الدول، واعتماد مختلف الصكوك الدولية على أساس التشاور.

وترحب كولومبيا بموضوع الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة وتؤيده، استناداً إلى فرضية عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وبناء أفضل لضمان كوكب أفضل للأجيال المقبلة.

وفي جهد مشترك بدأ في بداية عهد حكومتي، بالاشتراك مع الوكالات والصناديق والبرامج في بلدنا، بدأنا في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وبعد سنتين من العمل التعاوني، نرى أن رؤية الأمين العام تتحول تدريجيا إلى واقع، ونعتقد أن إصلاح المنظمة يحقق أقصى قدر من الموارد ويحسّن العمليات وييسّر تحقيق نتائج مجدية موجهة نحو إنشاء القدرات الوطنية والمحلية وتعزيزها، بينما يؤدي في الوقت نفسه إلى تحسين المساءلة في المنظومة بطريقة شفافة.

وفيما نؤمن إيماناً راسخاً بالأدوات المتعددة الأطراف، فإن خطتنا الإنمائية الوطنية قد أدرجت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من أجل الوفاء بخطة عام 2030 بصورة دينامية، وبالتالي تمكين كولومبيا من الاضطلاع بالمستوى التالي من التنمية البشرية والتنافسية.

وخلال كل هذه السنوات، أسهمنا في تعزيز التعاون الدولي بوصفه مفتاح التحول في البلدان.

ولذلك، فإننا ممتنون للدعم والاستجابة الإقليميين في المساعدة فيما نواجهه من نزوح جماعي لأشقائنا وشقيقاتنا الفنزويليين.

وفي هذه الأوقات العصيبة، نوجه رسالة تضامن إلى جميع الدول التي تواصل دون كلل معالجة عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نقف جميعا متحدين في التصدي للتحدي غير المسبوق الذي يواجهنا.

إن الحلَّ في أيدينا. فالمشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية. ولا يمكننا التخفيف من العواقب الوخيمة للجائحة وبالتالي بناء كوكب أفضل إلا من خلال تعددية الأطراف والتعاون الدولي والحكم العالمي.

شكراً جزيلاً.

أوروغواي (انظر A/75/PV.3، المرفق 29)

خطاب السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

في هذه المناسبة الخاصة، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بذلك، تؤكد أوروغواي من جديد التزامها بتعددية الأطراف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل حجر الزاوية في القانون الدولي. لقد قامت الأمم المتحدة بدور أساسي خلال 75 عاما من وجودها عبر ثلاث ركائز: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

ولنتذكر أن العالم كان يخرج من ويلات الحرب العالمية الثانية، وفي ذلك الوقت، تمكن مؤسسو الأمم المتحدة من إنشاء منظمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وكانت هناك حاجة ماسة إليها في ذلك الوقت. وعلى مرّ السنين، دعمت المبادئ التأسيسية الدول الأعضاء بشكل حاسم في وضع استراتيجيات لتحقيق قدر أكبر من التنمية.

وفي الوقت الذي نحتفل بهذه الذكرى السنوية، يواجه المجتمع الدولي أحد أكثر الأحداث المروعة في عصرنا – أزمة عالمية ثلاثية صحية واقتصادية وسياسية.

وهناك معاناة هائلة بين البلدان الأقل نمواً، ولا سيما أضعف الفئات السكانية، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، الذين يجب تقديم مساعدة أكبر لهم. ولذلك، من الحتمي أن نتقدم بقرارات سليمة وتطلعية، وبرؤية للمستقبل.

والعالم يطالب قادته وصانعي السياسات باستجابة واضحة وفي الوقت المناسب، تقوم على التعاون والتضامن، يمكن للمنظمة أن تساعد في تحقيقها.

وسيكون عالم ما بعد الجائحة مليئاً بأوجه عدم اليقين والتهديدات المتزايدة، ولهذا السبب سيكون من المحتم تعزيز الثقة في الأمم المتحدة ودورها من أجل تعزيز الآليات المتعددة الأطراف والتعاون.

إننا في بداية عقد العمل من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد حان الوقت لإعطاء زخمٍ لهذه الخطة الطموحة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تسود روح التضامن وأن تركز على رفاه الأجيال المقبلة واستدامتها. وعلى الرغم من أننا نتكلم عن أجيال المستقبل، إلا أنه يجب علينا الآن إنجاز المهمة، ولهذا السبب تم تحديد موعد نهائي لتحقيق تلك الأهداف.

ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة وضع صكوك لمواجهة هذه التحديات من أجل الدفاع بشكل أكثر كفاءةً عن حقوق الإنسان في حالات الطوارئ، مع التركيز بوجه خاص على أضعف الفئات.

إن المهمة التاريخية المتعددة الأطراف لبلدنا، أوروغواي، تحتم علينا اليوم أن نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز المؤسسات العالمية، وبناء أساس متين للسلام العالمي، والإسهام في تحقيق عالم أفضل، بينما نواجه التحديات المتزايدة لعالم أكثر تعقيداً وتغيراً باستمرار.

وفي التزام أوروغواي بالسلام والحوار، وتماشيا مع أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة – صون السلم والأمن الدوليين – فإنها ستواصل دعم المنظمة بأقصى استطاعتها.

ولذلك، نؤكد من جديد التزامنا بالعمل من أجل الدبلوماسية الوقائية بالإسهام في عمليات حفظ السلام والاضطلاع بدور نشط وبناء في النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

كينيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 30)

خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع.

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

تمنحنا هذه الذكرى السنوية فرصةً للتفكير في دور وأهمية الأمم المتحدة ورؤية ميثاقها، ونحن نعمل بشكل جماعي نحو المستقبل الذي نحتاج إليه، والمستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً، بُني عالمنا، كما نعرفه اليوم، على أنقاض الحرب العالمية الثانية. وبفضل قدرة البشرية على الصمود، وهزيمة الاستعمار، وإنشاء آلية عالمية متعددة الأطراف، وصلنا إلى نحن عليه.

ويأتي هذا الاحتفال، للأسف، في ظل أزمة عالمية سببتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومما لا شك فيه أن الاقتصادات النامية والناشئة قد تأثرت بشكل غير متناسب. ولكن الأهم من ذلك أن مرض فيروس كورونا قد كشف عن مواطن الضعف العالمية التي تعاني منها الأمم المتحدة ومجتمعاتنا فضلا عن اقتصاداتنا.

وفي هذا الصدد، نحن مدعوون أكثر من أي وقت مضى إلى التفكير ملياً في كلمات الميثاق التي تحثّنا على استخدام الآلية الدولية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للجميع. بل هي في الواقع دعوة إلى إقامة شراكات دولية مجدية وتعاون متعدد الأطراف من أجل إعادة البناء معاً بشكل أفضل – وهي دعوة أيضاً إلى مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المقرضين المتعددي الأطراف لكي تستجيب لمقترحات إدارة الديون من أجل إيجاد الحيز المالي اللازم لاستيعاب التدخلات الرامية إلى التخفيف من الآثار المتصلة بمرض فيروس كورونا على الاقتصادات النامية والناشئة.

السيد الرئيس،

إن الأمم المتحدة مؤسسة تقوم على أساس تعزيز السلام الدولي، وترسيخ الأمن وحقوق الإنسان، والنهوض بالتنمية للجميع. وتحقيقاً لتلك الغاية، تواصل الأمم المتحدة تعزيز الجهود والإنجازات ضد الاستعمار والإمبريالية والفقر واستغلال الضعفاء من قبل الأقوياء، مع دعم حقوق الإنسان والأمن البشري.

وإذ نحتفل بهذه الإنجازات، فإن السؤال الكبير هو: هل الأمم المتحدة على مستوى الغرض المنشود؟ هل بوسعنا مواصلة العمل كالمعتاد؟

السيد الرئيس،

وغني عن القول أن العالم قد شهد تغيرات جذرية بعد مرور 75 عاماً؛ فـ 96 في المائة من سكان عالمنا لم يكونوا قد ولدوا عندما أُنشئت هذه المؤسسة. لقد اشتدت التحديات العالمية بشكل غير مسبوق.

وفي الوقت نفسه، أوجد الابتكار والتكنولوجيا فرصاً كبيرةً، بينما أطلقا العنان لتحديات لم يكن من الممكن تصورها بالنسبة لأصحاب الرؤية الذين أنشأوا المنظمة.

لذلك، أعتقد أنه يتعين علينا أن نعيد التفكير في كيفية بناء أمم متحدة أفضل. ولكن، لكي نُعيد بناء منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل، يجب أن نكفل أن تكون أقرب إلى الشعب، وأكثرَ تمثيلاً للقرن الحادي والعشرين، ومتماشيةً مع روح عدم ترك أحد يتخلَّف عن الركب.

ويجب أن نعمل من أجل أمم متحدة ممولة ومجهزة بشكل أفضل لتكون أكثر تأثيراً في التعامل مع الأزمات الإنسانية، وأن تكون فعالة في التخفيف من حدة الحروب الأهلية الطويلة الأمد، فضلاً عن القضاء عليها. إن وجود نظام متعدد الأطراف يستهدف بشكل مباشر الفقر وأوجه عدم المساواة، كأولوية عالمية، يتطلب عملاً عالمياً جماعياً عاجلاً.

وفي الختام، سيدي الرئيس، إن عالم اليوم أكثر تنوعاً وتعقيداً، ولكنه أكثر ترابطاً. ويجب أن يشعل التجاور عزمنا الجماعي على العمل الآن، ولكن الأهم من ذلك، أن نعمل بحزم في تضامن لكفالة أن تخدم الأمم المتحدة بشكل جيد احتياجات شعوب العالم التي أُنشئت باسمها المنظمة العظيمة.

أشكركم جميعاً لحسن إصغائكم.

بولندا (انظر A/75/PV.3، المرفق 31)

خطاب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالبولندية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيداتُ والسادة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

المندوبون الموقرون،

أود أن أذكر أولاً دلالة تاريخية. خلال حفل التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو في 26 يونيو 1945، طُلب من أرتور روبنشتاين، عازف بيانو بولندي من أصل يهودي، وأحد أبرز عازفي البيانو في القرن العشرين، أن يزيّن الحفل بأدائه. ولدهشة الكثيرين، فقد سبق حفلته بالكلمات التالية: "في هذه القاعة حيث تجتمع الأمم العظيمة لصنع عالم أفضل، أفتقد علمَ بولندا، الذي دارت من أجله هذه الحرب القاسية". ثم طلب من الجميع أن ينهضوا وعزف النشيد الوطني البولندي.

لقد عبّر موقف أرتور روبنشتاين ببلاغة عن مشاعر الأمة البولندية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. والمصطلحُ الأكثر دقة هو انتصار "حلو ومرير". فقد كانت بولندا أول ضحية للعدوان الذي شنه الرايخ الألماني والاتحاد السوفياتي في أيلول/سبتمبر 1939. وفي تلك اللحظة بالذات، كان الهجوم على بولندا بداية الحرب العالمية الثانية. وعلى الأراضي البولندية المُحتلة بَنَت ألمانيا النازية نظام الإبادة الجماعيّة. وعلى الرغم من اقتسام بولندا بين المعتدين عليها، إلا أنها لم تستسلم قطّ. وكان جنودها يقاتلون على جميع جبهاتها منذ أول يوم حتى آخر يوم من ذلك النزاع المسلح الأكثر وحشيةً في تاريخ العالم. وأخيراً، تم الاعتراف بأننا عضو مؤسس للأمم المتحدة، ولكن العلم البولندي لك يكن موجوداً بسان فرانسيسكو في 26 يونيو 1945. ولم يشارك بلدنا في ذلك المؤتمر. وكان هذا هو الحال لأن انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يكن يعني الحرية الكاملة لبولندا. ومن الرمزي للتاريخ البولندي أن الاعتراض الشخصي من قبل جوزيف ستالين هو الذي أدى إلى غياب الوفد البولندي في سان فرانسيسكو قبل 75 عاماً. وكان ذلك بالضبط أمراً مؤلماً جدا لأرتور روبنشتاين.

ومثلما كان الأمر قبل 75 سنةً حيث كانت تناضل بولندا من أجل عالمٍ خالٍ من هيمنة دول معينة على غيرها، فإنها سعت إلى تحقيق نفس الهدف على مدى السنوات الـ 75 الماضية، من خلال مشاركتها النشطة في أعمال منظمة الأمم المتحدة.

ومن بين إنجازاتنا الواضحة، ينبغي للمرء أن يُدرج الجهود التي بذلها رافال ليمكين بهدف توعية المجتمع الدولي بالقسوة التي تفوق التصور لجريمة الإبادة الجماعية. فقد صاغ ليمكين هذا المصطلح في البداية، ثم شارك في صياغة مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المؤرخة في عام 1948.

ومن الإنجازات الهامة الأخرى لبولندا في مجال القانون الدولي اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في عام 1989.

وانتخبت بولندا ست مرات كدولة غير دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لفترة إجمالية مدتها 11 عاماً، آخر مرة في الفترة 2018–2019. وفي يونيو 2017، تم انتخاب بولندا لعضـــوية المجلس بعدد قياسـي من الأصـوات إذ حظي ترشـيحنا بتأييد 190 دولةً من جميع أنحاء العالم. والشـعار الرئيسـي لوجودنا في مجلس الأمن، وعلى نطاق أوسـع، داخل منظومة الأمم المتحدة، هو فكرة "السـلام عن طريق القانون"، المرسّخ في القانون التأسيسي للمنظمة.

وبناء على مبادرة من بولندا والمملكة المتحدة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في 20 حزيران/يونيه 2019 أول قرار تاريخي بشـأن حماية الأشـخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسـلحة. وبالمثل، وبناء على مبادرة بولندا، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار/مايو الماضي اليوم الدولي

لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد.

ونواصـــل حالياً مهمتنا من خلال تعزيز القيم التي نعتبرها ذات أهمية أســاســية في مجلس حقوق الإنسان، الذي سنظل أعضاء فيه حتى عام 2022.

وفي جميع أنشـطتنا في منتدى الأمم المتحدة، نسـترشـد بقاعدة مفادها أن العلاقات الدولية القائمة على مبادئ وقواعد القانون الدولي هي وحدها التي يمكن أن تحقق الســـلام في العالم في حين أنه لا ينبغي احترام القانون فحسب، بل ينبغي أن يُبلغ حد الكمال باستمرار.

وعند النظر إلى السنوات الـــ 75 التي مضت على بولندا في منظومة الأمم المتحدة، أود أيضاً، كرئيس لجمهورية بولندا، أن أبرز إســـهام بولندا في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة تغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة، استضـافت بولندا مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمناخ ثلاث مرات. وآخر مرة كانت في عام 2018. وخلال الدورة الرابعة والعشـرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ المنعقدة في كاتوفيتســـه، اعتمدنا دفتر قواعد كاتوفيتســـه، وهو "دليل" يحدد كيفية تنفيذ أحكام اتفاق باريس. ومفهوم الانتقال العادل – أي الســـعي إلى تحقيق الانســـجام بين حماية البيئة الطبيعية والمناخ من جهة، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، هو أيضاً نتيجة الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

السيداتُ والسادة،

بالإضـافة إلى الإجراءات السـياسـية والدبلوماسـية المذكورة أعلاه، كانت بولندا، ولا تنفك، مسـتعدة للنهوض بالمسؤولية المشتركة العملية لتحقيق السلام العالمي. ومن الأمثلة على ذلك وجود بولندا الراسخ في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السـلام. وخلال الدورة السـبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سـبتمبر 2015، أعلنت عن اسـتعدادي لاسـتعادة مشـاركة بولندا في بعثات السـلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وأنا فخور بأنه منذ تشـرين الثاني/نوفمبر 2019، اسـتأنفت وحدة بولندية قوامها 250 فرداً مهامها في بعثة حفظ السلام: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتشكل العودة إلى بعثات حفظ السلام، فضـلا عن الأنشطة في منتدى الأمم المتحدة على مدى العقود الماضية، مساهمة مباشرة من بولندا في صون السلام والأمن.

السيداتُ والسادة،

وفي عام 1995، قال مواطني العظيم، البابا يوحنا بولس الثاني، في معرض حديثه في مقر الأمم المتحدة: "بعد خمسين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية، من الهام تذكر أن تلك الحرب قد دارت بسبب

انتهاكات حقوق الأمم“، وأن ”التزام الميثاق بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ينطوي بالتأكيد على التزام أخلاقي بالدفاع عن كل أمة وثقافة من العدوان الظالم والعنيف“.

واليوم، كما ذكرت، تواصل بولندا مهمة حماية السلام من خلال القانون. ونتصرف بهذه الطريقة لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بجدوى التعايش السلمي فيما بين الدول. ونعتقد أن ما يعطي الأمل للعالم هو التعاون ومجتمع الأمم الحرة والدول المتساوية، وليس المواجهة والإمبريالية وتجمّع الصلاحيات.

واليوم، يرفرف علم جمهورية بولندا – وهي دولة حرة وذات سيادة – بفخر أمام مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وآمل أن يبقى الأمر كذلك إلى الأبد.

شيلي (انظر A/75/PV.3، المرفق 32)

خطاب السيد سيباستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

مساء الخير،

قبل خمسة وسبعين عاماً، وبعد أهوال الحرب العالمية الثانية، بنينا نظاماً متعدد الأطراف يقوم على ثلاث ركائز:

أولاً، السلام والأمن الدوليان.

ثانياً، التنمية.

ثالثاً، حماية حقوق الإنسان.

وفي سان فرانسيسكو، وضعنا ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو اليوم حجر الزاوية في القانون الدولي. وقد كرَّسنا بوضعه المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وتقرير مصير الشعوب، وحظر استخدام القوة، ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

وبعد ثلاث سنوات، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يذكرنا بأن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية لا يمكن التصرف فيها هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،

يختلف عالم اليوم كثيراً عن العالم الذي كان قائماً عندما أُنشئت الأمم المتحدة. إذ تعدّدت دوله وكثُر سكانه وازدادت التحديات فيه، وكذلك الحلول. وإما أننا تجاهلنا بعض المسائل والتحديات أو أنها استمرت طويلا، وظهرت تحديات جديدة بقوة في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، فإننا جميعاً مسؤولون عن تحديث هذه المنظمة حتى تكون مستعدة لمواجهة تحديات المستقبل. وإلا فقد ينتهي الأمر، كما هو الحال مع عصبة الأمم، كرمز محزن للماضي.

أعيدوا بناء قدرتنا على منع الأزمات وعززوا مؤسسات الدول الأعضاء، بهدف إيجاد المرونة الديمقراطية، وجعلها قادرة على البقاء على قيد الحياة من التهديدات، مثل تلك التي تؤثر على العديد من بلدان العالم.

اضطلعوا بالإصلاح اللازم لمجلس الأمن، الذي لم يعد يستجيب لاحتياجات وتحديات العصر الحالي، واكفلوا أن يكون المجلس ممثلا لمختلف القارات، بما فيها أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

تقدموا بتصميم أكبر في العمليات الهامة، مثل نزع السلاح النووي، ومكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف، والنزاعات المسلحة التي تشارك فيها جهات فاعلة من غير الدول.

واجهوا خطر تغير المناخ والاحترار العالمي، اللذين يهددان بقاءنا على كوكب الأرض.

حسّـنوا فرص الحصـول على الخدمات الصـحية والتعليمية وفرص العمل والسـكن ومياه الشـرب، لا سيما في أكثر البلدان ضعفاً.

نظموا الهجرة بحيث تكون نظامية وآمنة ومنتظمة، مع حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين.

وكل هذه التحديات تتطلب حلولاً متعددة الأطراف، ولم تعد خياراً، بل ضـــرورةً. ولا يجب أن تكون التنمية مستدامةً فحسب، بل يجب أن يكون السلام مستداماً أيضاً.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعزز التضـــامن الدولي والتزامنا بأهداف التنمية المســـتدامة في خطة عام 2030.

ولكننا نحتاج أيضـاً إلى تحديث عميق للأمم المتحدة يمكنّها من العمل بسرعة وكفاءة أكبر. ويجب أن يســـمح ذلك التحديث بالوحدة والتعاون فيما بين الأمم؛ وليس الانقســـام والمواجهة، من أجل التصـــدي لتحديات المستقبل.

وفي أوقات كهذه على وجه التحديد ينبغي للقيم التي نشـــاطرها بوصـــفنا المجتمع الدولي أن توجه أعمالنا. وينبغي ألا تكون الشـــعوب متحدة بالتجارة الحرة وحدها. لقد أدى الحفاظ على السـلم والأمن واحترام القيم الأسـاسـية إلى إنشـاء هذه المنظمة. وهي تقوم على الحرية واحترام حقوق الإنسـان والتسـوية السـلمية للمنازعات والتسامح والتضامن والسلام.

ولن تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بمســـؤولياتها ومواجهة تحديات هذا العالم الجديد الذي نعيش فيه إلا من خلال تعزيز هذه القيم وممارســتها. وإلى جانب التهديدات الهائلة، فإن العالم الجديد يقدم أيضـــاً فرصـــاً رائعة، تصـــوغها الحرية والخيال والإبداع وروح الابتكار والمشـــاريع التجارية التي لا حدود لها للرجال والنساء الأحرار في هذا العالم.

البوسنة والهرسك (انظر A/75/PV.3، المرفق 33)

خطاب السيد شفيك دزافيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

أُدلي بهذا الخطاب يوم الاثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

يشرفني أن أخاطبكم باسم البوسنة والهرسك في الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا العام.

لقد تأسست الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب الحاجة القوية إلى منع ذلك الحدث المروع من الوقوع مرة أخرى. إن انتهاكات سلامة أراضي الدول من خلال العدوان العسكري ومحاولات إبادة أمم بأكملها وإقامة نظام عالمي يقوم على مبدأ الهيمنة والقوة المطلقة هي ظاهرة أدت إلى تحقيق أكبر قدر من زعزعة الاستقرار للبشرية وأكبر الجرائم الجماعية التي ارتكبت في التاريخ الحديث.

والسبيل الوحيد لمنع تكرار هذه الأحداث المرعبة هو إلزام جميع بلدان العالم بالتصرف وفقا للقواعد. إن ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه عملا قانونيا فريداً في تاريخ البشرية، يمنع منعاً باتاً انتهاك السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة واستقلالها، وينص على احترام كرامة الإنسان والحقوق الأساسية، وعلى أن يقوم النظام العالمي على أساس مبادئ المساواة بين جميع الدول وتعاونها المتبادل، بدلا من مبدأي القوة والسيطرة. كما أنشأ الميثاق هيئات الأمم المتحدة بوصفها آليات ملزمة بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة وحمايتها، وبالتالي حماية أمن وحقوق بلايين البشر في جميع أنحاء العالم.

فبعد تأسيس الأمم المتحدة، لم يحدث قطّ نزاعات بحجم الحربين العالميتين الأولى والثانية. غير أنه خلال العقود السبعة والنصف الماضية، وقع عدد كبير من النزاعات المسلحة، التي كانت لها عواقب مدمرة. وحتى في الوقت الذي تنعقد فيه هذه الدورة للجمعية العامة، فإن الناس الذين يعيشون في بؤر الأزمات في جميع أنحاء العالم خائفون على حياتهم وحياة أسرهم، وهم يحلمون بالسلام والأمن.

وفي عدد كبير من الحالات، لم تستخدم الأمم المتحدة جميع الآليات والقدرات المتاحة لها لوقف تلك الحروب المدمرة. والسبب الأكثر شيوعا لذلك هو عدم وجود توافق في الآراء أو عدم توفر التصميم الكافي من جانب أعضائها الأكثر نفوذاً. وقد كانت للبوسنة والهرسك تجربة مباشرة مع ذلك تماماً، حيث كان من الممكن للأمم المتحدة، بل وتعيّن عليها، أن تمنع الإبادة الجماعية في منطقتي الأمم المتحدة الآمنتين في سربرينيتسا وجيبا. كما اعترف الأمين العام آنذاك كوفي عنان بالأخطاء التي ارتكبتها الأمم المتحدة، وقال إن هذا الفشل سيطارد الأمم المتحدة إلى الأبد.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل في المستقبل السعي إلى صون السلم والأمن الدوليين، بوصفها من مهامها الأساسية. وفي حين أن تلك المهمة هي الأهم، فإن صون السلام والأمن ليس المهمة الوحيدة للأمم المتحدة. كما أن حماية الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية، والحفاظ على العدالة وسيادة

القانون، والتقدم الاجتماعي، والتنمية المتوازنة، هي أيضاً التزامات أساسية للأمم المتحدة، مما يجعلها هادفة في جميع المجالات التي لا توجد فيها أزمات.

إن للبشرية مصيراً مشتركاً، ومشاكل مختلفة تتشابك باستمرار. ولذلك، فإن الحروب وتحقيق الاستقرار في جانب من العالم يمكن أن يسببا بسهولة مشاكل اجتماعية في أجزاءٍ أخرى منه. وأفضل مثال على ذلك هو مسألة الهجرة الجماعية الملّحة، التي تعني أنه ليس لدينا التزام أخلاقي فحسب، بل أيضاً مصلحة مشتركة وفائدة يمكن كسبها من حل المشاكل التي لا تعنينا مباشرة للوهلة الأولى.

ومن المصلحة الحيوية لكل إنسان حماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، وضمان تحديد الأسلحة، والإسهام في مكافحة الفقر وتغير المناخ في كل مكان في العالم. وأي شيء هو مشكلة شخص آخر اليوم يمكن أن تكون مشكلتنا غدا، والعكس بالعكس.

وفيما يتعلق بكل ما قلته للتو، لا تزال الأمم المتحدة أفضلَ إطار لمعالجة المسائل العالمية في القرن الحادي والعشرين، مؤكداً من جديد أهميتها التي لا غنى عنها للبشرية.

وتؤيد البوسنة والهرسك تأييداً كاملاً المحادثات الجارية بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسينها، ولكن عندما يتعلق الأمر بمهمتها الأولية، فإنها تظل اليوم على نفس القدر من الأهمية وتستحق دعمنا غير المشروط. وفي الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن البشرية لا تزرع الخوف الذي كانت تزرعه في عام 1942، عندما وقع 26 بلداً على أول إعلان للأمم المتحدة، فإننا لا نغرس الأمل الذي غرسناه في عام 1945، أيضاً، عندما اعتمد الميثاق. ولكن، من المؤكد أن البشرية بحاجة أكبر من أي وقت مضى إلى تحقيق هدفها النهائي، ألا وهو الأمن والرخاء العالميان لكل إنسان.

موناكو (انظر A/75/PV.3، المرفق 34)

خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة؛

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لا يجري بالطريقة التي كنا نفضلها. فمع استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أؤيد كل تفاصيل الإعلان الذي اعتمدناه للتو حتى يكون اليوم 21 أيلول/سبتمبر 2020 بداية عهد جديد للأمم المتحدة. إن رفاه الناس يجب أن يكون، أكثر من أي وقت مضى، أساساً لعمل المنظمة.

ومن الواضح أن أشد الناس فقراً هم الذين يدفعون دائما الثمن الأكبر، بغض النظر عن الظروف – النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو الجوائح – أو مستوى التنمية في مجتمعاتنا. ولذلك، تلتزم إمارة موناكو، تماشيا مع تقاليدها في التضامن، باتخاذ إجراءات لدعم الفئات السكانية الأضعف. ويتجلى هذا التضامن في تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني وفي زيادة تعاوننا الدولي لمعالجة الأزمة الصحية الراهنة.

إن العلاقات الدولية هي انعكاس للعلاقات الإنسانية. وإنني مقتنع بأن تطورنا الشخصي، شأنه شأن تنمية مجتمعاتنا، يتوقف على علاقاتنا مع الآخرين. إن تعددية الأطراف ليست مجرد مفهوم أو وعد. فهي، قبل كل شيء، وسيلة لدعم بعضنا بعضاً، وتشاطر التقدم الذي نحرزه، ومنع نشوب نزاعاتنا أو حلها، والمساهمة في مناقشاتنا بشأن طريقنا الحازم للمضي قدماً الذي مهدته أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس للمناخ، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، واجهنا تحديات كثيرة معاً، وعززنا القانون الدولي لبناء عالم أكثر أمناً وعدلاً. ولكن في الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أن الإصلاحات الهيكلية هي على وجه الاستعجال حتى لا نقوّض التزاماتنا تجاه الأجيال المقبلة. إن التدابير المتخذة لإنقاذ الأرواح، وإنعاش الاقتصاد، والحفاظ على التماسك الاجتماعي يجب أن تتبعها الآن قرارات شجاعة لإصلاح الأمم المتحدة.

وقد أظهرت الجائحة ترابطنا الكبير، فضلا عن أوجه ضعفنا العديدة. وعندما يتعثر أحدنا، فإننا جميعا نتعثر. فتجاهل نقاط ضعفنا أو إنكار الترابط بين أنظمتنا، سيكون تخليا عن مسؤولياتنا كرؤساء دول وحكومات.

ويجب أن نكون مستعدين لمواجهة أزمات صحية أخرى، ولكن من المحتم أن نواجه التحدي دون أن نبطئ من جهودنا لمعالجة المسائل البيئية، بما في ذلك الآثار الوخيمة لتغير المناخ. ونحن البشر مجرد

نوع هش من بين أنواع أخرى على كوكب تضرر بسبب إساءة استخدامنا له. وقد يؤدي الفشل في معالجة هذا الأمر إلى انقراض العديد من الأنواع، بما في ذلك نوعنا.

وتقع على عاتقنا أيضاً مسؤولية كفالة حصول جميع الأطفال – من الفتيات والفتيان – على التعليم والرعاية الصحية والأغذية الغذائية على قدم المساواة. وعلينا ألا نغفل عن إشراك شباب العالم في تحديد وتنفيذ سياساتنا لإعادة الإعمار، لأن التعليم هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة ونجاح مجتمعاتنا.

ولا يمكننا أن نسمح بانتهاك ذلك الحق الأساسي من خلال النزاعات المستمرة أو الأزمات الصحية أو عدم احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفتيات والنساء. فلنظهر لشعوبنا أننا نعرف كيف نعمل معاً، ولنستعد الثقة في المؤسسات الدولية التي كانت لدينا معاً الإرادة لبنائها وتطويرها على مر السنين.

إن وحدتنا أمرٌ ضروري. فلنتحد ونصمم كي تظل الأمم المتحدة محرك تعددية الأطراف التي لا يمكن أن يعيش القرن الحادي والعشرون بدونها.

وشكراً لحسن إصغائكم.

مولدوفا (انظر A/75/PV.3، المرفق 35)

خطاب السيد إيغور دودون، رئيس جمهورية مولدوفا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالمولدوفية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الأمين العام،

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

المندوبون الموقرون،

سيظل عام 2020 يُذكر في تاريخ البشرية بوصفه عاماً مليئاً بالأحداث الهامة – عامٌ لإعادة تقييم النظام العالمي المعاصر وتعزيز جهودنا المشتركة للتغلب على التحديات العالمية.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي طغت عليها آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تمثل فرصة لرؤساء الدول والحكومات كي يدركوا أوجه القصور السابقة ويتفقوا على التعاون البنَّاء في المستقبل. لقد أصبح عاماً اكتست فيه تعددية الأطراف أهمية أكثر من أي وقت مضى، وغدت الحاجة إلى الانتعاش أمراً لا بد منه.

إن الأمم المتحدة، التي تأسست في عام 1945 المجيد ونمت باستمرار من 50 دولة مؤسِّسة إلى 193 دولةً عضواً اليوم، هي المنبر السياسي العالمي الوحيد للحوار والتعاون. وهي تمثِّل الصوت الموحد للإنسانية.

لقد صمدت الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية – أمام اختبار الزمن.

وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، طوَّرت الأمم المتحدة تدريجياً إطار القانون الدولي، وتوسطت في النزاعات، وحققت استقرار التوترات العالمية، ونهضت بمعايير حقوق الإنسان، وأنقذت الأرواح. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للقضاء على أوجه عدم المساواة المتزايدة في خضم هذه الجائحة، ومواصلة مكافحة أسباب تغير المناخ وآثاره. وللأسف، لا تحترم الدول الأعضاء جميع المعاهدات، وتزداد التهديدات الأمنية تعقيداً.

وما زال التمييز قائماً في العالم اليوم، على أساس نوع الجنس أو الأصل أو العرق أو الدين أو الإعاقة.

وتحفّز هذه الظروف دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، إلى المشاركة في حوار عالمي حول أهمية الأمم المتحدة في المستقبل. ومن المؤكد أن التشاور بالاستماع لآراء الشعوب أمرٌ حاسم بالنسبة للمنظمة كي تحافظ على أهميتها، وتلبي احتياجات البشرية على نحو أفضل، وتزيد الدول الأعضاء من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسنعتمد اليوم الإعلان بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. إن نص هذه الوثيقة هو نتاج مناقشة مع أعضاء مجتمعاتنا ويمثل نتيجة لمفاوضات وجيهة فيما بين الدول. لقد اتفقنا جميعا على خريطة طريق طموحة نحو مستقبلنا المشترك.

مستقبلٌ يعني كوكباً محمياً حقيقةً، وليس فقط بطريقة إعلانية.

مستقبل حيث يصبح السلام هو القيمة العليا، ويتم منع نشوب النزاعات، وربما حلها في مرحلتها الأولية.

وفي مستقبلنا المشترك، لن يتخلف أحد عن الركب، وسيُمْتَثل للقانون الدولي ويجري تطوير باستمرار، وستتمتع مؤسسات الحكم الوطنية بثقة المواطنين الكاملة.

ومن خلال الاتفاق على تحسين أساليب عمل الأمم المتحدة، سنتمكن نحن الدول الأعضاء من مواجهة التحديات المعاصرة، وستُعطى شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني زخماً جديداً لتعزيزها.

ولا شك أن المستقبل ينطوي على تمويل مستدام وتعاون رقمي أفضل.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

لدينا رؤية مشتركة، تم إعادة تأكيدها اليوم.

وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش ذات مرة: ”لا يمكن لأي بلد أو مجتمع أن يحل بمفرده المشاكل المعقدة لعالمنا“.

وتؤيد جمهورية مولدوفا تأييداً تاماً الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الذكرى السنوية، وهي ملتزمة بالإسهام في الاستجابة المشتركة للتحديات الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وشكراً لكم.

فنزويلا (انظر A/75/PV.3، المرفق 36)

خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

السيد الرئيس والسيد الأمين العام،

أحييكم بمناسبة هذه الدورة الاستثنائية للذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

إننا نتذكر دائماً ظهور منظومة الأمم المتحدة، في أعقاب الانتصار على الفاشية والنازية والتعابير الرأسمالية والأعمال اليمينية المتطرفة الأكثر رعبا التي شهدتها البشرية على الإطلاق، والتي أدت إلى حرب وحَّدت البشرية. وبرز نظامنا – الذي انبثقت عنه الأمم المتحدة – وما يسمى بالعالم الثنائي القطب، حيث طوَّرت منظومة الأمم المتحدة كل قدراتها.

واليوم، بعد مرور 75 عاما، نواجه تحديا: إما أن نبني عالماً متعددَ الأقطاب نعيش فيه جميعا، ونُحترَم؛ عالمٌ من التوازن، مع الاحترام الكامل لمنظومة الأمم المتحدة والقانون الدولي، أو نفرض عالماً مهيمناً – تهيمن عليه قوة واحدة؛ عالمٌ أحادي القطب، وهو تناقض العصر التاريخي. العالم متعدد الأقطاب مقابل العالم الأحادي القطب؛ العالم بكل تنوعه وسلامه وتعاونه مقابل عالم الهيمنة والإمبريالية.

وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، دعت فنزويلا، جمهوريتنا البوليفارية، إلى قيام عالم متعدد الأقطاب – من أجل تجديد منظومة الأمم المتحدة؛ منظومة أمم متحدة تنفذ القانون الدولي وتحمي شعوب العالم.

وكما تعلمون، نواجه اليوم جائحة مروعة، إذ أثَّرت على الملايين في جميع أنحاء العالم وهددت الحياة الاجتماعية والاقتصادية – حياة شعوبنا. إن الجائحة تتطلب أكبر وحدة أظهرتها البشرية على الإطلاق.

وبهذه المناسبة الخاصة، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لمنظمة الصحة العالمية، بوصفها تعبيراً عن تعددية الأطراف في مجال أساسي من مجالات حياة الناس – الصحة – وخاصة الآن خلال الجائحة، حيث اضطرت منظمة الصحة العالمية إلى تحمّل الهجمات والاعتداءات والشتائم. والآن ليس الوقت المناسب لإهانة منظمة الصحة العالمية أو الإساءة إليها. لقد حان الوقت للوحدة دعماً لها. وهذا هو التماس فنزويلا. فهي تصرخ من أجل عالم جديد.

وكما يعلم العالم، سنُجري انتخابات في فنزويلا هذا العام. وهذه هي الانتخابات الخامسة والعشرون التي تُجرى خلال 20 عاماً. وقد دعونا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إرسال لجنة تقنية للمساعدة في عملية الانتخابات من أجل تشكيل برلمان جديد، أي جمعية وطنية جديدة، يوم الأحد، 6 كانون الأول/ديسمبر. وفنزويلا منفتحة على العالم، فنزويلا الديمقراطية، فنزويلا الحرة، فنزويلا ذات السيادة.

لقد كنا ضحايا طوال هذه السنوات للعدوان بجميع أنواعه؛ وللعقوبات الجنائية وغير القانونية؛ وللتدابير القسرية، ولكن وطننا لا يزال قائماً. وإذا هزم العالم الفاشية قبل 75 عاماً، فإن العالم سيتمكن في هذه المرحلة من إلحاق الهزيمة بأولئك الذين يريدون فرض أنفسهم كقوة مهيمنة ومسيطرة. وسوف تكون قادرة

على هزيمة الأفكار الإمبريالية والفاشية الجديدة. ونحن متأكدون من هذا. وسيتمكن العالم الموحَّد من المضي قُدُماً على طريق جديد. ونحن مفعمون بالأمل والأحلام.

ويمكنكم الاعتماد على فنزويلا و 75 عاماً من منظومة الأمم المتحدة. إن فنزويلا تقف وتعلن: عوّلوا علينا في بناء هذا العالم الجديد – بدون إمبراطوريات وهيمنة الشعوب. إن القرن الحادي والعشرين مُلكٌ للشعوب.

عاشت الأمم المتحدة! هنيئاً لمنظمتنا بمناسبة مرور 75 عاما على إنشائها!

شكراً جزيلاً.

جورجيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 37)

خطاب سالومي زورابيتشفيلي، رئيسة جورجيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

إن الأمم المتحدة، التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، تقف على مفترق طرق: فالتهديدات العالمية من الإرهاب إلى تغير المناخ، والآن جائحة تتطلب أكثر من الوحدةِ والتضامن، وفي الوقت نفسه تزيد من التوترات وتضاعف عوامل الانقسام. وتعددية الأطراف نفسها هي موضع تساؤل.

وبينما تتسبب التهديدات العالمية بتحديات جديدة وضخمة، تضطرنا تلك التهديدات إلى إلقاء نظرة جديدة على ممارسات الإدارة القائمة في حياتنا ومجتمعاتنا ونُظُم الحكم لدينا. وهذا يعني فرصاً جديدة إذا كنا قادرين على رؤيتها واغتنامها. وإذا استطعنا أن ننظر إلى الخارج وليس إلى الداخل.

”المستقبل الذي نصبو إليه“ يقوم على أربع ركائز:

أولاً، السلام. لم تتم الاستجابة بعد لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار. ولئن كانت جورجيا ترى كل يوم تكلفة العزلة في أراضيها التي تحتلها روسيا، فهي ليست مستعدة لأن تقف ببساطة إلى جانب الأضرار التي يسببها الاحتلال لأرواح البشر وحقوق الإنسان. لقد حان الوقت لأن نلقي نظرة جديدة، من حالة متجمدة لا تطاق، على الفرص التي يتيحها النموذج العالمي الجديد، وأن نكون جاهزين لاختبار حلول جديدة. فالسلام والتنمية هما السبيل الوحيد للمضي قُدُماً.

ثانياً، كوكب قابل للحياة. لقد شهدنا جميعا كيف أن الإغلاقات الشاملة أثَّرت إيجابياً على بيئتنا وغيرت نُهُجنا، مما يجعلنا ننظر نظرة أكثر شمولاً إلى التحول في مجال الطاقة المستدامة وإدارة الموارد. وكبلد صغير، نعتقد أنه حتى لو لم تؤثر أعمالنا على الصورة العالمية، لا يزال بوسعنا أن نؤدي دوراً تجريبياً، وإن كان مثالياً، في تصميم الاستراتيجيات المشتركة.

ثالثاً، مجتمع شامل للجميع وصحي. انتشار فيروس كورونا كان جرسَ إنذار للجميع. وقد تصدت جورجيا للجائحة في الوقت المناسب وتمكنت من تقليل الأثر على الفئات السكانية الضعيفة إلى أدنى حد. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال ”ثقة ثلاثية“ نشأت فيما بين المجتمع والسلطات الطبية والحكومة، وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الدولية. وستكون الثقة والتضامن مفتاحاً لمجتمعاتنا من أجل تنمية القدرة اللازمة على الصمود في المستقبل.

وأخيراً وليس آخراً، المواطنون المتعلمون في مجتمع متطور ثقافيا. وقد أوجد تطور الإنترنت فرصاً جديدةً للتعليم والثقافة والنمو الإبداعي، على الرغم من التهديدات التي تتعرض لها موثوقية المعلومات وأمنها. والمواطنون الذين لديهم معرفة ومهارات هم المفتاح الوحيد للنمو في المستقبل والموارد الرئيسية. إن التسامح، الذي ننظر إليه نحن الجورجيين على أنه تراث ثقافي قديم يمتد لقرون، إلى جانب التضامن الفكري والأخلاقي، هي القيم التي يجب أن نسترشد بها في أوقات عدم اليقين هذه.

ومن أجل رسم ملامح هذا المستقبل، يتعين علينا أن نحترم مبادئنا ونعامل الميثاق وأهداف التنمية المستدامة، ليس كحبر على ورق، بل كأهداف ملموسة تحتاج إلى الإرادة السياسية والالتزام.

إن ”الأمم المتحدة التي نحتاج إليها“ هي التي ستلهم مواطنينا، وتخلق الثقة وتجلب القيادة الفعالة.

ومستقبلنا ومستقبل منظمتنا ”القديمة ولكن الفتية“ في أيدينا.

لاتفيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 38)

خطاب السيد إيغيلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس؛ أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة؛ السيدات والسادة؛

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة هو وقت للتفكير والعزم الجديد. وهذه الهيئة العالمية، التي أنشئت من رماد الحرب العالمية الثانية، هي أساس النظام الدولي القائم على القواعد اليوم. فبعد 75 عاماً، تبقى الأمم المتحدة المنبر لمعالجة المسائل العالمية حقاً.

وفي الوقت الذي تأسست فيه الأمم المتحدة، كانت لاتفيا تحت الاحتلال السوفيتي بالفعل وتم محوها من خريطة العالم. ولم تتمكن لاتفيا من الانضمام إلى الأمم المتحدة إلا في عام 1991، بعد استعادة استقلالها. وطوال السنوات الـ 29 الماضية، كانت لاتفيا مدافعاً قوياً عن القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وتعددية الأطراف الفعالة.

واليوم، فإن لاتفيا دولة أوروبية حديثة لديها إحساس متزايد بالمسؤولية والقدرة على الإسهام في السلم والأمن الدوليين. ومع مراعاة ذلك، قدمت لاتفيا ترشيحها لانتخابات مجلس الأمن الدولي في عام 2025.

ويمكن للبلدان الصغيرة أن تسهم إسهاماً جوهرياً في أعمال مجلس الأمن، كما يتضح حالياً من جارتنا الشمالية إستونيا، ومؤخراً من جارتنا الجنوبية ليتوانيا. وتساهم البلدان الصغيرة في تحسين الشفافية وأساليب عمل المجلس. فهي تثير المسائل الناشئة وتتناول المخاطر التي تهدد الأمن العالمي من منظورها الفريد.

ويجب تعديل أساليب عمل الأمم المتحدة، ولا بد من مواصلة المناقشات حول إصلاحات الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي طال انتظاره، حتى تصبح منظمة أكثر فعالية وتتمكن من تحقيق نتائج على أرض الواقع.

وفي لاتفيا، سيُحتفى بهذه الذكرى السنوية عن طريق تنظيم احتفالات عامة خلال ما يطلق عليه شهر الأمم المتحدة.

ولزيادة الوعي بشأن الأمم المتحدة، سوف نركز على المشاركة المجدية للشباب. في إطار مبادرة "الدرس الأكبر في العالم"، التي تدعمها اليونسكو، سيتعلم أطفال المدارس اللاتفية الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة ولماذا تهمّنا تعددية الأطراف.

علينا تمكين الشباب. إن منظورات الشباب ومطالبتهم بالمزيد من المساءلة في الأمم المتحدة أمران أساسيان لتشكيل التصدي للتحديات العالمية. إذ إن شباب اليوم سيكابدون عواقب عملنا أو تقاعسنا.

فالأمم المتحدة في عامها المائة ستكون بإدارتهم.

وشكراً لكم.

صربيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 39)

خطاب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس؛ السيد الأمين العام؛ أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة؛ السيدات والسادة؛

يشرفني عظيم الشرف أن أخاطبكم اليوم باسم جمهورية صربيا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

فهذه الذكرى السنوية الهامة فرصةٌ لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف والمبادئ التي أيدناها جميعاً بتوقيعنا على ميثاق الأمم المتحدة قبل 75 عاماً.

ونفخر بأن يوغوسلافيا – التي خلفتها جمهورية صربيا – كانت من بين الدول الخمسين الأولى الموقعة على الميثاق، وهي أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة الدولية التي ظلت نشطة لأكثر من سبعة عقود، حيث كانت بمثابة منبر عالمي للحوار على قدم المساواة، وتؤدي دوراً رئيسياً في صون السلام والاستقرار، وحماية حقوق الإنسان وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

ولا ينبغي للمرء أن تدهشه حقيقة أن الشعب الصربي وممثليه الدبلوماسيين قد شاركوا بهمة في جميع الجهود الدولية التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة، وهم يسعون إلى تحقيق السلام بين الأمم.

وتظل جمهورية صربيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي ذات أهمية اليوم كما كانت وقت اعتماده.

إننا نحتفل بهذه الذكرى السنوية للأمم المتحدة في الوقت الذي يكافح فيه العالم بأسره جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهي تحدٍ أثَّر على الكوكب بأسره، مما يختبر استعدادنا للعمل معاً، ولكن في الوقت نفسه يؤكد من جديد أن الحاجة تقوم إلى الأمم المتحدة اليوم كما كان الحال عند تأسيسها، وأنه لا يمكن التشكيك في أهميتها.

ونحن مقتنعون اقتناعاً عميقاً بأنه لا يمكننا أن نتصدى لمواجهة هذا الخطر إلا من خلال التعاون والتنسيق والاحترام المتبادل.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

ينبغي أن يكون ميثاق الأمم المتحدة دستوراً للمجتمع الدولي الحديث ومجموعة من المبادئ والركائز الأساسية التي تنظم العلاقات والعمليات الدولية في إطار المجتمع الدولي.

وللأسف، في نهاية القرن العشرين، شهدنا في جمهورية صربيا تدابيرَ وإجراءاتٍ انفرادية قوّضت وتحدت كفاءة آليات التعاون الدولي والقانون الدولي نفسه.

إذ أعلنت المؤسسات المؤقتة في بريشتينا استقلال ما يسمى بكوسوفو في فعل انفرادي، وخرقت قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244(1999)، مما قوّض استقرار جمهورية صربيا والمنطقة ككل بشكل خطير.

وأود أن أذكركم بأن جمهورية صربيا ملتزمة تماماً بإيجاد حلّ توفيقي لمسألة كوسوفو وميتوهيا. وقد اتبعت صربيا سياسة مسؤولة في أفضل جهد لها لحماية مصالح شعبها والسلام والاستقرار الإقليميين.

ومن خلال دفاع جمهورية صربيا عن سيادتها وسلامة أراضيها واحترامها لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة 1244(1999)، فإنها تدافع أيضاً عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والسلطة النهائية لمجلس الأمن.

السيداتُ والسادة،

اليوم، نواجه تنبيهاً عالمياً لتوحيد القوى وإطلاق رؤية جديدة أكثر إشراقاً لعالم أفضل وأكثر ازدهاراً وأماناً واستقراراً لا يترك أحدا يتخلف عن الركب.

وأشكركم ثانية لحسن إصغائكم.

تونس (انظر A/75/PV.3، المرفق 40)

خطاب السيد قيس سعيّد، رئيس الجمهورية التونسية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

سعادة السيد رئيس الدورة الـ 75 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة،

معالي السيد الأمين العام لهذه المنظمة الأممية العريقة،

لا تسمح ثوان معدودة للحديث عن منظمة الأمم المتحدة، عن تاريخها، وعن حاضرها، وعن مستقبلها.

مرت ثلاث أرباع قرن تغيّر في العالم منذ إنشاء هذه المنظمة وضارت الشعوب بفضل وسائل الاتصال الحديثة متقاربة أكثر، بل يتقاسم نفس الآمال ونفس الأحلام.

إن الأمم المتحدة يجب أن تكون متحدة أكثر، يجب أن تكون متحدة في ظل قيم جديدة، لأن الإنسانية كلها دخلت مرحلة جديدة في التاريخ، ولا يمكن أن تُدار العلاقات الدولية بنفس المبادئ التي سارت عليها خلال القرن المنقضي والقرون الماضية. لقد حان الوقت للتفكير معا في مستقبل الإنسانية جمعاء ورفع المظالم عن كل إنسان في أي مكان من العالم.

ولكن للأسف ما زالت الكثير من الحقوق لم تجد طريقها إلى التطبيق ومنها حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وما زالت الكثير من الحقوق لم تلق بدورها سبيلها نحو التجسيد.

إن العالم بحاجة اليوم إلى أمم متحدة كما يشير إلى ذلك ميثاق هذه المنظمة، ولا شك أن السنوات والعقود القادمة ستعرف من التغيرات الكثير، كما لا ريب أيضاً في أن منظمة الأمم المتحدة بمختلف هياكلها ومؤسساتها ستكون في موعد مع التاريخ لصنع تاريخ جديد للإنسانية قاطبة.

إسبانيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 41)

خطاب صاحب الجلالة دون فيليبي السادس، ملك مملكة إسبانيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات؛ السيد رئيس الجمعية العامة؛ السيد الأمين العام؛ السيدات والسادة؛

أنقل إليكم التحيات من إسبانيا.

إنه لشرف ويسرني حقاً أن أتكلم معكم اليوم.

وفي هذا اليوم حيث نحتفل رسمياً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أود أن أتشاطر وإياكم عدداً من الأفكار والمشاعر والقناعات.

أولاً وقبل كل شيء، الشعور بالامتنان. فمن الصعب تصور ما سيكون عليه العالم اليوم بدون الأمم المتحدة. إذ أنجزت على مدى 75 عاما ولاية شاقة، متصدية للصعوبات والتحديات المستمرة. وهذه الفترة الطويلة من الخدمة جعلت من الأمم المتحدة المنظمة المرجعية لصون السلم والأمن الدوليين، والتنمية، وحماية حقوق الإنسان كما هي اليوم.

ولهذا السبب فإن كلماتي الأولى هي أن أتقدم بالتهنئة، وأن أعرب عن امتناني لجميع الأفراد الذين لولاهم تسنى للمنظمة رؤية النور، ولجميع الذين اضطلعوا بدورهم في مهمتها النبيلة على مدى هذه العقود السبعة ونصف الماضية، بل وفي بعض الحالات، ضحوا بحياتهم من أجل المُثُل العليا التي قامت عليها. أشكركم من أعماق قلبي.

وينبغي لي، إلى جانب هذا الامتنان الذي يستحقونه، أن أبرز اقتناعنا بضرورة تحقيق مزيد من الوحدة. والواقع أننا بحاجة إلى المزيد من الأمم المتحدة وإلى أن تكون دولنا أكثر اتحاداً.

وبسبب هذه الجائحة، تعاني البشرية من أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل تختبر حدود بلداننا ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولكنها تكشف أيضاً عن الضرورة المطلقة للتعاون الدولي المنظم في عالم أكثر ترابطا من أي وقت مضى.

ويتطلب التصدي للتحديات الراهنة تعددية أطراف معزَّزة وموطدة، واكثر شمولاً للجميع. فهو يتطلب تعددية الأطراف التي تيسّر التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني، مما يترتب عنه آثار حقيقية وإيجابية وملموسة على حياة الناس.

وأخيرا، أود أن أشدد على فكرة الالتزام، ومدى أهميتها في تحقيق أهداف منظمتنا. وستظل إسبانيا، في إطار الاتحاد الأوروبي، عضواً مخلصاً في الأمم المتحدة وشريكا موثوقا به للدول الأعضاء فيها.

وسنظل ملتزمين بنشاط بتعزيز إجراءات محددة في مجالات مثل أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وبناء السلام، وحماية البيئة.

وسنظل، بطبيعة الحال، ملتزمين بمكافحة الإرهاب، وضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية، والعمل الإنساني القائم على المبادئ وحماية أضعف الفئات السكانية؛ وكذلك التحولات الرقمية والإيكولوجية الضرورية التي يجب علينا أن نبدأها جميعاً.

وإنني على ثقة من أن هذه الملاحظات الموجزة والصادقة، التي تعبر عن مشاعر الشعب الإسباني، تفيد في الاعتراف بعمل الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية التي توخاها مؤسسوها – وهي بيت الإنسانية المشترك – وتشجعها على مواصلة المثابرة في المهمة النبيلة المتمثلة في تحسين حياة الناس.

واليوم، اعتمد جميع رؤساء الدول والحكومات الذين يشكلون هذه الجمعية العامة إعلانا رسميا يحدد المستقبل الذي نريده لشعوبنا.

فلنجعل هذه الرؤية حقيقةً واقعةً، ونفكر في جميع الأوقات في المجتمع ككل، وفي الصالح العام للبشرية. ويمكنكم الاعتماد على إسبانيا في هذا المسعى.

شكرا جزيلا وذكرى سنوية سعيدة بعيد ميلاد المنظمة الـ 75.

مقدونيا الشمالية (انظر A/75/PV.3، المرفق 42)

خطاب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أصدقائي الأعزاء،

في عام 1945 كانت الأمم موحدة بالرؤية المتمثلة في حماية الأجيال القادمة من أهوال الحرب. لقد وضعوا أسس النظام الدولي الجديد، الذي وضع البشر في صميمه، وليس الدول وتحالفاتهم فحسب.

لقد كانت الأمم المتحدة، على مدى السنوات الـــ 75 الماضية، حجر الزاوية في القانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف. وقد حالت دون نشـــوب نزاعات عديدة وخففت من عواقب العديد من الأزمات الإنسانية. وساعدت الأمم المتحدة العديد من الدول المُستَعْمَرة على نيل استقلالها من خلال تقرير المصير.

وقد نهض ملايين الناس من براثن الفقر، وتمت حمايتهم من العنف في السنوات الـ 75 الماضية. ومن خلال الإعلان العالمي والعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، شـــجعت الأمم المتحدة الحركة العالمية من أجل حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية والمساواة. وقد عززت هذه البلدان القدرة على الصمود أمام الكوارث وحشدت البشرية في مكافحة التغيرات المناخية.

إن إنشـــاءَ الأمم المتحدة إنجازٌ عالميٌ هائلٌ للبشـــرية. ومع ذلك، يمكن للمنظمة العالمية أن تكون فعّالة بقدر ما تسمح بذلك الدول الأعضاء. وبسبب العقبات الداخلية المعروفة التي تعترض عملها، لا تزال هناك توترات ونزاعات في جميع أنحاء العالم، والملايين من اللاجئين والمهاجرين، والاستغلال غير المنضبط للموارد الطبيعية، والحطّ من الكرامة الإنســانية. وقد أبرزت تهديداتٍ جديدةً بالإضـــافة إلى تلك القديمة، مثل التطرف الديني والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفجوة الرقمية.

وهذا العام، أصبحت الحالة أكثر تعقيداً بسبب جائحة كوفيد-19. وإلى جانب المعاناة الهائلة التي تســـببها الجائحة، فقد جعلت أوجهَ القصـــور في النظام الدولي وأوجه عدم المســـاواة المنهجية في عالمنا أكثرَ وضوحاً.

وليس أمامنا سوى عشر سنوات أخرى لتحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ. ولكي نبلغ أهداف التنمية المستدامة، علينا أن نعوّض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة. وهذا أمر في متناول اليد، ولكن من خلال تعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي، مما يتطلب جعل الأمم المتحدة قوية وفعالة بعد إصلاحها، ومستعدة للواقع الجديد.

ومنذ اســـتقلالنا، جنت جمهورية مقدونيا الشـــمالية من فوائد الأمم المتحدة وواجهت التحديات التي واجهتها المنظمة. وقد تحولنا من كوننا أول المستفيدين من قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إلى مساهمين في العديد من بعثات السلام في جميع أنحاء العالم. ومن خلال وساطة الأمم المتحدة أوجدنا حلاً لنزاع دولي أَخَّرَ كثيراً اندماجنا في المجتمع الدولي.

وفي السنوات المقبلة، وبروح تعددية الأطراف، سيواصل بلدي الوفاء بالتزاماته الدولية ودعم أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

أصدقائي الأعزاء،

ومن الواضح أننا لن نتمكن من عيش حياة كريمة وبناء عالم أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة إلا بالاستثمار في الأمم المتحدة.

وشكراً لكم.

سيشيل (انظر A/75/PV.3، المرفق 43)

خطاب السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

الشيء الوحيد الذي تعلَّمه العالم في السنوات الـ 75 الماضية هو أن الحكومات وحدها لا تستطيع أن تقف في وجه التحديات العالمية التي نواجهها. ولم يعمل مرض فيروس كورونا والخطر الطويل الأجل المدمر على نحو متزايد لتغير المناخ إلا على تأكيد ذلك.

وإذ نمضي إلى ما بعد الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يحتاج العالم إلى شكل من أشكال تعددية الأطراف أكثر جماعية وشمولية وابتكارية حقاً. ويجب أن نُدرج بفعالية أصوات الشباب والمجتمعات المدنية المهمشة والقطاع الخاص لضمان اتباع نهج شامل يضم جميع أفراد المجتمع.

ويجب على الأمم المتحدة أن تنتقل إلى منظمة في مستوى المهمة المنوطة به لتحقق إمكانات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتطلبات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعندئذ فقط يمكننا تحقيق المستقبل الأكثر عدلاً ومرونةً الذي نطمح إليه، حيث لا يتخلف أحد عن الركب، ولا يشعر أحد بأنه قد تم تجاهله أو إغفاله، ولا يشعر أحد بأنه ممثلٌ تمثيلاً ناقصاً.

لقد شهد العالم خسارة فادحة في الأرواح البشرية بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ، مما كلفنا ثمناً باهظاً من حيث النمو العالمي. ولا تتوقف هذه التحديات عند الحدود. وبدلا من ذلك، ينبغي أن توحدنا بالمسؤولية المشتركة من أجل تكييف واعتماد وتطبيق نهج ذا فائدة متبادلة عند التصدي للتهديدات المشتركة.

وينبغي ألا ننظر إلى أوجه الضعف وعدم المساواة التي كشف عنها من جديد كوفيد-19 على أنها مجرد إخفاقات لتعددية الأطراف. إنها حالات إغفال نحتاج إلى التعلم منها، وثغرات يجب أن نسدها، واختلافات ينبغي لنا أن نعالجها. ولا بد أن تظل الأمم المتحدة المجددة والمعاد تصميمها والمستعد بشكل أفضل في صميم الاستجابة العالمية النشطة للتحدي الذي ينطوي عليه القرن الحادي والعشرون والوعد الذي يبشر به.

وأنا أتكلم باسم دولة جزرية صغيرة نامية تقوم بأشياء مبتكرة بقدرة وموارد محدودة ليتصدى شعبنا لما يواجه من تحديات تتعلق بخطة عام 2030 واتفاق باريس. وأؤكد لكم أن أصغر الدول وأفقرها وأضعفها يمكنها أن تسهم بأفكار ابتكارية وأن تقترح حلولا رائدة تتمتع بنفس القدر من ريادة أفكار وحلول أكبر البلدان وأغناها وأقواها.

وسيتوقف نجاح تعددية الأطراف في الأمم المتحدة في السنوات الـ 75 المقبلة على مدى حسن مراعاتنا للدروس المستفادة من جميع أصحاب المصلحة الكبار والصغار والحكومات، ومن هم خارجها، في تصميمها ونحن نمضي قدما.

وشكراً لكم.

جنوب أفريقيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 44)

خطاب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

تتشرف جنوب أفريقيا بالمشاركة في هذا الاحتفال الافتراضي بإنشاء الأمم المتحدة. قبل خمسة وسبعين عاما، وقّع على ميثاق الأمم المتحدة رجالٌ ونساءٌ رائدون مصممون على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. والمهمة التي أمامنا هي رسم الطريق نحو مستقبل شامل وتحويلي في أعقاب جائحة فيروس كورونا، والقيام بذلك بطريقة تحترم قيمة وكرامة كل إنسان.

نحتفل هذا العام بمرور 75 عاما على التضامن والصداقة. ونحن ثابتون في إيماننا بأن الأمم المتحدة هي، ويجب أن تظل إلى الأبد، الضامن الأول للسلام العالمي. وبغية حسم التحديات العالمية التي نواجهها – سواء كانت حالات الطوارئ الصحية، أو الجريمة عبر الوطنية، أو النزاعات، أو الحرب، أو تغير المناخ، أو الهجرة، أو الكوارث الطبيعية – يجب أن نعمل معاً. ومنظومة الأمم المتحدة هي أفضل وسيلة يمكننا من خلالها التصدي لهذه التحديات العالمية والتغلب عليها. وليس بوسعنا صياغة استراتيجيات مشتركة لمصلحة الجميع والنهوض بها إلا من خلال تعددية الأطراف.

ومن أجل تحقيق عالم عادل وإنساني، يجب أن تكون الأمم المتحدة صالحة لتحقيق الغرض المنشود، وأن تُموَّل تمويلاً كافياً، وأن تكون ممثلة في هياكلها لصنع القرار. ويجب أن نكفل حماية التساوي في السيادة بين الدول. ويجب التعامل بحزم واتساق مع التدابير القسرية الانفرادية وانتهاكات القانون الدولي. ويجب علينا أن نعزز تنسيق الأمم المتحدة مع الهيئات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، لضمان تكامل جهودنا وتعزيز بعضها بعضا.

إن السلام العالمي لا يتعلق بعالم خال من النزاعات فحسب. بل هو أيضا عالم خال من الفقر وعدم المساواة والتخلف. إنه عالم من النمو الاقتصادي الشامل والازدهار المشترك. إنه عالم يستطيع فيه الشباب النمو والازدهار، وعالم تتمتع فيه المرأة بحقوق وفرص متساوية. ولن نرى حقاً ثمار عملنا ونجني ثمار تعاوننا بالكامل إلا من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتظل الأمم المتحدة أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هدفنا الجماعي وتوسيع حدود المسعى البشري والتنمية. وفي هذا اليوم الذي نتمنى فيه للأمم المتحدة الخير وطول العمر في المستقبل، فلنُعد الالتزام بالمثل العليا للميثاق. ولنعزز أواصر التعاون والتضامن والصداقة.

وشكراً لكم.

سان مارينو (انظر A/75/PV.3، المرفق 45)

خطاب السيد اليساندرو مانشيني الثاني والسيدة غرازيا زافيراني، الرئيسان الحاكمان لجمهورية سان مارينو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإيطالية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

لقد ظلت منظمة الأمم المتحدة، التي أنشئت قبل 75 عاما، وفية لرسالتها الحقيقية: الجمع بين الأمم والشعوب لمواجهة التحديات الخطيرة والحفاظ على سلام الأجيال المقبلة.

واليوم، خلال هذا الحدث التاريخي، يشرفنا أن نرحب باعتماد الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

كما نود أن نشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش على جهوده في بناء أمم متحدة أقوى، ومنظمة أكثر دينامية وكفاءة وشمولا للجميع وخضوعا للمساءلة.

السيد الرئيس،

واجهت الأمم المتحدة منذ تأسيسها صعوبات كبيرة، لكنها حققت أيضاً نتائج عظيمة، وأحدثت تغييرات ناجحة ومجدية في حياتنا:

فقد خففت من حدة النزاعات، وعززت سيادة القانون والديمقراطية، وشكلت معايير للتنمية الدولية. وعززت حقوق الإنسان والمساواة والكرامة.

وقد تحقق كل ذلك بفضل العمل الشاق والتفاني من قبل الناس الذين عملوا من أجل الأمم المتحدة وآمنوا بها.

واليوم، نحن بحاجة إلى مواجهة تحديات جديدة وأخرى قديمة. ولم تتسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بحالة طوارئ صحية عامة فحسب، بل أدت أيضاً إلى أزمة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل، وأوضحت أنه لا يمكن لأي بلد أن يكافح بمفرده آثارها المدمرة. والاستجابة العالمية هي السبيل الوحيد للتغلب على هذه الأزمة، وللتعافي بشكل أسرع، وإعادة البناء بشكل أفضل، من أجل تحقيق عالم أكثر مساواة ومرونة واستدامة.

ولذلك، نحن بحاجة إلى مزيد من التضامن وإلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف أقوى وفعالة. ونحن بحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة، من أجل بناء الجسور وإيجاد وتنفيذ الحلول الدائمة للمخاطر العالمية.

إن جمهورية سان مارينو بلد صغير يقوم على مبادئ السلام والحوار والشمول والتضامن، وهي تولي أهمية قصوى لدور تعددية الأطراف في تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

ولا تزال منظمتنا هي الوحيدة القادرة على الجمع بين 193 بلدا للتصـــدي للتحديات العالمية التي تواجهنا اليوم، وإتاحة الفرصة لكل بلد للإسهام في بناء رؤية مشتركة لمستقبلنا.

ويجب أن نجدد التزاماتنا بتعددية الأطراف. وليس لدينا خيار آخر، ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى الاستثمار في شرعية منظمتنا المتعددة الأطراف وقوتها وأثرها المعياري.

ونحن إذ نفعل ذلك، إنما نستثمر في مصلحتنا المشتركة، وفي جدول أعمالنا المشترك، وفي المستقبل الذي نصبو إليه جميعا.

وشكراً لكم.

قبرص (انظر A/75/PV.3، المرفق 46)

خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

إن الأمم المتحدة، في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، لا تزال لا غنى عنها، وتظل حجر الزاوية في التعاون الدولي من أجل الأمن الجماعي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وحماية حقوق الإنسان العالمية.

وعلة وجود الأمم المتحدة وثيقة الصلة كما كانت دائما: إنقاذ البشرية من ويلات الحرب.

ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمسكنا بحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وبنظام الأمن الجماعي الذي أنشئ لقمع أعمال العدوان، مع الاحترام الكامل لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

وهذا هو المبدأ الأساسي الأكثر أهمية في وجود الأمم المتحدة، فضلا عن مقياس أهميتها وفعاليتها.

وفي الوقت نفسه، ترتبط الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً بمحنة وتطلعات جميع مواطنينا إلى عالم أفضل وعادل.

وهذه هي أيضا روح الإعلان السياسي الطموح الذي اعتمدناه اليوم.

ولكن الكلمات لا تهم إلا بقدر ما يقابلها من عمل.

وكنا نتوقع الآن أن يكون هناك عالم أكثر مساواة وإنسانية، بدون نزاعات مسلحة، وانتهاك لسيادة الأمم، وممارستها لحقوقها السيادية، وهجرة قسرية، وعدم مساواة، وتدمير للتراث الثقافي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتحقيقا لهذه الغاية، تتيح لنا مناسبة اليوم فرصة للتفكير والنقد الذاتي، وينبغي ألا نخجل من الاعتراف بأوجه قصورنا، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لمعالجتها.

ومن وجهة نظرنا، فإننا نفرد باثنين من أكبر التحديات التي نواجهها:

ويتعين علينا في النهاية أن نتقيد بالمبادئ التأسيسية للميثاق، وهي أن نقترب من السلوك بين الدول الذي يقوم على القواعد، وليس على القوة. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق المساءلة الحقيقية والقضاء على المعايير المزدوجة.

ولا تزال الدول الصغيرة تحت رحمة الدول القوية، التي لا تواجه أي عواقب على الأفعال غير المشروعة وغير القانونية، على الرغم من القواعد التي وضعها المجتمع الدولي.

إن بلدي، قبرص، الذي لا يزال يعاني من عواقب الغزو التركي غير القانوني في عام 1974، يعاني الآن من غزو تركي جديد داخل مياهه الإقليمية، بينما يواجه تهديدات بفتح مدينة فاروشا المسورة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نعوّل على الأمين العام للأمم المتحدة وجميع أعضـــاء الأمم المتحدة ونعتمد عليهم لحماية اسـتقلالنا وسـيادتنا وسـلامة أراضـينا، بما يتماشـى مع القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

والتحدي الثاني هو التهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ. وقد تصـــبح بعض بلداننا غير صالحة للسكن في المستقبل القريب، على الرغم من مساهمتها المحدودة في هذه الظاهرة.

ولا يمكن أن يكون هناك خيار للخروج من العمل الجماعي والحاسم والفوري.

ورسـالتنا إلى العالم اليوم، بل أيضـاً وعدنا لبعضـنا البعض، ينبغي أن تكون أن الأمم المتحدة قد أثبتت أنها حيوية ولا بديل عنها، ولكن لا مجال للتهاون، حيث أن التهديدات الجديدة ما فتئت تظهر قبل أن نتعامل مع التهديدات القديمة.

إن الأمم المتحدة القوية والمرنة بعد إصـــلاحها هي أفضـــل اسـتثمار يمكننا أن نقوم به من أجلنا وللأجيال المقبلة.

وشكراً لكم.

جيبوتي (انظر A/75/PV.3، المرفق 47)

خطاب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

السيداتُ والسادة،

نرحب بهذا الحدث الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. إن الاحتفال بهذه الذكرى رمزيٌ لأنه يدعونا إلى التفكير معاً، بينما ننظر إلى الماضي وإلى المستقبل. ونكرر الإعراب عن امتناننا العميق للدول التي تجمعت في نهاية الحرب العالمية الثانية لتأسيس الأمم المتحدة من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه العالم. ونحن لسنا هنا لندرج الإنجازات العديدة لمنظمتنا.

فقد كان للهيكل القائم على القواعد الذي ساعدت على إنشائه وتعزيز التعاون الدولي دورٌ فعال في بناء عالم أكثر أمناً. وأتاح وضع أولويات واضحة وتحديد إطار للعمل، يقوم على تقاسم الأعباء فيما بين الدول، أن يكون للمنظمة تأثيرا كبيرا وأن تحقق العديد من الأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن المكاسب معترف بها بلا شك، فمن الصحيح أيضا أن الأمم المتحدة كانت دائما عرضة للنقد. وبعض الانتقادات فَطِنة وتعزز التفكير النقدي الذي سمح بتحديد عدة سبل للإصلاح. وهناك أنواع أخرى من النقد التي تتصف بالاستحواذ وتصاغ دون مضمون. ونحن على دراية كافية بها لذلك لن أكررها.

والنتيجة هي أن الأمم المتحدة ما فتئت تُدعى إلى الإصلاح وإعادة اكتشاف نفسها لكي تظل ذات أهمية وتواصل الاضطلاع بدور مركزي في الشؤون العالمية. وهذا الإملاء من التكيف المستمر لم يكن قط أكثر إلحاحا وحيوية. وقد تفاقمت الاعتداءات المستمرة على المنظمة، وطال أمد الأزمة التي تشكل جوهر تعددية الأطراف بسبب الأزمة الوجودية التي يشكلها كوفيد-19 للمجتمع الدولي. لقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، وشككت في المكاسب التي جنيناها في تحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى تجديد الالتزام على نطاق واسع بالعمل الجماعي العالمي.

وأتوجه بخالص الشكر للأمين العام على تطوير الاستجابة الشاملة لمرض فيروس كورونا ودوره النشط بوصفه المتحدث باسم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لضمان الدعم المستمر للبلدان الضعيفة.

نشكر فريق الأمم المتحدة المعني بالذكرى السنوية الـ 75 لإنشاء الأمم المتحدة على إطلاق أكبر مشاورة في العالم، وهي مشاورةً واسعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة جمعت مساهمات من الجميع،

ولا سيما الشباب، الذين يعربون عن شواغل معاصرة بشأن مستقبل أكثر عدلاً وحلول إبداعية للتحديات الراهنة.

وفي عالم يتسم بعدم اليقين مع حقائق متغيرة، يجب أن نؤكد من جديد بقوة إيماننا بتعددية الأطراف والأهمية المركزية للأمم المتحدة.

فلنتعلم معا من الدروس المستفادة من الـ 75 عاما من وجودنا ولنعمل معا لوضع مسار يتفادى الخطر ويتيح لنا المجال لتحديد الفرص والإمكانيات التي تنتظرنا.

ما يهم هو المستقبل. ويجب أن نبدأ في تحقيقه الآن

وشُكراً السَيّد الرَئِيس.

بوتسوانا (انظر A/75/PV.3، المرفق 48)

خطاب السيد موكغويتسي إيريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أود أن أبدأ بالإعراب لكم عن تقديري الخالص للدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

واليوم لا نحتفل بإنجازات الأمم المتحدة فحسب، بل نفكر أيضاً في العمل الذي لا يزال يتعين القيام به، ونعيد تأكيد التزامنا بتحقيق مُثلها التأسيسية كما هو مجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك أجد من المناسب أن أشيد بالمؤسسين، والأمناء العامين المتعاقبين، وقادة العالم، فضلاً عن الأجيال الحالية والأجيال الماضية الذين ساهموا في جعل الأمم المتحدة الهيئة المتعددة الأطراف الأكثر عالميةً وتمثيلاً.

وكذلك أعرب عن تقدير مماثل لمن قدموا التضحية الكبرى أثناء أداء واجبهم تجاه الأمم المتحدة؛ الآلاف من حفظة السلام المدنيين وذوي الزي الرسمي والموظفين العاملين في المجال الإنساني الذين لقوا حتفهم في خط المواجهة لإحلال السلام والاستقرار في البلدان التي تشهد نزاعات. إنهم يظلون أبطالنا وبطلاتنا.

السيد الرئيس، إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة يأتي في وقت لم يسبق له مثيل يواجه فيه العالم مهمة شاقة هي مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وهذه الجائحة تذكرة ضمنية بأننا بحاجة إلى مواصلة العمل معاً، كدول أعضاء، ليس فقط لدحر الجائحة، بل أيضاً لجميع المحن الأخرى التي تواجه البشرية اليوم.

وفي سياق التفكير في الماضي، في الواقع حققت الأمم المتحدة الكثير في سنواتها الـ 75 من خلال التنفيذ الصارم للركائز المترابطة التي تقوم عليها المنظمة والتي يعزز بعضها بعضاً وهي: السلام والأمن؛ وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ولا جدال في أن المنظمة عززت موقفها الذي لا مثيل له بوصفها أهم منبر متعدد الأطراف لوضع المعايير العالمية، الذي يتم من خلاله البحث عن حلول للتحديات العالمية على طاولة المفاوضات بدلا من فوهة البندقية.

ومما لا شك فيه أن أبرز رمز لتفاني الأمم المتحدة في النهوض بالفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً وتمكينها هو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

ولا تزال أهداف التنمية المستدامة، التي إذا نُظر إليها كوحدة متكاملة، خطة بعيدة المدى تحمل أملنا الأخير في تحقيق عالم أفضل والحد من أوجه عدم المساواة داخل بلداننا وفيما بينها.

السيد الرئيس،

على الرغم من التقدم المحرز، من المؤسف أن النزاعات المسلحة التي طال أمدها لا تزال تعصف ببعض أجزاء العالم، ولا تلوح في الأفق نهاية لها؛ ولا تزال آفة عدم المساواة والفقر والأمراض مستفحلة بشكل غير مقبول. ولم نحقق بعد إنهاء الاستعمار الكامل وتقرير المصير لجميع الشعوب. ولذلك ينبغي أن تظل هذه المسائل على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة.

وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنها تجسد الوعد المثالي للمستقبل الذي نصبو إليه.

ولا يمكن الإفراط في التأكيد على أنه لكي نتعافى بسرعة أكبر وبشكل أفضل وأقوى، يجب علينا أن نلبي الدعوة الواضحة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في إطار عقد العمل.

السيد الرئيس،

يتشاطر وفد بلدي وإياكم القلق العميق إزاء التقويض السريع لتعددية الأطراف والتراجع المتزايد عنها الذي شهدناه في السنوات الأخيرة.

وكما يذكرنا موضوع هذا الحدث بحق، لكي تحقق الأمم المتحدة المستقبل الذي نصبو إليه، علينا أن نضمن أن يكون هذا الحدث نفسه مناسباً للغرض.

وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام لإطلاقه الحوار العالمي للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الـ 75 لتأسيس الأمم المتحدة من أجل قياس الرأي العام العالمي والتصور العالمي بشأن التحديات التي نواجهها وكيفية التصدي لها.

ويسرنا أن نلاحظ أن نتائج هذه المبادرة قد استرشد بها الإعلان السياسي الذي سنعتمده، وبالتالي فإن الآراء التي أعرب عنها المواطنون العالميون ستشكل المستقبل الذي نصبو إليه ي المتحدة التي نحتاج إليها ونحن نعمل معاً لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلينا، كقادة عالميين، أن نصغي دائما إلى شواغل مواطنينا وأن نستمع بعناية إلى آمالهم ومخاوفهم.

وفي الختام، أؤكد مجددا، سيدي الرئيس، التزام بوتسوانا بإطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف ومبادئ ميثاقها.

ونحن على ثقة من أن أهداف التنمية المستدامة، إذا تحققت بالكامل، تشكل خُطَّة مُحكمة لمستقبل سلمي ومزدهر نتوخاه لعالمنا.

أشكركم لحسن إصغائكم.

بالاو (انظر A/75/PV.3، المرفق 49)

خطاب السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الأمين العام، أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة، "alii" (بلغة بلدي أحييكم)،من جمهورية بالاو.

احتفلت بالاو في العام الماضي بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها كدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة. وقد كان لي شرف أن أخدم كرئيس لـ 16 عاماً من تلك الأعوام.

وتخبرنا تجربتنا الحية عن أهمية الدفاع عن الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه. ومن خلال هذا النظام، يمكننا أن نزدهر ونمارس استقلالنا ونتصدى للتحديات المشتركة مثل تغير المناخ والأوبئة. وفي العام الماضي، عرضنا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا أول استعراض وطني طوعي لنا، متناولين تقدمنا في مجال التنمية المستدامة، بدعم من الشركاء الكبار والصغار.

ولكن في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، يبدو أن الكثير يكتنفه عدم اليقين. إن جهودنا الدبلوماسية التي تحققت بشق الأنفس واعتمدت أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، ومعاهدة الحظر النووي، ونأمل أن تعتمد قريباً معاهدةً للتنوع البيولوجي في أعالي البحار، تتعرض للتقويض بسبب عدم كفاية التنفيذ، وعدم كفاية التضامن.

ويمكننا أن نعرب عن كل الآمال التي نريدها بشأن تحقيق انتعاش عادل أو تحويلي أو مراعٍ للبحار والمحيطات ومراعٍ للبيئة. وقد ساعد الأمين العام في توجيه الطريق في هذا الصدد. ولكن لكي يصبح الأمل حقيقةً واقعةً، ولكي تترسخ جذور هذه الرؤية، يجب أن تدعمها الموارد المناسبة.

ومع استنزف مواردنا المحلية بسبب الصدمة الاقتصادية التي سببتها الجائحة، تواجه خطة عام 2030 مستقبلاً غامضاً للغاية. إن شبح الديون يخيم علينا جميعاً. وقد كانت بالاو محظوظة لخلوها من كوفيد-19. ولكننا لسنا بمنأى عن الآثار الاقتصادية لكوفيد-19.

وأكدت الدول الجزرية منذ فترة طويلة على ضعفنا الشديد أمام تغير المناخ. كما تبين الجائحة بشكل مدمر مواطن ضعفنا الاقتصادية كاقتصادات صغيرة. فكارثة واحدة، أو إعصار واحد، أو جائحة واحدة يمكن أن تقضي على التقدم الذي أحرزناه بشق الأنفس، وأن تعيدنا إلى الوراء سنوات في جهودنا الإنمائية.

إن تعددية أطراف أقوى تعني تضامناً عالمياً أقوى. وبالنسبة للدول الجزرية مثل بالاو، فإن هذا يعني الآن الحصول على التمويل. الحصول على التمويل الميسَّر من المؤسسات المالية الدولية، والشراكات الجديدة التي تحشد أشكال التمويل المبتكرة، بما في ذلك من خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية. وعلينا أن نعمل الآن لمنع فرص نجاح رؤية أهداف التنمية المستدامة من التناقص؛ ولتجنب المفاضلة الرهيبة ذات النتائج العكسية بين شراء جرعات اللقاح المضاد لكوفيد-19 والاستثمار في الرعاية الصحية.

وعلينا بالشـــراكات الجديدة من أجل موارد جديدة: هذه هي الطريقة التي يمكننا بها وضـــع التعاون العالمي على أساس يدوم أطول من الجائحة. وينبغي أن تكون هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين فرصةً لنقيّم فيها شراكة جديدة من أجل التنفيذ. وعندئذ فقط، يمكننا أن نواصل تسمية أنفسنا، أسرة من الأمم حقاً.

”Kom Kmal Mesulang“ (بلغة بلدي أشكركم). شكراً جزيلاً.

ناورو (انظر A/75/PV.3، المرفق 50)

خطاب السيد ليونيل روين أينغيميا، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

المندوبون الموقرون،

”Kom Kmal Mesulang“ (بلغة بلدي أحييكم).

أتشرف بأن أُلقي بهذا البيان باسم جمهورية ناورو للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وبمناسبة اعتماد الإعلان.

وبهذه المناسبة، أود أن أشيد بزعماء العالم السابقين ومؤسسي الأمم المتحدة الذين كانت لديهم الجرأة والرحمة ليتصوروا هذه المنظمة العالمية، ويتوخوها ويُنشئوها من أجل الشعوب والأمم. ويظل تطلعهم إلى إنقاذ البشرية من ويلات الحروب شاهداً على شرعية الأمم المتحدة.

واليوم، أشاركم انطلاقاً من الحفاظ على سلامة بلدي في تجديد التزامنا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأعرب عن تأييدنا الكامل لتعددية الأطراف. ومن المستحيل أن نتصور عالماً بدون الأمم المتحدة والأهداف الجديرة بالثناء المتمثلة في تعزيز التعاون والتنسيق والاستجابة على الصعيد الدولي في كفالة السلام والأمن، ورخاء شعوبنا، وحماية كوكبنا.

السيد الرئيس،

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، يجب أن نتطلع أيضاً إلى السنوات الـ 75 المقبلة. كيف يمكننا وينبغي لنا أن نتطور كمؤسسة لتكون صالحة للغرض؟ بالنسبة لمن لا يعرفون ناورو، فهي دولة جزرية صغيرة تقع في وسط غرب المحيط الهادئ.

ولأننا دولة جزرية صغيرة نامية، لا يزال تغير المناخ أكبر تهديد منفرد لتنميتنا المستدامة، وهو بالتالي يبرز نقاط ضعفنا كدولة جزرية. ويجب على العالم اتخاذ إجراءات فورية لتقليص انبعاثات بلدانه من غازات الدفيئة واعتماد أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج بما يتماشى مع التزامات الدول الواردة في اتفاق باريس وخطة عام 2030. إن التصدي لتغير المناخ هو التحدي الذي يواجه جيلنا، ويمثّل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه أولوية عالمية عاجلة وملحة.

والآثار الإنسانية والاضطرابات الاقتصادية التي تترتب عن هذا البرنامج هي ما يمكن أن نتوقعه إذا لم نتخذ إجراءات متضافرة وجماعية لخفض الانبعاثات والتخطيط لاستجابة متعددة الأطراف لآثار المناخ والأمن. ويمكننا، بل لا بد لنا من تحسين أدائنا.

السيد الرئيس،

وفي حين أن تغير المناخ هو أكبر تهديد لبلدنا، فإننا نتطلع أيضاً إلى الأمم المتحدة لدعم مصالح واحتياجات حتى أصغر الدول الأعضاء مساحة. وسيكون التعاون الرقمي الذي نتكلم عنه في الإعلان ركيزة

لتواصلنا مع الدول الأخرى والأسواق الأخرى. ولا ينبغي أن يكون العزل المادي عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام التنمية المستدامة، إذا استطعنا الاستفادة من العصر الرقمي. وينبغي أن يكون الوصول الرقمي الآمن والميسّر التكلفة للجميع أولوية من أولويات الشراكة ونحن نمضي قُدُماً.

وكما أبرز آخرون، فإن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة عمل أديس أبابا بشأن التمويل الإنمائي هو عنصر أساسي في قدرتنا على تنفيذ خطة عام 2030.

وطوال انتشار الجائحة، كانت تجربتنا مع الأمم المتحدة واستجابتها لدعم أضعف الفئات تجربة مخيبة للآمال بالنسبة لبلدي. ولكننا، نجتمع اليوم هنا اليوم مفعمين بالأمل للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ولتجديد التزامنا بتعزيز تعددية الأطراف وإعادة بناء ثقتنا في الأمم المتحدة. إن رؤيتنا للأمم المتحدة التي نحتاج إليها هي منظمة تواكب العصر، بعد تحسين قدراتها وتطويرها وتعزيزها للاستجابة لاحتياجاتنا، وتكون نشطة في الإنجاز ميدانيا حيثما تقوم الحاجة أكثر.

إن تطلعنا هو مستقبل آمن ومأمون ومستدام لشعبنا. إننا نريد أمما متحدة تكون قادرة على مساعدتنا في التخطيط لمواجهة الجوائح في المستقبل، ومعالجة أزمة المناخ باتخاذ إجراءات عاجلة، وحمايتنا من التراجع الاقتصادي والكساد اللذين سيزيدان من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الدول. فلننفذ مساراً جديداً مستداماً من خلال عقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة.

ونتطلع إلى نجاح الدورة الخامسة والسبعين ونؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي. " Ma tubwa kor" (بلغة بلدي أشكركم).

لبنان (انظر A/75/PV.3، المرفق 51)

خطاب السيد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة عبر الشاشات بسبب ما فرضه فيروس مرض كوفيد-19 من تداعيات تركت آثارها العميقة علينا جميعاً وعلى كل الصعد.

ان لبنان، وهو من الدول الخمسين التي شاركت في تأسيس الأمم المتحدة في العام 1945 في سان فرنسيسكو، ومن الذين ساهموا في وضع وصياغة شرعة حقوق الانسان في العام 1948، يغتنمها مناسبة لإعادة التأكيد على تعلقه بالمبادئ السامية للأمم المتحدة وميثاقها، وبما تطمح اليه من أهداف نبيلة لصالح شعوب العالم.

وقد تطرّق الاعلان الذي توافقنا عليه جميعاً لكي يصدر عن هذه المناسبة إلى طموحات الأمم المتحدة، وانجازاتها، وبعض خيبات الأمل من أحلام وآمال لم تتحقق مما يستدعي العمل على ادخال الاصلاحات اللازمة على طريقة عمل هذه المؤسّسة الدولية، وعلى مضاعفة السعي لمساعدة الدول المحتاجة في سبيل مستقبل أفضل.

مما لا شك فيه، أن لبنان، وخلال الأزمات العديدة التي عصفت به قد وجد في منظمة الأمم المتحدة عامل دعم للاستقرار عبر قوات اليونيفيل، وشريكاً في التنمية عبر أجهزتها العاملة في بلدي. واذ أشيد بما تقدمه هذه المنظمة والدول الصديقة من مؤازرة ومساندة على طريق معالجة التداعيات الضخمة لانفجار مرفأ بيروت، والتعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية، أدعو العالم إلى مساعدتنا في تأمين العودة الآمنة للنازحين السوريين إلى ديارهم لأن لبنان الذي يئن من وطأة الأزمات غير المسبوقة التي تثقل كاهله، لن يستطيع الاستمرار في استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم نسبة إلى عدد السكان.

السيداتُ والسادة،

على الرغم من كل المعاناة، فإن لبنان، الذي شارك في تأسيس الأمم المتحدة، والذي تبوّأ مرتيْن مقعداً غير دائم في مجلس الأمن، واتخذ قراراً العام الفائت بأن يشارك في قوات حفظ السلام ولو بشكل رمزي في البداية، والذي أطلق مبادرة لإنشاء "أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار" حظيت بدعم الأمم المتحدة في العام الماضي عبر القرار 344/73، يؤكد أن الصعوبات لن تثنيه عن متابعة دوره الايجابي على الصعيد الدولي، وتفاعله البنّاء مع الأمم المتحدة وضمن الاسرة الدولية.

أوكرانيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 52)

خطاب السيد فولوديمير زيلنسكي، رئيس أوكرانيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

إنني فخور بأن أدلى بهذا البيان باسم أوكرانيا – وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وأن أهنئ أنفسنا جميعا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا.

أعتقد أنه عندما التقينا في نيويورك قبل عام، لم يكن لأحد أن يتصور أن عام 2020 سيشهد هذا الاختبار القوي لعالمنا.

واليوم، نتذكر المؤتمر المَصِيريّ الذي عقد في سان فرانسيسكو.

ففي ذلك الوقت، كانت أوقات ما بعد الحرب صعبة وغير مستقرة ووحّدت الدول المؤسِّسة، مما دفعها إلى وضع التناقضات جانباً من أجل بناء عالم أفضل. عالمٌ من السلام والاحترام وسيادة القانون الدولي وحقوق الإنسان والحقيقة.

ولكن للأسف، علينا أن نعترف بأن عالم القرن الحادي والعشرين مليءٌ بالنزاعات والعدوان والديكتاتورية وانتهاكات حقوق الإنسان.

قبل 75 عاما، أصبح تأسيس الأمم المتحدة الرمز التالي – كان ينبغي للبشرية أن تتعلم الدرس المأساوي للحرب العالمية الثانية.

ولكن احتلال شبه جزيرة القرم والعدوان الروسي العسكري في دونباس يثبتان أن هذا الدرس لم يُستفاد منه. وأود أن أذكر، أنها ليست فقط الحرب في أوكرانيا. إنها الحرب في أوروبا. وهي ليست مجرد تعدٍ على سيادة دولة مستقلة، بل هو بمثابة محاولة للعودة إلى تقسيم مناطق النفوذ في العالم.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو تحدٍ كما كان قبل 75 عاماً.

فالسلام والازدهار لا يزالان القيمتان اللتين يسفك الناس الدماء من أجلهما، في مختلف أرجاء عالمنا.

وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية تطورت البشرية ووصلت إلى أعلى القمم ثم هوت

في أعمق الخنادق، وغزت الفضاء، وحتى بمساعدة التكنولوجيات الجديدة يمكن عقد اجتماعات الأمم المتحدة عن بعد.

إذاً، هل نحن حقاً عاجزون عن وقف الاعتداءات والحروب؟

هل نحتاج إلى المزيد من الدروس الدموية لإعادة التفكير في وجودنا على هذا الكوكب؟

وفي هذا العام، جاءت جائحة فيروس كورونا كصدمة لجميع البلدان.

وينبغي لنا أن نستخدم جرس الإنذار هذا لوقف الخلافات وتوحيد الجهود لتحقيق نتائج رائدة حقيقية.

عودوا ليس إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فحسب، بل اِبْدَأُو أيضاً بتنفيذها بشكل دائم وكامل.

فلنبدأ الآن. إذ لا يوجد كوكب آخر لنعيش عليه، فنحن نعيش هنا ومرة واحدة فقط. وشُكراً السَيّد الرَئِيس.

بروني دار السلام (انظر A/75/PV.3، المرفق 53)

خطاب صـــاحب الجلالة الحاج حســـن البلقية معز الدين ودود الله، ســـلطان بروني دار السلام

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بســم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله رب العالمين، وبه نســتعين على أمور الدنيا والدين، والصـــلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين وبعد.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئنا جميعا بهذه المناسبة الرائعة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

كما أود أن أشـارك الزملاء في تهنئة سـعادة فولكان بوزكير على انتخابه رئيسـا للدورة الخامسـة والسبعين للجمعية العامة.

وأتقدم بأطيب تمنيات حكومة بروني دار السلام وشعبها انطلاقا من روح السلام والتضامن، وأتقدم بتعازينا بضحايا فيروس مرض كوفيد-19، وأعرب عن تعاطفنا مع كل من تأثر بهذا المرض.

السيد الرئيس،

ومن المؤكد أنه إنجاز رائع لأي تجمع، ناهيك عن منظمة كبيرة مثل الأمم المتحدة، أن يظل هاماً لمدة ثلاثة أرباع القرن.

وقد شاركت هذه الهيئة العالمية بنشاط في تنفيذ ولاياتها بشأن مسائل تهم الجميع بشكل كبير.

وهذا الأمر يعكس الالتزام الذي تعهد به أعضاء الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة، الذين يريدون لها أن تقوم بوظيفتها وتجعل العالم مكاناً أفضل.

وعلى مرّ السـنين، واجهنا تحديات كثيرة وتمكنا من حل النزاعات في البوسـنة وتيمور – ليشـتي، وفي مناطق أقرب إلينا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في كمبوديا.

ومع ذلك، فإن قضـــية فلســـطين والإرهاب وتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة وغيرها الكثير من المسائل، لا تزال يتعين معالجتها.

والآن، نواجه تحديات جديدة غير مســـبوقة في حياتنا مثل تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولو علَّمنا التاريخ شـــيئا، فهو أننا ما كنا لنحقق هذه الإنجازات بدون الدعم القوي والالتزام من جميع الدول؛

ليس بالتخلي عن الأمم المتحدة عندما تصبح الأمور صعبة سياسياً، بل بالعمل معاً والسعي إلى التقارب على المستويين الوطني والدولي.

إن الأمم المتحدة أبعد ما تكون عن الكمال، ولا تزال تكلفة الحفاظ عليها ترتفع كل عام.

ومع ذلك، لا يوجد خيار آخر يمكن أن يحل محل دورها.

ولذلك، يجب أن نستمر في جعلها أفضل وأكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر تمكيناً لدعم تعددية الأطراف والنظام العالمي القائم على سيادة القانون العالمي، لضمان أن تظل هذه المنظمة ذات أهمية لنا جميعا.

وجزء لا يتجزأ من ذلك، هو التزام جميع الدول الأعضاء بضمان أن كل دولة تدعم وتحترم مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وحيث يمكن للبلدان الصغيرة مثل بروني دار السلام الاعتماد على ذلك وجعل صوتنا مسموعاً على قدم المساواة فيما بين جميع الدول، كبيرها وصغيرها.

وإذا فشلت هذه المنظمة، فإننا جميعاً سنفشل، مما يقلل من آمال أكثر من 7 بلايين شخص.

وبهذه الروح انضمت بلدي إلى أسرة الأمم هذه منذ أكثر من 35 عاما.

وتواصل بروني دار السلام تعهدها بالعمل مع جميع الدول الأعضاء وتنفيذ التزاماتنا ومسؤولياتنا، فضلاً عن دفع مستحقاتنا، لضمان استمرار العالم وشعوبه في العيش في سلام، والتطور والتقدم.

وشكراً لكم.

أفغانستان (انظر A/75/PV.3، المرفق 54)

خطاب السيد محمد أشرف غاني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

نحن شعوب الأمم المتحدة نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين في وقت يسوده اضطراب عالمي لم يسبق له مثيل. وفي حين أن كل البلدان في جميع أنحاء العالم تتحمل نصيباً من عبء الاضطراب، فإن بعض البلدان تتحمل نصيباً أكبر بكثير من غيرها. إن أفغانستان بلدٌ يقع في وسط آسيا – في قلب منطقة ذات طاقات كامنة غير مستغلة يمكن أن تجلب الرخاء والسلام لمنطقتنا – ولكن هذا يعني أننا أيضاً في خضم الاضطراب الذي يؤثر علينا جميعا اليوم.

وهناك خمسة عوامل للاضطرابات العالمية، وكلها ما فتئت أفغانستان تعالجها في آن واحد.

لقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن نقاط ضعفنا، لدرجة أننا كمجتمع عالمي لم نعد قادرين على تجاهلها. وقد كان من حسن حظنا احتواء الموجة الأولى من الجائحة من خلال التعاون الوثيق بين الأعمال التجارية والحكومة والمجتمع.

وقد تطور العنف والحرب أيضاً، اللذين شهدناهما وعانينا منهما في وقت واحد. إننا نعيش، ونموت، داخل الموجة الخامسة من الإرهاب العالمي، التي ترتبط فيها شبكات الإرهاب العالمية ارتباطا وثيقاً بالشبكات الإجرامية العالمية، مما يجعل الحرب غير تقليدية تماما وبناء السلام أكثر تحدياً.

وكدولة ومجتمع، فقد أظهرنا الالتزام والتعاطف والشجاعة لصنع قرارات صعبة لبدء محادثات سلام مباشرة مع الطالبان. إن قصة الشعب الأفغاني التي تفوق الوصف، لا سيما ما يتعلق منها بالنساء والأطفال، خلال السنوات الأربعين الماضية، هي بمثابة تذكرة بأهمية ميثاق الأمم المتحدة، وأيضا بوعده الذي لم يتحقق بـ"صون السلم والأمن الدوليين."

وقد أدى تغير المناخ إلى نوع آخر من العنف والمعاناة لشعبنا. فالجفاف والفيضانات من المشاكل الموسمية في أفغانستان.

أما المحرك الأخير فهو ذروة الأربعة الأولى – تفش غير مسبوق لعدم المساواة سيؤدي إلى إدامة حالة الاضطراب إلى أن، أو ما لم نتخذ إجراء.

إن الأمم المتحدة التي نحتاج إليها هي منظمة ذات سلطةٍ وقدرةٍ ومالٍ والتزاماتٍ للوفاء بمقاصد ومبادئ هذا الميثاق. وعلى الرغم من أننا نواجه عدة عوامل للاضطرابات متزامنة في أفغانستان، هناك أولوية واضحة وملّحة بالنسبة لنا – وقف إطلاق النار. وأكثر من أي شيء آخر، فإن إنهاء العنف الذي تمس الحاجة إليه سيعطينا فرصة لإحراز تقدم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو كل عضوٍ في الجمعية العامة والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى مساعدتنا على تحقيق أفغانستان ذات سيادة، موحّدة وديمقراطية، تعيش في سلام مع نفسها والمنطقة، وقادرة على الحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الـ 19 الماضية وتوسيع نطاقها. إن وجود أفغانستان المستقرة ديمقراطياً والمزدهرة سيكون مثالاً على الكيفية التي يمكن بها لإرادتنا الجماعية أن تتغلب على الاضطراب وعدم اليقين اللذين يُعرف بهما عملنا اليوم.

غانا (انظر A/75/PV.3، المرفق 55)

خطاب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

يسرني أن أتقدم بهذه المناسبة لأهنئ أنفسنا جميعاً بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. لم تكن غانا هناك في ذلك الاحتفال الهام في كاليفورنيا، حيث كنا، في ذلك الوقت، لا نزال منخرطين في النضال من أجل التخلص من نير استعمار بلدنا، ولكن بعد 12 عاماً في عام 1957، اتخذنا مكاننا الصحيح في الأمم المتحدة، كبلد مستقل. ومنذ ذلك الحين، كان صوت غانا واضحاً وثابتاً في دعمه للأمم المتحدة.

وأشيد بالموظفين الأوائل في المنظمة، الذين عملوا من أجل كسب قبول العالم. وأشيد بالأمناء العامين المتعاقبين للمنظمة – بالأسماء التي أصبحت أساطير – ولا بد لي بالطبع من أن أذكر ابن غانا الشهير كوفي عنان، الذي خدم بهمة كبيرة بوصفه الأمين العام السابع وتوفي للأسف قبل عامين.

لقد أدت الأمم المتحدة دوراً هاماً في عملية إنهاء الاستعمار، ووفرت منبراً لمن يسعون إلى تقرير المصير. وفي أفريقيا ما بعد الاستقلال، ساعدت الأمم المتحدة ووكالاتها القارة خلال ما شهدته من نزاعات وأزمات إنسانية عديدة.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين، علينا أن نجيب على بعض الأسئلة الصعبة عن المنظمة ودورها. ومن الواضح أن العالم الذي واجهه واضعو الميثاق قبل 75 عاماً كان مختلفاً تماماً، وينبغي ألا نتردد في أن ندرس باستمرار ما يتعين علينا القيام به للتأكد من أنه سيظل صالحا للغرض في القرن الحادي والعشرين. ومن الأمور الواضحة التي يتعين القيام بها إصلاح هيكل المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي أنشئ في تلك الأيام البعيدة من عام 1945 ليعكس حقائق القرن الحادي والعشرين ويصحح الظلم الذي طال أمده ولحق بأفريقيا وفقا للموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح الأمم المتحدة، على النحو المبين في توافق آراء إزولويني.

وأشيد بالأمين العام على المشاورات التي استمرت عاماً، ويحمسني كثيراً إشراك الشباب عن عمد. وسيكون هذا عنصرا أساسيا لضمان أهمية هذه المؤسسة في المستقبل. وهذا هو الوقت المثالي لتنشيط التعاون الدولي وتعميقه. وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أنه ليس لدينا خيارٌ سوى الاعتماد على بعضنا البعض. وقد أظهرت الأزمة ثغراتٍ مثيرةً للقلق في قيادة العالم يمكن أن تُعالَج على النحو الأفضل من قبل الأمم المتحدة، التي تتمتع بوضع فريد يمكنها من بناء توافق عالمي في الآراء حول جميع المسائل الحاسمة التي تثير هياج العالم اليوم.

وإنني فخور بأن أذكر أن غانا تؤيد الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وآمل أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالعمل على تحقيق رؤيتها الإيجابية لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.

وشكراً لحسن إصغائكم.

ألبانيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 56)

خطاب السيد إلير ميتا، رئيس جمهورية ألبانيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

لقد أنشـــئت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية، لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب، التي جلبت مرتين، في النصف الأول من القرن العشرين، حزناً للبشرية يفوق الوصف.

وفي حين أن المجتمع الدولي قد تمكن من منع نشـوب مواجهات عسـكرية بالحجم الذي شـهدناه خلال القرن الماضـي، فإن جميع الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة تواجه في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها عدواً جديداً غير مرئيٍ له أبعاد عالمية.

لقد ورطت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمَ في أزمة صـــحية واقتصـــادية خطيرة لم تُشهد حدتها منذ قرن من الزمان تقريباً.

ومع ذلك، وبشكل مختلف عن تجربتي الحربين العالميتين، فنحن جميعاً هذه المرة في جبهة واحدة، كلنا ضد الجائحة العالمية لكوفيد-19.

وسوف ننجح تماماً مع توجيه فني وسياسي جيد، ومع تضامن كبير، وتنسيق أفضل وإدارة حصيفة!

وسننجح، لأننا نملك الصكوك والآليات المتعددة الأطراف، المجسدة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي لديها اليوم خبرة 75 عاماً.

ونعتقد اعتقاداً راسـخاً أن الأمم المتحدة، حتى بعد 75 عاماً من تأسيسـها، لا تزال حجر الزاوية في التعاون المتعدد الأطراف القائم على القواعد، الذي يستفيد منه المجتمع العالمي بأسره.

إن توافق الآراء الذي تم التوصـل إليه بشـأن الإعلان السياسـي المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لدليلٌ واضحٌ على حسن نيّتنا وقدرتنا على العمل معاً من أجل إعادة بناء هيكل متعدد الأطراف أقوى وأكثر استجابةً وكفاءةً ومرونةً.

السيد الرئيس،

لقد آمنت ألبانيا بهذه المنظمة العالمية البارزة منذ البداية وأصبحت جزءاً منها في عام 1955.

فقد تبنت مبادئها ونفذتها، وهي التي التزمت بموجب ميثاقها التأسـيسـي، بصـون السـلم والأمن الدوليين وإنفاذهما، وتعزيز التعاون في حل المشـــاكل الدولية والاجتماعية والاقتصـــادية، والعمل من أجل المساواة وتعزيز حقوق الإنسان.

إن ألبانيا بلدٌ دعم ولا يزال يدعم أي جهد دولي لصالح السلم والأمن العالميين.

وبالإضافة إلى ذلك، يضع بلدي سياسة إقليمية بناءة، تقوم على أساس مبادئ علاقات حسن الجوار واحترام حقوق الأقليات.

ويتشاطر بلدي تماما الرؤية المتمثلة في تحقيق منطقة أكثر أماناً، مع منظور أوروبي واضح، وآليات شاملة ومستدامة للتصدي أيضاً للتهديدات الأمنية الجديدة الناشئة.

إن ترشيح ألبانيا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2022-2023 هو تعهد بالمشاركة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، ودعم تطوير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن تعددية الأطراف الفعالة والنهج الشامل هو السبيل الوحيد لمعالجة المسائل المعقدة للغاية المتصلة بصون السلام والأمن في المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة رؤية الأمين العام وبرنامجه الإصلاحي الطموح لإصلاح الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة.

ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة بعد إصلاحها سوف تقدم نهجاً أكثر تكاملاً على نطاق المنظومة لتحقيق خطة عام 2030، والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب.

وأخيراً وليس آخراً، أود التأكيد على أنه لن تُحلّ النزاعات ولن تتحقق التنمية المستدامة دون مشاركة المرأة والشباب على قدم المساواة مع الرجل مشاركة نشطة على جميع المستويات.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن إطلاقاً إعمال حقوق الإنسان على نحو تام ما لم تتمتع بها أيضاً جميع طبقات مجتمعاتنا.

وفي الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب، في هذه الذكرى السنوية الهامة، عن امتناني لجميع النساء والرجال الذين خدموا تحت راية الأمم المتحدة، وأن أعرب عن التقدير والاحترام لأولئك الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم.

ليبريا (انظر A/75/PV.3، المرفق 57)

خطاب السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحابَ الدولة رؤساء الحكومات؛

سعادة السفراء ورؤساء الوفود،

المندوبون الموقرون،

السيداتُ والسادة،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومة ليبريا وشعبها، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بأحر التحيات والتهاني القلبية للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها.

وليبريا عضو مؤسس في الأمم المتحدة. نحن واحدة من أربع دول أفريقية فقط وقعت على ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945. ومنذ ذلك الحين، وقفنا بحزم إلى جانب أفكار الأمم المتحدة ومبادئها، كما وردت في هذه الوثيقة، التي صمدت أمام اختبار الزمن.

واليوم، كأمة وكشعب، نجدد ذلك الالتزام. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة، على الرغم من عيوبها وأوجه قصورها، لا تزال أكثر المحافل فعّالية لضمان السلم والأمن الدوليين.

ومن خلال وكالاتها الإنسانية العديدة، كانت فعالة جداً في النهوض بالإنسانية وتنميتها وحماية حقوق الإنسان والضعفاء في المجتمع. غير أنه على مر السنين، ومنذ تأسيسها، كانت هناك ديناميات دائمة التغير في التشكيلات الدولية للقوة والنفوذ، فضلا عن التحالفات المتغيرة، التي أدت إلى بروز الحاجة إلى إعادة النظر في رسالة الأمم المتحدة ورؤاها، وربما إعادة تحديدها، حتى تصبح أكثر أهميةً واستجابةً للحقائق الجديدة.

وبناء على ذلك، وضعت الأمم المتحدة في عام 2015 مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة لتحل محل سابقتها وهي الأهداف الإنمائية للألفية السابقة، مع خطة لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030. ويقصد بها أن تكون خريطة طريق لجهودنا الجماعية لتحقيق السلام والرخاء للبشرية جمعاء.

واليوم، وبعد مرور خمس سنوات على الخطة التي مدتها 15 عاماً، نتوقف لمراقبة تحقق أهداف التنمية المستدامة هذه، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن مقارنة بخريطة الطريق الهامة هذه. ولم يبقَ سوى 10 سنوات فحسب لموعدها النهائي، ومن الواضح بالفعل أنه سيتعين علينا مضاعفة جهودنا والتعجيل بإجراءاتنا في مجالات عديدة إذا أردنا تحقيق أي من هذه الأهداف السامية أو جميعها بحلول نهاية هذا العقد.

وبذلك، يجب أن نأخذ في الحسبان أن ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لم يبطئ تقدمنا فحسب، بل كشف أيضاً بطرق عديدة مواطن الضعف وأوجه القصور في النظام العالمي الحالي. وترى هذه البلدان أن هذا التأثير يتجلى بصفة خاصة في مجالات عدم المساواة في الدخل، والحد من الفقر،

والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن التمييز ضد النساء والفتيات. ولذلك، من الهام أن نسترشد في استجابتنا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي بحثنا عن حلول في إطار هذه الأهداف العالمية بطريقة من شأنها أن تعجل بتحولنا إلى اقتصادات أكثر استدامةً وشمولاً.

وفي الوقت الذي نواجه فيه هذه التحديات الجديدة، ستصبح تعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي ذات أهمية متزايدة في معالجة المشاكل المعقدة التي يتعين على العالم حلها الآن. وسيحدد مدى هذا التعاون مدى السرعة التي ستتعافى بها دولة عضو ما، ولا سيما البلدان النامية، من أثر مرض فيروس كورونا والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن المستقبل الذي نصبو إليه هو أمم متحدة أكثر إنصافاً وشمولاً للجميع. ويجب أن يكون لدينا مجتمعٌ شاملٌ للجميع بحيث لا يتخلف أحد عن الركب، ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تقوم بدورها لضمان أن تكون الأمم المتحدة هامة بالنسبة للجميع.

ومن المتوقع أن تواصل الأمم المتحدة التي نحتاج إليها الوفاء بالتزاماتها مع التركيز على المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقها. ويجب عليها أيضاً أن تواصل التصدي للتحديات العالمية والهدف الشامل المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

فلنتخذ جميعاً، لذلك، إجراءات عاجلة وملموسة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب.

وشكراً لكم.

غينيا الاستوائية (انظر A/75/PV.3، المرفق 58)

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام،

المندوبون الأعزاء،

السيداتُ والسادة،

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة تاريخية تدعونا إلى إجراء تحليل عميق لعملنا على مر السنين، الذي وضعت خلاله بلداننا إيمانها وأملها في تعددية الأطراف من أجل صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز علاقات السلام والود والتعاون والتضامن فيما بين الدول، من أجل إيجاد عالم خال من النزاعات، ولضمان بقاء البشرية ورفاهها.

ويسرني أن أنوه بالعمل العظيم الذي قام به السياسيون البارزون والدبلوماسيون ورجال ونساء العلم والتعلم الذين أنشأوا نظام قانوني دولي ينظم العلاقات بين الأمم بفعالية باعتباره أكبرَ نجاح للأمم المتحدة في السنوات الـ 75 الماضية.

ويسرنا أيضا أن نعترف بأن جهود إنهاء الاستعمار قد أسفرت أيضا عن نتائج إيجابية لا يمكن إنكارها، وكذلك الجهود الرامية إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية والمساعدة الإنسانية المقدمة في جميع أنحاء العالم.

ولذلك، أود أن أشيد من هذه المحكمة العالمية إشادة صادقة بجميع الأمناء العامين الذين أداروا أعمال الأمم المتحدة؛ وبجميع رؤساء الجلسات العامة والدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة؛ وبجميع وفود الدول الأعضاء التي غرست، عاما بعد عام، رؤى جديدة للعالم لضمان حياة يسودها السلام والأمن والاستقرار لجميع البشر.

ومع ذلك، يا أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة، نود أن نبرز التناقض بين هذا القدر الكبير من الجهد الفكري والأخلاقي على مر السنين، وحقيقة أنه يبدو أنه دفن بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية من جانب الدول الأعضاء بسبب طموحات القوة المهيمنة، مما يقوض شرعية الأمم المتحدة، ويضعف عملها الحيوي ويجعله يتآكل.

والواقع أن عدم احترام النظام القانوني الدولي الحالي هو السبب في العديد من النزاعات والحروب والحالات الجائرة حيث التعسف في استعمال السلطة والاستخدام التعسفي للقوة في العلاقات الدولية.

وما من مبرر للفجوة الاقتصادية غير المتوازنة التي توجد اليوم بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

ومن غير المتصور أن يظل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بعد خمسة وسبعين عاماً، إرثاً لبعض الدول.

ولا يمكننا أيضاً قبول بأن يظل ميثاق الأمم المتحدة، بعد هذه السنوات العديدة، يحافظ على هيمنة الأقوياء الذين يدوسون على التطلعات المشروعة للضعفاء نحو التمتع بالمزايا الديمقراطية لمنظومة الأمم المتحدة. ولذلك فإن الحاجة إلى الإصلاح أمر حتمي.

وحتى لو لم يضعف الوضع الراهن الأمم المتحدة، فإنه يثير الشكوك والهواجس ويقوّض حسن النية الذي افترضناه جميعاً في هذا التحالف العالمي.

إن تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبها القاسية، التي تؤثر على جميع البلدان على قدم المساواة، يؤكدان مجدداً القناعة بأن أفضل طريقة لحل المشاكل المشتركة التي تواجهها البشرية هي العمل معاً. وهذا الواقع يؤكد من جديد صلاحية تعددية الأطراف وطابعها الأساسي.

إن غينيا الاستوائية ملتزمة بالمبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل حجر الزاوية في القانون الدولي وتعددية الأطراف. ويجب أن نصمم أمماً متحدةً تكون أفضل استعداداً وتجهيزاً لمواجهة التحديات المشتركة في المستقبل، مثل تزايد عدم المساواة والفقر والجوع والنزاعات المسلحة والإرهاب وانعدام الأمن وتغير المناخ والجوائح. ويكمن حل تلك المشاكل في تنفيذ خطة عام 2030.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة الجميع إلى استبدال السلوك السيئ كي يتسنى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة أن يكون نقطة تحول من عالمٍ غير آمنٍ ومثقلٍ بالنزاعات إلى بزوغ فجرِ جيلٍ جديدٍ من السلام والأمن والازدهار.

شكراً جزيلاً.

ملديف (انظر A/75/PV.3، المرفق 59)

خطاب السيد إبراهيم محمد صليح، رئيس جمهورية ملديف

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

رؤساءَ الدول ورؤساء الحكومات الموقرين؛

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

بعد خمسة وسبعين عاما من إنشاء الأمم المتحدة، يشرفني أن أتكلم كرئيس لواحدة من أصغر الدول المكونة لها – جمهورية ملديف.

ومنذ انضمامنا إلى المنظمة، ما فتئت ملديف دولة عضو فخورة تتمسك بالنظام الدولي الذي بشرت به الأمم المتحدة. ونتحاور بشكل استباقي مع نظرائنا الدوليين بشأن كل مسألة عالمية رئيسية من تغيّر المناخ إلى مكافحة الإرهاب إلى التجارة والرعاية المؤسسية الإقليمية. لقد أوجدنا لنفسنا مكاناً كممثل رائد للدول الجزرية الصغيرة، مثل تلك التي تضم أقل البلدان نمواً، وبتلك الصفة، ما زلنا نذكر المجتمع الدولي بالتزاماتنا الأخلاقية تجاه الكوكب وبالأخطار الوجودية التي تشكلها حالة الطوارئ المناخية.

السيد الرئيس،

إن ملديف ملتزمةٌ تماماً بالرؤية التي وضعها مؤسسو الأمم المتحدة وحددها ميثاقها. لقد كان العالم الذي سبق مباشرة مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945 عالماً قبيحاً، دمرته الحرب والنزاعات الدولية. وكانت الأمم المتحدة محورية في طي تلك الفصول المظلمة في التاريخ، وبشَّرت بأكثر حقبة سلميةً وإحرازاً للتقدم عرفتها البشرية على الإطلاق – حقبةٌ قامت على أساس مبادئ الميثاق المتمثلة في المساواة في السيادة وتقرير المصير، ومشبَّعة بروح تعددية الأطراف لدى مؤسسي الأمم المتحدة.

ويجب أن نُبقي على نفس روح تعددية الأطراف إذا أردنا أن نتصدى لإحدى أكبر التحديات العالمية منذ إنشاء هذه المنظمة – مرض فيروس كورونا. والمهمة التي تواجه المجتمع الدولي على الفور هي التعافي من أثر المرض. وستحتاج البلدان الضعيفة، مثل ملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، إلى المساعدة من المجتمع الدولي، أولا، لإنعاش الاقتصادات، التي تعتمد أساسا على السياحة، وفي الوقت نفسه، بناء قدرتنا على الصمود بتنويع وسائل دخلنا وضمان الحماية الاجتماعية.

ونحن، بدورنا، ملتزمون بالعمل مع شركائنا الدوليين والوقوف جنباً إلى جنب مع سائر المجتمع العالمي في مواجهة هذا التحدي والتحديات المستقبلية، كما فعلنا دائماً كعضو فخور بالأمم المتحدة.

وشكراً لكم.

بوليفيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 60)

خطاب السيدة جانين أنيس شافيس، الرئيسة الدستورية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحابَ الدولة رؤساء الحكومات؛

السيداتُ والسادة،

كانت بوليفيا أحد الـــ 50 بلداً، التي أسست الأمم المتحدة في عام 1945، بهدف صون السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان والتقدم. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحقيق هذه الأهداف، وبوليفيا، بوصفها دولةً عضواً، ممتنة جداً للمنظمة ولعملها. ومع ذلك، فقد آن الأوان لكي نفكر في رؤية الأمم المتحدة وعملها.

لقد كانت الجائحة جرسَ إنذار يشير إلى الحاجة إلى إصلاح هذه المنظمة والتفكير فيما وراء الاستقطاب الأيديولوجي. لقد حان الوقت لإعادة تصور التحديات الجديدة، مثل لقاح متاح للجميع، وإحياء الاقتصاد العالمي، ووضع سياسات اجتماعية تدعم الجميع.

لقد حان الوقت للتغلب على الاستقطاب الذي حدث بعد الحرب وبناء علاقات متعددة الأطراف ووضع سياسات عامة تنبع من تلك العلاقات على أساس جديد. ونرى أنه ينبغي اعتبار تعددية الأطراف وسيلة وليس غاية في حد ذاتها. وهذا يعني أن الدول الأعضاء مدعوة إلى تحديد جدول أعمال له أهداف محددة نسعى إلى تنفيذها من خلال تعددية الأطراف.

وكجزء من جدول الأعمال هذا، تود بوليفيا أن تكرّر تأكيد التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، نود أيضاً أن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل على أساس تعددية الأطراف من أجل توطيد الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والحفاظ على صحة الجميع، وعلى وجه الخصوص تعزيز حقوق المرأة والشعوب الأصلية.

ومع مراعاة تلك الأهداف، نرحب بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وشكراً جزيلاً.

الجمهورية الدومينيكية (انظر A/75/PV.3، المرفق 61)

خطاب السيد لويس رودولفو أبي نادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

معالي السيد أنطونيو غوتيريش،

الأمين العام للأمم المتحدة،

سعادة السيد فولكان بوزكير،

رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحابَ الدولة رؤساء الحكومات؛

أصحابَ المعالي وزراء الخارجية،

رؤساء الوفود الكرام،

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وهذه مناسبة مثالية لتعزيز تصميمنا الجماعي، كدول شقيقة، على مواصلة تعزيز السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وكانت الجمهورية الدومينيكية من بين الموقعين الأصليين الـ 51 عند مولد هذه المنظمة. ونحن نفخر بكوننا عضواً مؤسساً. ولذلك فإننا لسنا مجرد بلدٍ آخر. ونعيد التأكيد اليوم، كدولة كانت جزءاً من إنشائها، وبنفس الالتزام، دعمنا المطلق للأمم المتحدة في الأوقات العصيبة والسيئة.

ولأننا نعلم أن الأمم المتحدة تُحّدِث في كل يوم، في كل ركن من أركان الكوكب، تغييراً بالنسبة لملايين البشر: بتطعيم الأطفال؛ أو تقديم الإغاثة الغذائية؛ أو توفير المأوى والدعم للاجئين؛ أو نشر أفراد حفظ السلام؛ أو حماية البيئة، أو تسهيل التسوية السلمية للنزاعات.

إن تحديات عصرنا تتجاوز الحدود وتتطلب حلولاً معقدة يجب تحقيقها من خلال التفاوض والحلول التوفيقية.

”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة جائحة كوفيد-19 بواسطة العمل الفعال المتعدد الأطراف“ – وهو الشعار الذي اختارته هذه الجمعية، يعكس أهمية العمل المشترك والدور الأساسي لهذه المنظمة ووكالاتها الفرعية مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة.

ولن نتغلب على التهديدات المشتركة، ونستفيد من الفرص المشتركة إلا بالعمل معا؛ ولا يمكن لجميع البلدان – كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها – ولكل الشعوب أن تُسمع أصواتها إلا في الأمم المتحدة.

وفي عالمنا السريع التطور، تظل الأمم المتحدة الأداة الثمينة جداً بيد البشرية لتحقيق التقدم المشترك. فلنغتنم فرصة هذه الذكرى للتفكير في الدروس المستفادة على مدى 75 عاماً، ونؤكد من جديد

التزامنا بمســـاعدة شـــعوبنا على بناء حياة مزدهرة، مع توفير الأمن والكرامة للجميع؛ في أي مكان على هذا الكوكب.

أتمنى لكم ذكرى سنوية سعيدة.

حظاً سعيداً، أحسنتم كثيراً، وشكراً جزيلاً لكم.

غامبيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 62)

خطاب السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة،

أصحاب الفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

رؤساءَ الدول ورؤساء الحكومات الموقرين؛

السيداتُ والسادة،

يسعدني أن أنقل إليكم أحرَّ التحيات من شعب غامبيا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

ونعرب عن تقديرنا الخاص للآباء المؤسسين لهذه المنظمة النبيلة، مع اغتنام الفرصة لتقديم التعازي إلى كم فقدوا أحباءهم في جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والإعراب عن تعاطفنا الصادق.

السيد الرئيس،

خلال سبعة عقود ونصف من وجود الأمم المتحدة، توفر لديها الكثير لتحتفل به كمؤسسة دبلوماسية عالمية ذات شرعية لمواجهة التحديات العالمية. وإذا نظرنا إلى الوراء، عززت الأمم المتحدة برنامج إنهاء الاستعمار وأيَّدته، مما أدى إلى زيادة عدد الدول الأعضاء من 51 دولة مؤسِّسة إلى 193 دولة عضوا اليوم. وهذا إنجاز بارز، وهو دليل على توطيد الحوكمة العالمية.

اتخذت غامبيا قرار الانضمام إلى الأمم المتحدة في عام 1965 لدعم البحث الجماعي عن حلول للتحديات العالمية للدبلوماسية والشرعية الدولية واحترام القانون الدولي.

وفيما نحتفل اليوم، ينبغي لنا أن نتأمل بعمق في تقييم نجاحات المنظمة ونكساتها وأوجه قصورها، والأهم من ذلك، كيفية إعادة بنائها وظيفياً لكي تتطور لتصبح الهيئة العالمية التي نريدها للمستقبل.

السيد الرئيس،

ولا يمكن لبلد بمفرده، كبيراً أو صغيراً، أن يتصدى للتحديات الكثيرة جداً التي تواجه العالم اليوم. وعلى الرغم من الاختناقات، تميَّزت السنواتُ الخمس والسبعون الماضية بتقدم هائل في العلم والتكنولوجيا، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهو ما لا يزال يوّلد المزيد من التقدم في العديد من التخصصات الأخرى.

وهذا نتيجة للعولمة والتعاون الدولي. واليوم، أصبح العالم قريةً عالميةً، ومن المعقول أن نخلص إلى أن تعددية الأطراف والدبلوماسية الدولية أسهمتا في هذا التطور. ومع استمرار نمو استقلالنا، سيستمر تعزيز تعددية الأطراف. وتزداد صحة هذا الأمر مع استمرار الدول في التطور وظهور قوى عالمية جديدة.

السيد الرئيس،

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نضاعف جهودنا من أجل التصدي لجميع التهديدات التي تهدد السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي. ويجب ألا نسمح بضياع المكاسب التي تحققت في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وينبغي أن يظل حلُّ النزاعات وإدارتها من الأولويات في الأمم المتحدة. وسيظل الإرهاب، وانعدام أمن الدولة، وتغير المناخ، وعدم الانتشار النووي، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والمرض، تواجه المجتمع الدولي. ولا يمكننا التصدي لها إلا من خلال العمل الجماعي والتضامن العالمي والتعاون الدولي.

ويؤكد تفشي مرض فيروس كورونا أهمية تعددية الأطراف والتضامن والتعاون الدوليين في البحث عن حلول دائمة لهذه التهديدات. ونأمل أن نستعرض بشكل جماعي، في اللحظة المناسبة، استجابتنا لهذه الجائحة وأن نستخلص دروسا مفيدة. وينبغي الآن أن نساعد جميع الدول على إنقاذ الأرواح، والتعافي من الانكماش الاقتصادي، وتحسين حياة الجميع.

السيد الرئيس،

وثمة تهديد رئيسي آخر للسلم الدولي هو اندلاع الحروب غير المنتظمة التي تزعزع استقرار البلدان والمناطق. ويجب علينا أن نعالج هذه الظواهر على وجه السرعة، وأن نسعى جاهدين إلى حل النزاعات الجارية في جميع أنحاء العالم، ومنع تكرارها.

إن مستقبل الأمم المتحدة واستمرار أهميتها سيتوقفان على الإصلاحات التي تكيِّفها مع ظروفنا وحقائقنا العالمية المتغيرة باستمرار. وتتحدد قوتنا ونجاحنا كعائلة عالمية أساساً بمدى حماية الأمم المتحدة ودعمها للأعضاء الصغار والضعفاء، ومدى فعالية رد فعلنا على كل أزمة تندلع.

ويتيح الاحتفال بمرور 75 عاما على وجودها الفرصة للتفكير ملياً في ما سيجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة لغرضها في القرن الحادي والعشرين وما بعده. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التعجيل بتنفيذ الإصلاح الذي طال انتظاره لمجلس الأمن.

وفي الختام، سيدي الرئيس، ونحن نستهل عقد العمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فلنلزم أنفسنا حقاً بانتشال جميع الدول الأعضاء من فئة أقل البلدان نموا. ويتعين على الأمم المتحدة، بوصفها أرفع منظمة عالمية متعددة الأطراف، أن تستثمر أكثر في نظام دولي قائم على القواعد يكون أكثر استجابة للمسائل العالمية.

وإذ نشرع في عملنا في السنوات الـ 75 المقبلة وما بعدها، فإن الأمم المتحدة التي نحلم بها، والتي ستخدم المصالح الفضلى لجميع أعضائها ومستقبلهم، لا يمكن أن تبنى إلا بتصميمنا وإرادتنا الجماعية. وأتمنى للمنظمة احتفالات سعيدة ومثمرة للغاية بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

ميكرونيزيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 63)

خطاب السيد ديفيد بانويلو، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

رؤساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية،

أصدقائي الأعزاء،

في أيلول/سبتمبر 1991، انضم بلدي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بفخر إلى منظمة الأمم المتحدة هذه. وكنا نعتقد آنذاك، كما نعتقد الآن، أن الأمم المتحدة هي أفضل حل للعديد من التحديات التي نواجهها.

وقد تمكنت هذه الأمم المتحدة، منذ تأسيسها قبل 75 عاما، من حفظ السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ولكن الأمن في عام 2020 لم يعد مجرد حروب رسمية بين الدول. بل إنه يشمل التهديدات المجردة مثل مرض فيروس كورونا وتغير المناخ. ويجب أن نفي بوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بدعم التنمية المستدامة حقاً التي تجسد الرؤية التحويلية حيث يتم وضع الناس والكوكب والسلام والرخاء والشراكة في صميم عملنا.

وتتزامن هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين مع بدء عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحدي الدائم الذي تطرحه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشاطركم الشعور بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي أفضل مخطط في عالمنا لمعالجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها وبناء مجتمعات أكثر إنصافاً واستدامةً وصولاً إلى عام 2030.

السيد الرئيس،

هناك فرص لبناء عالم أكثر مراعاةً للبيئة وأكثر مراعاةً للبحار والمحيطات. وكأوصياء على القارة الزرقاء، وبالنسبة لنا في ميكرونيزيا، نواصل القيام بدورنا لضمان أن تظل جنةُ منطقتنا هادئة. ولكننا ندرك أيضاً أن أعمالنا على كوكب مترابط لا تكفي وحدها. ويتعين على مَن تسببوا في أزمة المناخ هذه أن يتقدموا ويقودوا باتخاذ إجراءات أكثر طموحاً للتخفيف من حدة آثارها، وتوفير وسائل التنفيذ. ولا يزال من الممكن أن نترك كوكبا صالح للسكن للأجيال المقبلة.

ومع أن جهود الأمم المتحدة لم تكن دائما متسقة، فهي المنظمة المتعددة الأطراف الأكثر فائدة في تعزيز التضامن والسلام والأمن على الصعيد العالمي. وهناك إنجازات يجب الاحتفال بها ودروس صعبة يمكن الاستفادة منها.

ولا يزال أمامنا الكثير من العمل في هذه المنظمة وإمكاناتها، ولكن لدينا أمل، ونتولى زمام الأمور. ونعتقد، بجوارحنا وعقولنا، أنه يمكننا أن نشكل بشكل جماعي المستقبل الذي نريد، والأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

أتمنى ذكرى سنوية خامسة وسبعين سعيدة لأممنا المتحدة وجميع أصدقائنا في جميع أنحاء العالم.

سيدي الرئيس، شكراً لك وتهانينا.

كيريباس (انظر A/75/PV.3، المرفق 64)

خطاب السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس؛

الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة؛ المندوبون الموقرون؛

باسمه المقدس، أنقل إليكم تحيات شعب وحكومة جمهورية كيريباس: " Kam na bane mauri ni".

السيد الرئيس،

قبل 75 عاماً، ظهرت الأمم المتحدة بهدف محدد هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وحماية حقوق الإنسان، ودعم القانون الدولي، وصون السلام والأمن. وبلوغ هذا السن يحتاج إلى تقييم حاسم لمعرفة ما إذا كان الهدف أو الغرض الذي تم تحديده في البداية لا يزال ذا صلة بالموضوع. وعلى مر السنين، تغيّر غرض الأمم المتحدة، ولكنه مع ذلك قد لا يكون شاملاً. ففي السنوات الـ 21 منذ انضمام كيريباس إلى أسرة الأمم المتحدة في 14 أيلول/سبتمبر 1999؛ لا تزال شراكتنا تتطور وفقا لأولويات التنمية الوطنية. ومع ذلك، فإن التحديات غير المسبوقة مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية وجائحة كوفيد-19 الذي وقعت مؤخراً، تتطلب استجابة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب.

السيد الرئيس،

وتواصل حكومتي الدعوة لرؤيتها الخاصة بخطة الـ 20 عاماً أو (KV20) التي تقوم على أربع ركائز تنصب على تنمية رأس مالنا الطبيعي والبشري والثقافي؛ وإقامة مجتمع آمن وسلمي وخال من الفساد يقوم على القيم التقليدية، والأخلاق المسيحية، ومبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون؛ وتحسين الاتصال وإمكانية الوصول؛ وزيادة فرص الوصول إلى المرافق العامة والهياكل الأساسية الاجتماعية. هذا هو المستقبل الذي نصبو إليه. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة تدرك هذه الأولويات، وتتعهد بتحقيق التغيير والتنمية، من خلال وكالاتها وبرامجها ونظمها المتعددة الأطراف في الوقت المناسب.

ولا ينبغي النظر إلى الموضوع اليوم على أنه مجرد تذكير. بل ينبغي أن يُؤخذ على أنه تحدٍّ للقادة لبناء المستقبل الذي يريده كل شعب من شعوبنا؛ من قبل الأمم المتحدة التي يمكن أن تعيد الدول الأعضاء تحديد الغرض منها، حسب الحاجة.

السيد الرئيس،

لهذا، من الأهمية بمكان في هذه المناسبة أن نؤكد من جديد جهودنا الجماعية لتعزيز الروابط بين حكوماتنا ومؤسساتنا المتعددة الأطراف، والعمل معاً من أجل إيجاد مستقبل حيث تنعم شعوبنا وجميع أشقائنا وشقيقاتنا في الأمم المتحدة بالثراء والصحة والسلام.

السـيد الرئيس، الأمين العام، أصـحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسـعادة، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أختتم ملاحظاتي الموجزة، بالبركات التقليدية لكيريباس – "Te Mauri, Te Raoi ao Te Tabomoa" التي تعني "الصحة والسلام والازدهار" لكم جميعاً.

أشكركم، سيدي الرئيس.

ليختنشتاين (انظر A/75/PV.3، المرفق 65)

خطاب السـيد ألويس فون أونس زو ليختنشـتاين، القائم بأعمال رئيس دولة إمارة ليختنشتاين

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

قبل خمسة وسبعين عاما، دخل مشروع سلام عظيم حيز التنفيذ – هو الأمم المتحدة. ومن أهوال الحروب العالمية والمحرقة والإبادة النووية، نشأت فكرة أن جميع الدول ستكون ذات سيادة متساوية في ظل سيادة القانون، وأن استخدام القوة بين الدول غير قانوني. لقد وضع الحق في تقرير المصير في صميم النظام الدولي، حيث شكل خريطة العالم كما نعرفها، وجلب السلام والديمقراطية المستدامين حيثما كان السعي مستمرا.

وفي سان فرانسيسكو، رأت الدول الكبرى أن تعددية الأطراف القائمة على قواعد شاملة هي الطريق الأجدى نحو السلام والأمن الدوليين. ويبدو اليوم أن هذه الرؤية تراود بقية العالم بشكل طبيعي أكثر.

إن قرارنا بالانضمام إلى الأمم المتحدة قبل 30 عاما كان مدفوعاً بإيماننا القوي بالقانون الدولي بوصفه الحماية الرئيسية لمصالح الدول الصغيرة. واليوم، نشعر بالحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار في هذه المنظمة. وسنعمل مع من يشاركوننا هدفنا لتحقيق الطموح الكبير للأمم المتحدة بشأن المسائل الملحة، مثل تغير المناخ، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، ومنع النزاعات، والتنمية المستدامة، والتحول الرقمي، والصحة العامة على الصعيد العالمي.

وسنسعى إلى النهوض بالقانون الدولي بوصفه حجر الأساس للاستقرار والازدهار، ونلتزم بتحسين هذه المنظمة حيث تحتاج إلى الإصلاح وحيث أخطأت في سوء الممارسة.

وبما أن مؤسسة الأمم المتحدة هي أبعد ما تكون عن هدفها الأصلي، يجب أن يكون مجلس الأمن محط الاهتمام في هذا الصدد. وهنا نرى وصفة النجاح للأمم المتحدة، التي لا غنى عنها أكثر مما كانت عليه قبل 75 عاما. إن الالتزام الواضح من جانب جميع الدول اليوم بميثاق الأمم المتحدة يوفر أساساً قوياً للأمم المتحدة لكي تفي بما تعد به وثيقتها التأسيسية لشعوب العالم. وفي الوقت الذي نواجه فيه تحديات هائلة تتمثل في تغير المناخ واضطراب سببته جائحة لم يسبق لها مثيل، لا تزال الأمم المتحدة تمثل أفضل فرصة في العالم.

وشكراً لكم.

جزر مارشال (انظر A/75/PV.3، المرفق 66)

خطاب السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة؛

يسرني أن أشارك اليوم زملائي القادة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. تملك جزر مارشال، التي كانت تحت الوصاية الاستراتيجية للأمم المتحدة سابقا، تاريخاً متميزاً وسجلاً حافلاً مشتركاً مع الأمم المتحدة. واليوم، نجد أنفسنا في عالم يشهد أزمة لم يسبق لها مثيل. وكدول أعضاء في الأمم المتحدة، سوف نخذل نوايا المؤسسين إذا لم نتمكن من التحرك بسرعة لإعادة تعددية الأطراف والتعاون الموجه نحو النتائج.

إن جلسة اليوم لا تتعلق بحلول سياسية منعزلة، بل بالحاجة إلى التزام جديد مجدٍ بالعمل بشكل أوثق، والوصول إلى ما هو أبعد من الانقسامات السياسية البالية.

وبوصفنا دولة جزرية مرجانية منخفضة بدون أرض مرتفعة للجوء إليها، يشكل تغير المناخ تهديدات شديدة ليس فقط لتنميتنا في المستقبل، بل أيضا لجوهر أمننا وحقوق الإنسان التي نتمتع بها وطريقة حياتنا. إن تغير المناخ مسألة عالمية تتطلب حلاً عالميا. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها بلدي لإظهار القيادة في عملنا المتعلق بالمناخ، لا يمكننا أن نفعل ذلك وحدنا. ويجب على جميع البلدان، ولا سيما البلدان المسؤولة عن أكبر قدر من الانبعاثات، أن تفي بوعودها التي قطعتها في اتفاق باريس.

كما أن جائحة مرض فيروس كورنا (كوفيد-19) الحالية عرّضت اقتصادنا الصغير للخطر، وعزلت شعبنا، وما زالت تشكل تهديداً خطيراً لصحتنا. وعلى غرار تغير المناخ، فإن الحلول التي تمكن من الانتعاش المرن والسريع من مرض فيروس كورونا تتطلب التضامن والتعاون العالميين.

وما زالت محيطات كوكبنا ومصائد الأسماك فيه يواجهان تهديدات خطيرة بينما تثير الهجرة مسائل معقدة تتطلب الحوار.

ولمعالجة هذه المسائل العالمية بفعالية قصوى، يجب علينا أن نعيد الالتزام بتعددية الأطراف وأن نقف معاً من أجل مستقبل أطفالنا وأحفادنا المشترك.

لقد رأينا في إرثنا من التجارب النووية مثالا حيث تُخذَل البلدان الأكثر ضعفاً عندما تطغى السياسة على أنشطة الأمم المتحدة. لقد تأسست هذه المنظمة لضمان ألا تصبح الهيمنة العالمية للاستبداديين الأشد بأسا تهديداً على الإطلاق. لذا، فإن اليوم ربما لا يكون احتفالاً بقدر ما هو تذكير حيوي بأننا سنخذل المستقبل إذا لم نتذكر دروس الماضي. وهذه الذكرى السنوية تجبرنا على طرح السؤال التالي: هل سنكون هنا للاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة؟ ونحن نتطلع إلى زملائنا الأعضاء لمساعدتنا على حفظ مكاننا في هذا العالم.

الغابون (انظر A/75/PV.3، المرفق 67)

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية الغابون

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالة،

حضرات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الموقرين؛

حضرات رؤساء الوفود،

السيد الأمين العام،

السيداتُ والسادة،

وفي الوقت الذي تحتفل فيه دولنا الأعضاء بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن أنظار العالم كله تتجه إلينا.

إن شعوب العالم، التي تواجه العواقب الوخيمة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتتطلع إلى العيش بكرامة وأمن، تدقق أكثر من أي وقت مضى في كل قرار من قراراتنا بوصفنا القادة.

ولا بد لهذا العام من الاحتفالات بالذكرى المتسم بالمآسي والاضطرابات المتعددة الأوجه، أن يكون عاما للوعي بتكافلنا.

إذ إنه يتطلب منا رداً متضافراً وجماعياً على التهديدات والتحديات الرئيسية التي تواجه البشرية.

ولا شك أن هذه هي المهمة الأساسية للأمم المتحدة وجوهر المنظمة. تعني "الأمم المتحدة هي التي نصبو إليها"، منبرا للتضامن يحفز وينسق عملنا المتعدد الأطراف من أجل بناء عالم أفضل. وفيما عدا إبراز أوجه ضعفنا والقيود التي تواجهنا، فإن أحد الدروس المستفادة من هذه الجائحة هو أن تعددية الأطراف ليست خياراً بل مطلباً حقيقيا للوعي العالمي.

وبالتالي فإن العالم يقف عند مفترق طرق. والأمر يعود إلينا الآن للاختيار محققين نتائج ثنائية، وهي:

إما أن نمضي قدماً بإيمان وتصميم وتضامن أو أن نطلق العنان للانعزالية الجديدة والفتك، أي أن نفكك هيكل "عيشنا معاً".

ولهذا السبب، وبالنيابة عن الملايين من ضحايا هذه الجائحة، وهذا العدو الخفي، يجب أن نختار في هذا العام الاحتفالي المزيد من العمل، والمزيد من الالتزام، والمزيد من المسؤولية.

ويجب أن يقوم النظام العالمي لما بعد كوفيد-19 على نظام متعدد الأطراف يعزز دور الأمم المتحدة في حفز التعاون الدولي والاستجابة للتحديات العالمية.

ومن ثم فإن اعتماد إعلان بالإجماع يؤكد من جديد إيماننا بتعددية الأطراف والتزامنا بمستقبل الأمم المتحدة، وبالتالي، فإن صـــدى ذلك هو دعوة عاجلة إلى المزيد من شـــمولية الجميع بشـــأن المســـائل الرئيسية المعاصرة.

إن رغبتنا في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة الواردة في خطة عام 2030 يجب أن تشـمل، أكثر من ذي قبل، جميع الجهات الفاعلة ذات الصـــلة وأن تُزيد من أوجه التآزر بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

السيد الرئيس،

ويجب أن تكون "الأمم المتحدة التي نريدها" أكثر عدلاً ووحدةً، وأن تعكس مختلف حقائق السـاحة الدولية. ولهذا، فإن الإصلاح العميق للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أكثر من ضروري، للتكيف مع متطلبات اللحظة في عالم يتغير دائماً.

ولهذا تســتحق أفريقيا أن تحتل مكانتها الكاملة بين الأعضـــاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في أعقاب الموقف الأفريقي المشترك الوارد في توافق آراء إزولويني.

وفي ختام بياني، أود أن أؤكد مجدداً على تمسك بلدي بتعددية الأطراف وأن أشدد على عدم قابلية البشرية للتجزئة. وفي ضوء هذا التصور، قام الآباء المؤسسون لمنظمتنا بوضع الميثاق بوصفه صرحاً للأمن الجماعي والرخاء المشترك.

وفي ضـوء هذه القيم المشـتركة أيضـاً، سـنحقق "الأمم المتحدة التي نريدها"، أي منظمة تعبر عن عالم أكثر عدلاً وأمناً وإنصافاً للشعوب والأجيال القادمة.

وشكراً لكم.

سلوفينيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 68)

خطاب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة، سيداتي وسادتي، الأصدقاء الأعزاء، قبل 75 سنة قالت أمهاتنا وآبائنا "لن يتكرر ذلك أبداً". قالوا "لا" لحرب كاملة أخرى، ووفيات ومعاناة لا طائل منها، لا للميول القومية والمتطرفة، لا لحياة في حالة من عدم اليقين والخوف.

أنا نشأت – وكذلك العديد منكم، في سلام ورخاء، في عالم، مبني على قيم وأفكار مؤسسي الأمم المتحدة. نعم، لقد فشلت الأمم المتحدة في منع جميع النزاعات، ويمكن، بل وينبغي لها، أن تتفاعل في كثير من الأحيان بشكل أسرع وأفضل وأكثر تصميماً. ومع ذلك، علينا أن نتفق على أن العالم أصبح مكاناً أفضل منذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945 بسبب الأمم المتحدة.

ومع ذلك، سيداتي وسادتي،

العالم اليوم مكانٌ مختلفٌ جداً عما كان عليه قبل 75 عاماً. إن عالم اليوم أقل قابلية للتنبؤ به وأقل أمناً مما كان عليه بالأمس.

وفي خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن مجرد احتفالنا بهذه الذكرى السنوية الهامة بهذه الطريقة غير المسبوقة – كل منا من موقعه/موقعها المختلف في العالم، يدل بوضوح على أننا قادرون على التكيف. التكيف للقيام بعملنا المشترك من أجل الإنسانية الواحدة والكوكب الواحد الذي نتشاطره جميعاً.

وأود بالتالي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام سلوفينيا بالتعاون المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك في نطاق عضويتها في الاتحاد الأوروبي ورئاستها له في عام 2021.

ومن الهام، مع أخذ هذا في الاعتبار، إحراز التقدم في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وسيادة القانون، وتحقيق تنمية جامعة وشاملة للجميع ومستدامة لمجتمعاتنا.

إن العالم مترابط ومتداخل بصورة متزايدة. ومما لا شك فيه أن أزمة كوفيد-19 قد أظهرت ذلك.

وعلينا نحن، الأمم المتحدة كمؤسسة، أن نتغير وننمو معه. وإنني على اقتناع بأننا نستطيع أن نتصدى على أفضل وجه للتحديات العالمية من خلال عملنا المشترك.

وقبل 75 عاماً، قام أسلافنا ببناء الجسر الأول. واليوم، عالمنا شبكة ضيقة من الجسور، وأطلب إليكم، من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة، ومن أجل أحبائكم وأنفسكم، ألا تهدموها.

أيرلندا (انظر A/75/PV.3، المرفق 69)

خطاب السيد مايكل هيغنز، رئيس أيرلندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

رؤساءَ الدول ورؤساء الحكومات الموقرين؛

أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

رؤساء الوفود الموقرين؛

السيد الأمين العام،

السيد الرئيس،

عندما أنشئت الأمم المتحدة قبل 75 عاماً، كان العدد القليل من الأعضاء المؤسسين حريصين على ألا تتكرر الأعمال التي أوصلت البشرية إلى أسوء مستوياتها من القسوة والتعذيب والحرب. وعندما انضمت الدول المستقلة حديثاً في الأمم المتحدة، كان من المتوخى عالم ما بعد الإمبريالية الجديد.

وفي حين كانت الأمم المتحدة، في كل فترة، محفلاً للدعوة إلى السلام وتحقيقه، فإنها لم تحقق عالماً يسوده السلام والترابط. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نفكر بانتظام في ما يمكن أن يصبح عليه هذا العالم، من خلال إساءة استعمال السلطة، لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة.

ولا تزال الأمم المتحدة أفضل آفاقنا للسلام، والعمل الموحَّد بشأن المسائل التي نتشاطرها. وتظل الأمم المتحدة الهيئة الوحيدة التي يمكن لجميع الدول أن تعمل من خلالها بشكل تعاوني لإنهاء النزاع والقضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ ودعم حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لا تزال الأمم المتحدة ووكالاتها تتعرض للهجوم، وغالباً من الدول الأقوى.

أليس من الإهانة للإنسانية أننا، في عام 2020، عندما تتوفر لدينا قدرات كبيرة للقضاء على جميع أشكال الفقر البشري، نتقاسم كوكبا مع مئات الملايين من الناس الذين، حتى ونحن نتكلم اليوم، يعيشون في جوع وأمراض يمكن تجنبها، ومحرومين من أبسط حقوقهم الأساسية، ومحرومين من العيش كريم؟

وفي السنوات الخمسين الماضية، فقدنا ثلثي تنوعنا الإيكولوجي، وهو إرثٌ رهيبٌ من جيلنا. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لم يعد خياراً بعد الآن، بل هو شرط لبقائنا المشترك.

ويجري تقويض قدرتنا الفكرية والأخلاقية. لقد نكصنا إلى سياسة الخوف بدلاً من الوعد التحرري لسياسة الممكن. وآل بنا الأمر ليس فقط إلى خسارة خطاب السلام الذي يعتمده ميثاق الأمم المتحدة، بل وأيضا فقدان الكثير مما كان في تطلعاته ومضامينه عالمياً.

وقد جرى التفكير في هذه التراجعات ببصيرة ثاقبة فيما يمكن القول إنه البيان الأكثر صراحة الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة.

وتمثّل كلمات الأمين العام غوتيريش إدانة مدمرة لأخطر انتهاكات الثقة من جانب أقوى دول العالم، وفي الوقت نفسه خطة متماسكة لما يجب معالجته إذا أردنا أن نرى تقدماً بشأن المسائل الرئيسية

المتعددة الأطراف: الحد من أوجه عدم المساواة المسببة للتآكل؛ والمعارضة القوية للعنصرية المتجددة التي لم تتحاشَ تركة الاستعمار؛ والتجارة الدولية غير عادلة التي ترقى إلى مستوى استعمار جديد؛ والحاجة الملحة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة أممنا المتحدة. ولن تنجح في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على السلام إلا إذا كفلنا إتاحة المجال لبزوغ وازدهار فكر جديد ونماذج جديدة للفكر النقدي التي تمس الحاجة إليها.

إن خيارنا واضح وضوح الشمس: أن نغتنم لحظة جديدة للتضامن العالمي، أو أن نسعى إلى الاختباء في ثنايا الإخفاق المنهجي الذي يخذل السواد الأعظم من سكان العالم، وأوصل كوكبنا إلى حافة كارثة إيكولوجية.

لقد حان الوقت الآن ليس فقط لجميع قادة العالم، بل أيضاً للمواطنين العالميين، كي يدافعوا عن قضية مشتركة والالتزام بالاستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بأن نكرس أنفسنا لقضية السلام الشامل؛ وأن نتجنب لغة الخوف والانقسام لصالح لغة الأمل والتضامن والحساسية تجاه الآخر والرعاية والرحمة والعطف؛ وأن نقدم مساهمة إيجابية ودائمة من أجل تحسين حياة شعوبنا وكوكبنا المشترك الضعيف.

”Míle buíochas“ (أشكركم باللغة الإيرلندية). وشكراً لكم.

جنوب السودان (انظر A/75/PV.3، المرفق 70)

خطاب السيد سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

سعادة السفير فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحابَ الدولة رؤساء الحكومات؛

المندوبون الموقرون،

السيداتُ والسادة،

يشرفني أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على انتخابكم وجمهورية تركيا على ترؤس هذه الدورة التاريخية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أود أن أهنئ أعضاء الأمم المتحدة على خدمتهم للإنسانية في السنوات الـ 75 الماضية. لدينا أسباب للاحتفال بهذه الذكرى لأن الأمم المتحدة وأجهزتها أوجدوا لنا العالم الأكثر أماناً من ذي قبل الذي نعيش فيه اليوم.

السيد الرئيس،

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق إمكاناتها في هذا القرن بدون إصلاح في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لتحويل الأمم المتحدة لكي تجسّد موضوع هذه الدورة الخامسة والسبعين – الأمم المتحدة التي نحتاج إليها للمستقبل الذي نصبو إليه.

السيد الرئيس،

ستمكننا هذه الإصلاحات من تنفيذ خطة عام 2030 – أي التنمية المستدامة بوصفها مفتاحاً لبقاء البشرية.

وهناك مجالات عديدة تحتاج إلى إصلاحات من أجل تحسين منظومة الأمم المتحدة. ومن بين هذه المجالات، لدينا إصلاح مجلس الأمن على رأس قائمتنا. ويرجع ذلك إلى أنه بعد 75 عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، تغيرت الحقائق الجيوسياسية في العالم، ولا يزال مجلس الأمن الدولي على حاله. ولا يمكن أن تظل هذه الحالة كما هي بعد الآن، ولهذا السبب أُؤيد طلب الاتحاد الأفريقي الحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن. ويطالب الأفارقة بذلك لأننا أكثر المتضررين من قرارات المجلس.

السيد الرئيس،

أود أن أطلعكم بإيجاز على الحالة الأمنية والسياسية في بلدي. من إنجازات الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (2018) أن وقف إطلاق النار الدائم الذي تضمنه الاتفاق صامد إلى حد

كبير، باستثناء عدد قليل من الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات الرافضة للاتفاق. ويتجلى هذا التحسّن في الأمن في العودة التلقائية لأكثر من 000 300 لاجئ من البلدان المجاورة منذ عام 2017. وعلى الصعيد الداخلي، ينعكس تحسن الحالة الأمنية أيضا في المناقشات الجارية بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية المنشَّطة بشأن طرائق تغيير وضع مواقع حماية المدنيين وتسليمها إلى شرطة جنوب السودان.

السيد الرئيس،

ومع هذه التحسينات في الحالة الأمنية، هناك بعض التحديات التي لا يستطيع جنوب السودان التصدي لها بسبب القيود التي تفرضها الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، نجمت عن حظر الأسلحة الذي جدده مجلس الأمن مؤخرا على جنوب السودان آثارٌ بعيدة المدى على تنفيذ الترتيبات الأمنية في اتفاق السلام المنشّط. ونتوقع أن نُخرِّج القوات الموحَّدة قريبا، ولكن السؤال الذي يتعين على شركائنا الدوليين الإجابة عنه هو كيف ستسلّح الحكومة هذه القوات عندما تُمنع من الحصول على الأسلحة؟

وهكذا، سيدي الرئيس، شكَّلنا حكومة الوحدة الوطنية المنشَّطة، والعمل جارٍ لإنشاء المؤسسات المرتبطة بها. وإنني أدرك التوقعات الضخمة لشعبنا والمجتمع الدولي بشأن وتيرة تنفيذ الاتفاق. وقد دفعتني ضخامة هذه التوقعات مرارا وتكرارا إلى تقديم تنازلات مؤلمة جدا من أجل دفع العملية إلى الأمام. وسأواصل القيام بالشيء الصحيح من أجل السلام، وأحثّ شركاء السلام الآخرين على أن يفعلوا الشيء نفسه.

السيد الرئيس،

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على تأييد عرض حكومتي بالتوسط في النزاع السوداني. ولذلك، يسرني أن أعلن أنه سيوقع، من خلال دعمكم، اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة الانتقالية في السودان والحركات الثورية السودانية بجوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأدعو المجتمع الدولي إلى مساندة الشعب السوداني وهو يشرع في رحلته الطويلة والصعبة لتنفيذ هذا الاتفاق.

شكراً جزيلاً.

إيطاليا (انظر A/75/PV.3، المرفق 71)

خطاب القاضي عبد القوي أ. يوسف

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإيطالية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

نحتفل اليوم بتحقيق نجاح. فقد جعلت الأمم المتحدة الحياة أفضل للمجتمع الدولي. ونحن لا نتجاهل أوجه القصور والنقص في نظامها. وعلى الرغم من ذلك، فقد عملت في كثير من الأحيان على إزالة التوترات الدولية أو الحد منها حتى يمكن إيجاد حلول سلمية للنزاعات، وليتسنى لجدول أعمال العالم الإحاطة علما بأوجه عدم المساواة التي ينبغي معالجتها فيما بين الشعوب وبالطابع المحدود للموارد المتاحة على كوكب الأرض.

إن الرؤية العظيمة التي أدت إلى ميثاق سان فرانسيسكو وإلى هدف عدم تحارب الشعوب أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتفخر الجمهورية الإيطالية بإسهامها وفقا لقيم دستورها.

إن الأمم المتحدة أداة هائلة حيث تحصل فرادى الدول ومبادراتها على شرعيتهما. وكان الانضمام إلى الأمم المتحدة معلماً بارزاً لإيطاليا في عام 1955. وعلى مر العقود، واكبت الأمم المتحدة استقلال العديد من البلدان التي أصبحت من أنصار منظومتها. واليوم، تم إثراء السيناريو الدولي من قبل جهات فاعلة عالمية جديدة وهامة، إلى جانب الدول، وهي منظمات المجتمع المدني. وهذه هي حصيلة السنوات التي أدت إلى تأكيد الحقوق – من الإعلان العالمي في عام 1948 إلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في عام 1974.

وقد تمكنت الأمم المتحدة من تعزيز التفاهم فيما بين الشعوب بقدر أكبر، والاحترام المتبادل، وبالتالي إبعاد منطق المنافسة وتأكيد مبدأ التعايش السلمي والتعاون. فكروا في التزام جميع حكومات العالم ضد الجائحة. ولا يمكن لآليات صنع القرار فيها إلا أن تسترشد بهذه الأهداف وبأوسع مشاركة ممكنة. إننا نواجه خصوماً مفزعين، وتعصباً، وتخلفاً، وتفاوتات، وتغيراً مناخياً. ويجب أن تزداد فعالية مبادرات السلام التي تشكل جوهر إجراءات الأمم المتحدة.

ولكل جيل تجاربه. وقد شهدنا عودة ظهور الأزمات الإنسانية التي أدت بدورها إلى أزمات هجرة، وإرهاب، وسباق تسلح متجدد يحدد التوترات الجديدة ويتحدى الثقة بين البلدان. والدبلوماسية الوقائية، بوصفها إحدى وسائل تجنب النزاعات، هي السبيل إلى الأمام. ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة من إطلاق مبادرات السلام اللازمة وإدارتها.

وبعد مرور خمسين عاما على مؤتمر نيويورك الذي ضم تجمّعا لشباب العالم لمناقشة مستقبلهم، يجب أن يكون العالم الذي نعتزم أن نعهد به إلى الأجيال الجديدة أفضل من العالم الذي ورثناه. إن الأمم المتحدة أداة لتحقيق هذا الهدف لبعث الأمل في مستقبل البشرية.

سيراليون (انظر A/75/PV.3، المرفق 72)

خطاب السيد محمد جلده جالوه، نائب رئيس جمهورية سيراليون

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

سعادة السفير فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

سعادة السيد عبدو أباري، رئيس مجلس الأمن،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

أيها السيدات السادة المحترمون،

أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مسؤولية تسيير أعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وأؤكد لكم دعم سيراليون الكامل خلال فترة توليكم مهامكم.

وأهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأشيد به على قيادته، ولا سيما في هذه السنة من الاحتفالات بالذكرى السنوية واليوبيل الماسي لإنشاء الأمم المتحدة.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

يسرّ سيراليون أن تشارك الدول الأعضاء الأخرى في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الأزمة الصحية العالمية المدمرة وغير المسبوقة التي تترتب عنها آثارٌ اقتصادية واجتماعية حادة، فإن التحدي الذي يواجهنا هو أن نبرز أقوى وأفضل بتوسيع وتعميق الحوار والتعاون عبر الحدود والقطاعات والأجيال.

ولذلك فإن التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف سيحدد مدى سرعة تعافي عالمنا من هذه الجائحة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

قصد الموقعون على الميثاق أن تكون الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. ولذلك، فإن التقيد التام بتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة هو أمر حاسم أكثر من أي وقت مضى. ولكن لا تزال دورات النزاع التي لا تنتهي على ما يبدو، والآثار المدمرة لتغير المناخ وانتشار الإرهاب في التاريخ الحديث، تشكك في فعالية منظمتنا وقدرتنا على تعزيز السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام.

وينبغي أن نأتي بصورة جماعية بأفكار مبتكرة لتعزيز السلام وتحسين مستويات المعيشة للجميع. وينبغي أن ننفذ التدابير الإصلاحية في الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لتحسين كفاءة وفعالية هذه المؤسسة النبيلة.

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

ســـيراليون ملتزمة بتعزيز طموحنا الجماعي وطاقتنا من أجل صـــون الســـلام والأمن العالميين، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكوني موظفـــاً سابقاً في هذه المنظمة النبيلة، أؤمن بالأمم المتحدة. وإنني على ثقة من أننا نستطيع جميعاً أن نعمل معاً على دعم وتحقيق أهدافنا الجماعية، كما هو مُحدد في ميثاق الأمم المتحدة.

توفالو (انظر A/75/PV.3، المرفق 73)

خطاب السيد كاويسا نتانو، رئيس وزراء توفالو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

سيدي الرئيس، أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

بصفتي رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ، يشرفني أن أُلقي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء الـ 14 في منتدى جزر المحيط الهادئ، التي لها حضور في الأمم المتحدة، وهي: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا وبلدي توفالو.

السيد الرئيس،

قبل 75 عاما، نهضت الأمم المتحدة من رماد الألم المروّع والصدمات النفسية التي سببتها الحرب العالمية الثانية. وبإنشاء هذه المنظمة الموقرة، أكدت البشرية على الالتزام بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من خلال التسامح والتعاون اللذين لا يزال يتردد صداهما اليوم.

إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، إنما نؤكد من جديد التزامنا بروح التعاون المتعدد الأطراف الذي يرمز إليه التاريخ المشترك للأمم المتحدة. ومن الهام القيام بذلك، وعلى وجه الخصوص إدراكا للتحديات الجديدة الطويلة الأمد العديدة التي يواجهها العالم. وفي الواقع، نعتقد أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة يجب أن تتمتع بالمساواة في السيادة والصوت، كأساس لتعددية الأطراف.

وتشمل التحديات التي نواجهها أهدافاً طويلة الأجل لعدم الانتشار النووي، والقضاء على الفقر، ومنع النزاعات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن أيضاً مجموعة من التهديدات الحديثة، والتهديدات الإلكترونية، و «الوباء المعلوماتي»، والموجة الجديدة من الشعبوية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتهديد العالمي لتغير المناخ.

ومنذ منتصف القرن العشرين، تدعو دول المحيط الهادئ إلى السلام والأمن في القارة الزرقاء بإدانة تجارب الأسلحة النووية في المنطقة. وعلى الرغم من أن تجارب الأسلحة النووية في المحيط الهادئ قد توقفت بفضل الجهود المتعددة الأطراف، فإن آثار هذه التجارب تركت ندوباً مدمرة لا تزال ظاهرة اليوم في حياة سكان المحيط الهادئ وسبل عيشهم.

ولا يمكن التصدي للتحديات العالمية الأخرى التي نواجهها اليوم، من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تغير المناخ، إلا من خلال تعددية الأطراف هذه. إن الغرض من إنشاء الأمم المتحدة ومبادئها لا تزال ملائمة في تناولها لتحديات العصر.

وفي المحيط الهادئ، يزداد المناخ والمحيطات دفئاً. ومستوى سطح البحر في بلداننا يرتفع بسرعة أكبر من المتوسط العالمي، كما أن المرجان يحتضر. وقد زادت الكوارث، ولا سيما الأعاصير والفيضانات والجفاف من حيث شدتها وتكاليفها. وتم الكشف عن نقاط ضعفنا أكثر جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تهدد اقتصادات منطقة المحيط الهادئ والأمن الغذائي والتحويلات المالية، بينما يظهر

الطابع المتعدد الطبقات للتحديات التي تواجهها منطقتنا. وشـــعوب المحيط الهادئ تقف على خط المواجهة وهي تكافح هذه التحديات اليومية. ولن نتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل دون تعزيز التعاون.

ومثل ملاح المحيطات الذي يسـترشـد بكوكبة ثابتة عبر بحار مجهولة وعاصـفة، يجب أن نظل صـامدين من أجل الوصـول إلى وجهتنا. إن الالتزام بصـالح مشـترك، الوارد في عبارة "نحن شـعوب الأمم المتحدة" يجب ألا يُنتقص أبدا بأي سبيل أو شكل، بل يجب أن يعمق تمكينه وتعزيزه لصالح الجميع.

السيد الرئيس،

إن الاحتفال اليوم يعزز التزامنا بالعمل معاً لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. ولكي نواجه تحدياتنا المعقدة، نحتـاج إلى نظـام دولي قوي قـائم على قواعـد وروح تعـدديـة الأطراف المتـأصـــلـة في جوهر الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين

لإنشاء الأمم المتحدة لأنه يعيد تأكيد التزامنا بالمنظمة والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها وثقتنا فيها. فلنسـتلهم روح التعاون هذه ونحن نواجه المسـتقبل أكثر تصـميماً من أي وقت مضـى على التقدم نحو السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

وشكراً لكم.

لكسمبرغ (انظر A/75/PV.3، المرفق 74)

خطاب السيد كزافييه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام وشؤون العبادة، دوقية لكسمبرغ الكبرى

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

إن الظروف غير العادية التي أحاطت بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تذكرنا بمدى عمق عالمنا، وإن كان لا يتوحد دائماً. فقد تأثرت جميع بلداننا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتشاطر مواطنونا نفس أوجه عدم اليقين والمخاوف؛ كما أنهم يتشاطرون نفس الأمل في أن تتعاون حكومات بلادهم لإيجاد علاج لهذه الآفة العالمية.

إن الأمم المتحدة هي طفل حرب. وكان الهدف من تأسيسها في عام 1945 هو منع الفظائع الناجمة عن النزاعات العالمية من الحدوث مرة أخرى. وقبل خمسة وعشرين عاما، أنشئت عصبة الأمم بنفس الهدف، ولكنها لم تتمكن من معارضة المحرضين على الحرب من الزعماء القوميين. ونحن نعرف إلى أين تقودنا حماقاتهم. دعونا لا نرتكب نفس الأخطاء.

واليوم، يجب أن نعزز المجالات ذات الأولوية في الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات. أولا، السلم والأمن: لا يزال عدد كبير جداً من النزاعات يحصد مئات الآلاف من الضحايا، وفي كثير من الأحيان، لا يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق لمنع هذه النزاعات أو حلّها. ثانيا، حقوق الإنسان: يجب أن نضاعف جهودنا لحماية حقوق الإنسان في وقت يتعرض فيه ملايين الأشخاص للتمييز بجميع أنواعه، ويتعرضون للسجن والتعذيب والقتل. وأخيرا، التنمية، أي حجر الزاوية لعالم أكثر عدلاً: لكي نوزع فوائده على نحو أفضل، يجب علينا أن ننفذ بحزم خطة عام 2030.

وبالإضافة إلى تلك التحديات الثلاثة، هناك أيضا حالة الطوارئ المناخية، التي يتضح بشكل صارخ الأثر المتزايد المترتب عنها على حياة مواطنينا وبيئتنا.

وكل تلك التحديات مترابطة. ولن نتمكن من التصدي لها إلا بتضافر القوى والموارد والإرادة. وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان، ويجب أن نستمر في جعله أكثر فعاليةً، لا يوجد بديلٌ عن تعددية الأطراف. ولكسمبرغ، بوصفها بلداً عانى من الحرب ومن قانون الأقوى، تلتزم دائما بتعددية الأطراف وسيادة القانون. ولهذا السبب كنا من بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة.

وعلى مدى العقود الماضية، تحملنا مسؤولياتنا في الأمم المتحدة، سواء برئاسة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو بعضوية مجلس الأمن. ونأمل أن نواصل التزامنا من خلال عضوية مجلس حقوق الإنسان في المستقبل القريب.

إننا لسنا سادة المستقبل، ولكننا سنتمكن من الارتقاء إلى مستوى تحدياته إذا تكاتفنا وتعاونّا بحسن نية في إطار الأمم المتحدة.

وشكراً لكم.

تايلند (انظر A/75/PV.3، المرفق 75)

خطاب السيد برايوت تشان – أو – تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالتايلندية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك في الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة اليوم.

بدأنا عام 2020 على أمل أن يكون عام احتفالات. وبدلا من ذلك، وُوجِهْنَا بكوفيد-19. ولم يبقَ في تايلند في الوقت الحاضر سوى مائة حالة قيد الدرس، وهو رقم يعكس نظام الصحة العامة القوي في البلد والتعاون الجيد من جانب الجمهور التايلندي. ولكن لا يوجد بلد واحد في مأمن من كوفيد-19 حتى نكون جميعا في مأمن.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في صون السلام من خلال عمليات حفظ السلام في مختلف مناطق العالم. كما تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال مختلف الصكوك الدولية، فضلا عن دفع عجلة التنمية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي هي بمثابة خريطة الطريق اليوم.

وتفخر تايلند بمشاركتها المستمرة في أعمال الأمم المتحدة في جميع الركائز الثلاثة.

أولاً، السلام والأمن: حتى الآن، عمل العديد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التايلنديين، بمن فيهم النساء، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

ثانياً، التنمية: بعد اعتماد فلسفة اقتصاد الاكتفاء أو ما يعرف بـ (SEP) بوصفها نهجنا الإنمائي المحلي، تقود تايلند في الوقت الحاضر التعاون في إطار فلسفة اقتصاد الاكتفاء من أجل شراكة أهداف التنمية المستدامة، وتقف على أهبة الاستعداد لتوسيع نطاق هذا التعاون ليشمل البلدان الأخرى المهتمة؛

ثالثاً، حقوق الإنسان: أطلقت تايلند مبادرات مبتكرة لتعزيز حقوق الإنسان، مثل صياغة قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، التي نحتفل هذا العام بذكراها السنوية العاشرة.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالامتنان أيضاً لأن عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اختارت تايلند لتكون مقرها. وفي هذا الصدد، تكرر تايلند التزامها بأن تكون بلداً مضيفاً جيداً.

وعلى مر السنين، واجه العالم أزمات متعددة. لقد علمنا التاريخ مراراً وتكراراً أن النجاح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تكاتف المجتمع الدولي ونظر إلى ما هو أبعد من مصالح بلد واحد أو قارة واحدة. ولذلك، تعتقد تايلند أن المجتمع الدولي وكل أصحاب المصلحة يتحملون جميعاً مسؤولية مشتركة عن تعزيز الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز التحالفات نحو نظام جديد متعدد الأطراف يلبي احتياجات جميع المواطنين.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم استعداد تايلند للتعاون مع المجتمع الدولي في ضمان أن نبني عالمنا على نحو أفضل وبطريقة مستدامة، وأن يتمتع مواطنوه بسبل عيش أفضل دون أن يتخلف أحد عن الركب.

وشكراً لكم.

سنغافورة (انظر A/75/PV.3، المرفق 76)

خطاب السيد لي هسين لونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

لقد كان العالم يتغير حتى قبل كوفيد-19. وكانت التوترات الجغرافية السياسية تتصاعد. وكانت العولمة تظهر شقوق التفسخ؛ وكانت النزعات الانعزالية والحمائية والانفرادية، تُجابه المؤسسات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي.

وقد زادت أزمة كونفيد-19 من حدة هذه النزعات، ولكنها ذكّرتنا أيضاً بمدى ترابط البلدان وتعاضدها، وبالسبب وراء احتياجنا جميعاً إلى العمل معاً للتغلب على أخطر التحديات التي يواجهها عصرنا.

أهمية تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة.

إن وجود نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وفي صميمه الأمم المتحدة، هو أفضل أمل لنا في بناء بيئة دولية مستقرة. ورغم كل ما فيه من قيود، فقد ساعد على تمهيد الطريق أمام جميع البلدان. فقد أعطت الدول الصغيرة مثل سنغافورة صوتاً، وحصة في المشاعات العالمية. وتستفيد القوى الكبرى أيضاً من بيئة عالمية أكثر سلاماً واستقراراً، وعندما تطلق المبادرات المشتركة من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، فإنها تعزز شرعيتها السياسية وسلطتها الأخلاقية.

ولكن الاتجاهات الأخيرة كشفت أيضاً عن أوجه القصور في المؤسسات المتعددة الأطراف عدم القدرة على تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل الكبرى، والنزاعات التي لا تزال تعصف بالمجتمعات، والملايين الذين ما زالوا يفتقرون إلى فرص الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

ويجب علينا العمل معاً لتحديث وإصلاح مؤسساتنا المتعددة الأطراف – بما في ذلك الأمم المتحدة – للحفاظ على المؤسسات مفتوحة وشاملة للجميع وصالحة للغرض، لتعكس الواقع الاقتصادي والسياسي الحالي، وللاستجابة بفعالية للتحديات المشتركة في عصرنا، بما في ذلك الجوائح، وتغير المناخ، والإرهاب المتطرف، والتنمية المستدامة، والأمن السيبراني. فالدول الأعضاء تتوقع الكثير من الأمم المتحدة، ولا يسعنا إلا أن نعطي الأمم المتحدة قدراً متناسباً من الحرية والموارد والتكليف للوفاء بمهمتها التي تتطلب الكثير.

وعندما تم قبول سنغافورة في الأمم المتحدة في عام 1965، قال أول وزير خارجية في بلدنا، الراحل السيد س راجاراتنام: "على الرغم من الساخرين الذين يركزون الاهتمام على أوجه القصور الكثيرة التي تعاني منها الأمم المتحدة، فإن بلدي يؤمن بمستقبلها، لأنه ببساطة بدونها لا يوجد مستقبل جدير بالإنسانية". ولا تزال هذه المقولة صحيحة حتى اليوم.

ولا تزال سـنغافورة ملتزمة بمسـتقبل الأمم المتحدة والقيم والمثل العليا المكرسـة في ميثاقها. ونحن مصممون أيضاً على العمل مع جميع البلدان، بما في ذلك من خلال منتدى الدول الصغيرة الذي ساعدنا في إنشائه، من أجل تعزيز الأمم المتحدة. أتمنى للأمم المتحدة عيدَ ميلاد سعيد في الـ 75 من عمرها، والعديد من السنوات الناجحة. وشكراً لكم.

فيجي (انظر A/75/PV.3، المرفق 77)

خطاب السيد خوسي فوريك باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

”Bula Vinaka“ (أحييكم بلغة بلدي) من فيجي.

في العاشر من أكتوبر 1970، أصبحت فيجي دولة مستقلة. وبعد ثلاثة أيام، انضممنا إلى هذه الجمعية.

وأتذكر التفاؤل الذي ساد تلك اللحظة؛ ذلك الشعور لدى شعبنا بأن فيجي لديها شيء جيد لتعطيه للعالم وشيء أكبر بكثير لجنيه من المسعى المتعدد الأطراف إلى السلام. وعلى مدى 50 عاماً، كانت مساهمة فيجي في الأمم المتحدة مدفوعة برعاية حقيقية لمن هم أقل حظاً منا، وشغف لا ينضب بحماية عالمنا الطبيعي.

فقد دافع حفظةُ السلامِ الفيجيون عن العزل في أكثر مناطق العالم تمزقاً من النزاعات؛

وكانت دبلوماسية المحيطات لدينا رائدة في قانون البحار للأمم المتحدة الذي كانت فيجي أول من وقع عليه. واليوم، نضيء الطريق نحو الإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها؛

وكانت فيجي أول بلد يصادق على اتفاق باريس، كما كانت أول دولة جزرية صغيرة تقود المفاوضات بشأن المناخ كرئيس لمؤتمر الأطراف الثالث والعشرين. واليوم، نحن من بين الدول الملتزمة بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050.

ولكن في مواجهة التحديات الجديدة والمرعبة، نحن والدول النامية الأخرى مضطرون إلى مشاهدة التقدم الاجتماعي، الذي حققناه بشق الأنفس على مدى عقود، ينتكس منزلقاً من ثنايا قبضتنا الجماعية.

فبعد أشهر من تدابير الإغلاق الشامل المدمر – اقتصاديا وإغلاق الحدود، لا يزال لقاح كوفيد-19 ليس مضموناً سوى لمن يملك دفع تكاليفه. وبعد مرور خمس سنوات على اتفاق باريس، لا يزال من المتوقع أن ترتفع درجة الحرارة العالمية بسرعة هائلة وتتخطى درجتين أو ثلاث أو حتى أربع درجات مئوية، والنظم الإيكولوجية للمحيطات لدينا هي في طور التحمض، وحدث الانقراض الجماعي السادس جارٍ بالفعل.

وأطلب من أي شخص يشعر بالكآبة إزاء آفاق عام 2020 أن يتصور العالم بعد 75 عاما من اليوم إذا استمرت بصيرتنا في خذلاننا.

وقبل 50 عاما، اعترفت فيجي بأن ما حققناه من مكاسب أكبر بكثير مما يمكن أن نعطيه لهذه الجمعية. ولكن هذه الحقيقة المتواضعة ليست حكراً على الدول النامية الصغيرة في العالم بل إن نفس القول ينطبق على أكثر الدول بأساً فيما بيننا. إن كل أمة، كبيرة وصغيرة، لديها فرصة أفضل في مستقبلنا الأفضل بالعمل بروح التضامن. وإذ نسترشد بالأمم المتحدة، فإننا نبني عالماً من السلام. ولكن تحقيق العالم الذي يصل بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، والمحيطات المدارة بشكل مستدام، والمساواة بين الجنسين، والشمولية الرقمية للجميع، والتنمية المنصفة، لا يقل أهمية عن ذلك. ولدينا الوسائل لجعل ذلك العالم واقعاً. يجب أن

نلقى العام الخامس والسبعين من عمر الأمم المتحدة بثبات سياسي لنراها تتطور. ويجب أن تحقق تعددية الأطراف الغرض المنشود مرة أخرى.

وإذا كان القادة قد أعطوا صوتاً وقوة لهذا الغرض، فإن شعبنا وأطفالنا وأطفالهم، سوف يجنون جميعاً أكبر مكسب.

"Vinaka vakalevu" (شكرا جزيلا بلغة بلدي). وشكراً لكم.

أندورا (انظر A/75/PV.3، المرفق 78)

خطاب السيد زافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

يشرّف إمارة أندورا أن تشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. وهي في الواقع فرصـــة للاعتراف بالتقدم المحرز خلال 75 عاماً. إننا نعيش في عالم أكثر أمناً واستقراراً ومساواةً.

وقد أتاح إنشاء الأمم المتحدة المجال لإيجاد سبل جديدة للتعاون عن طريق إنشاء محفل تستطيع فيه الدول أن تتبادل الآراء وتناقشها وتتفاوض وتُسمع صوتها، وتطبق مبادئ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

والأمم المتحدة هي في الواقع مكانٌ لتبادل الآراء سمح بظهور مسارات سلمية لاتفاقات جديدة ومنع نشوب نزاعات معينة. وهي محفلٌ يمكن فيه لجميع الدول أن تعبر عن نفسها وأن يُصغى إليها.

إن عدم اســتقرار التوازن بين الحوار والســياســة والمبادرات وقائمة المســائل التي لا تزال متنامية ويتعين معالجتها يكشف عن الصعوبات الهائلة التي نواجهها، بطبيعة الحال، وكذلك عن قدراتنا التي لا غنى عنها في ضوء المناخ الحالي والأزمة الصحية.

ويتطلب المشـــهد العالمي أن تكون لدينا جميعاً ثقة في الأمم المتحدة، ويتطلب منا أن نكون على اســتعداد للعمل مع المنظمة المتعددة الأطراف بلا منازع. ويجب أن نعطي الأمم المتحدة الوســائل اللازمة للتصدي للتحديات الراهنة.

ويمثل اعتماد خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 أحد الانتصــارات الرمزية للإرادة الدولية للعمل على تحقيق أهداف واضحة وملموسة تؤدي إلى عالم أكثر مساواةً وإنصافاً واستدامةً في المستقبل.

وبطبيعة الحال، فإن خريطة الطريق المشـــتركة لخطة عام 2030 بعيدة كل البعد عن التحقيق، ولكن يجب ألا نفشل.

وفي عالم يزداد ترابطاً، فإن تعددية الأطراف وخطة عام 2030 ســيجعلان من الممكن التصــدي للويلات الحالية، حيث إن الأزمة الصـــحية العالمية يجب ألا تعني أن ننســـى التهديدات المميتة الأخرى التي نواجهها.

وفي الواقع، إذا لم يتم حلّ مشكلتي الجوع والنزاع المسلح في العالم، فسيمنعاننا من تحقيق أي من أهداف التنمية المســتدامة. وتعمل الأمم المتحدة منذ أكثر من ســبعة عقود على إنهاء النزاعات المســلحة والتخفيف من آثارها، فضـــلا عن مكافحة الجوع في العالم، مما يمكّن الناس من البقاء على قيد الحياة. لقد حان الوقت الآن للمضي إلى أبعد من ذلك.

ولا يمكننا أن نغفل التعديلات التي يجب أن تُدخل في إطار الهيئات المتعددة الأطراف. ويجب أن نعمل معا لضـمان قدرة هذه الهيئات على التكيف مع التحديات التي تطرحها الأحداث الجارية، وأن تثق هذه

الهيئات في المجتمع المدني والشباب على وجه الخصوص وتعترف بدورهم. ويجب أن تكون تلك المنظمات قادرة على معالجة شواغلهم والاستجابة لهم بشكل مباشر.

وأعتقد أنه لا غنى عن إتاحة حيز أكبر للشباب للتعبير عن أهدافهم. لقد ناضل الشباب وبرزوا في مكافحة تغير المناخ والتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية، في جملة أمور. وأثبت الشباب أن لديهم القدرة على تغيير الأمور. ومن مسؤوليتنا وواجبنا تعزيز التزامهم وأفكارهم وحيويتهم.

وهذه المشاركة الحازمة والتعددية ستمكننا من مواصلة السير على الطريق الممهد بمُثُل الأمم المتحدة، بما في ذلك ضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وأندورا ملتزمة تماماً بذلك الهدف.

وشكراً لكم.

هيلينية (انظر A/75/PV.3، المرفق 79)

خطاب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيداتُ والسادة،

عندما اجتمع ممثلون من 46 بلداً – بما في ذلك بلدي – في سان فرانسيسكو في حزيران/يونيه 1945، وُوجهوا بعالم مزقته ست سنوات من الحرب. وقد تم الحفاظ على الحرية والديمقراطية وسيادة القانون، ولكن بتكلفة بشرية تفوق التصور. ولهذا السبب، فإن ميثاق الأمم المتحدة الذي وقّع عليه المندوبون في ذلك العام كان يستند إلى ثلاثة أهداف أساسية هي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وإذ نقف هنا اليوم، متحدين في تصميمنا على مواجهة مجموعة جديدة ومتطورة من التحديات لطريقة حياتنا، فإنني فخور بأن أقول إن اليونان تشارك المجتمع العالمي في الاحتفاء بتلك القيم في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة، التي ولدت من كابوس حي، تبرز اليوم بوصفها منارة للأمل ومثالاً حقيقياً للتعاون العالمي. ولا يمكن إنكار مساهمة الأمم المتحدة في حفظ السلام، وبناء السلام، ومنع نشوب النزاعات. فقد أُنقذ عدد كبير جداً من الأرواح بسبب إجراءات الأمم المتحدة. وقد وفّرت هذه المؤسسة العالمية المتطورة الملجأ والرعاية والحماية للملايين من الأشخاص، الذين اضطروا للنزوح الداخلي أو أجبروا على عبور الحدود سعياً إلى الأمان.

إن اعتماد خطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة رفع طموحنا المشترك وارتقى بنا كمنظمة إلى مستوى جديد، وهذا هو الصواب. لا بد أن ندعم بإخلاص الإصلاحات الجارية لنظام الأمم المتحدة الإنمائي.

والأمم المتحدة هي بالطبع أداة قوية للتغيير. والأمر متروك لكل عضو في المجتمع الدولي للاستفادة من الإمكانات المتاحة لنا جماعياً. أولاً، يجب أن نعزز التزامنا بتعددية الأطراف حيث تأتي الأمم المتحدة في صميمها.

ويأتي التمسك بالقانون الدولي في صميم تعددية الأطراف تلك. إن حماية احترام حقوق الإنسان، والحد من الأسلحة على الصعيد الدولي، وعدم الانتشار، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والسلام والأمن الدوليين، هي جميعا قيم تعددية الأطراف في عامنا هذا حيث نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هي تذكير متبصر بسبب نجاح تعددية الأطراف، وسبب قيام الحاجة الماسة إليها. ويكتسي الدور القيادي للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على وجه الخصوص، أهمية بالغة في هذه المرحلة. هذا هو السبب في أنه حان الوقت لنا أن نبدأ العمل على بنيان صحي في جميع أنحاء العالم. ويمثل تحقيق المساواة في الحصول على اللقاحات وعلاج كوفيد-19 دون عوائق من أجل صالح الصحة العامة العالمية عنصرين أساسيين في تأسيس البنيان الصحي الجديد في المستقبل.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، ما برحت تساعد العالم على التغلب على التحديات التي لم يكن بوسع فرادى الدول الأعضاء، مهما كانت قوتها، أن تتصدى لها بمفردها. وظل هذا صحيحاً حتى مع نشوء تحديات جديدة، وتبلور مسائل جديدة في واقعنا العالمي. والمسائل التي نواجهها لا تغدو أسهل.

والمستقبل المتوقع صعب للغاية. لكنني ما زلت متفائلاً. ومعاً، كما فعلنا من قبل، لا يمكننا حل هذه المشاكل فحسب، بل أيضاً تمهيد الطريق من أجل عالم أفضل للأجيال المقبلة. وأقول لكم جميعاً اليوم إن المستقبل الذي نصبو إليه ينعكس في الأمم المتحدة التي نحتاج إليها، وهي الأمم المتحدة التي ينبغي لنا أن نواصل بناءها بلا كلل.

بابوا غينيا الجديدة (انظر A/75/PV.3، المرفق 80)

خطاب السيد جيمس ماراب، عضو البرلمان ورئيس الوزراء ووزير شؤون بوغانفيل في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أشارك أسرة الأمم المتحدة اليوم، وباسم حكومة بلدي وشعب بابوا غينيا الجديدة، إذ نقف صفا واحدا وقلبا واحدا، ليس فقط للاحتفال بهذه المناسبة الخاصة، ولكن أيضاً لنشيد بهذه الأمم المتحدة، بوصفها حجر الزاوية في سعي البشرية جمعاء إلى السلام والكرامة والحرية والرفاه، وإنقاذ أنفسنا من ندوب اللاإنسانية، والحرب والإرهاب.

سيدي الرئيس، أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

إننا نجتمع على خلفية جائحة كوفيد-19 التي لم يسلم من أثرها المأساوي أي بلدٍ من بلداننا، وستظل الآلام والمعاناة التي فرضتها محسوسة لسنوات عديدة. ونتضامن معكم جميعاً وننقدم بتعازينا بالضحايا الكثيرين لهذا الفيروس الخبيث، ونعرب عن مواساتنا وتعاطفنا.

لقد عزَّز مرض فيروس كورونا السبب في أن تعددية الأطراف والدور المحوري للأمم المتحدة لا يزالان غير منقوصين. وربما تغير العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة. غير أن تلك الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة هي أهداف صحيحة وملحة أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن نبقيها نصب أعيننا.

سيدي الرئيس،

تصورا عالماً بدون الأمم المتحدة. أين سنكون؟ بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، بوصفها بلدا صغيرا مثل كثير من البلدان الأخرى بظروفها الفريدة وتطلعاتها والتحديات التي تواجهها، فإن الأمم المتحدة، على الرغم من أوجه قصورها، هي منارة أمل لنا وصديقةٌ حقاً. ويستند ذلك إلى علاقة قوامها الثقة المتبادلة والشراكة العملية.

لقد مضى الآن على شراكة بلدي القوية والمستحبة والبناءة مع الأمم المتحدة خمسة وأربعين عاماً، من تمكيننا من الولادة كدولة تضم ألف قبيلة إلى تعزيز الدعم والمساعدة ذات القيمة المضافة والتكميلية لأولوياتنا الوطنية في مجالات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وبناء السلام المستدام وحماية البيئة ومكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وبناء القدرات. إن بصمات الأمم المتحدة باديةٌ بجلاءٍ في بلدي: من حدقة طفل صغير واسع العينين يتلقى تحصينات ضد شلل الأطفال والحصبة من اليونيسف إلى امرأة محطمة بسبب العنف القائم على نوع الجنس تجد من تستند عليه في هيئة الأمم المتحدة

للمرأة، إلى مزارع يقدّر الطاقة المتجددة، ومن الدعم إلى الاستثمار في ريادة الأعمال في الريف والتجارة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سيدي الرئيس

تقوي شراكتنا مع الأمم المتحدة تفاؤلنا بمستقبل أفضل. وبهذه الروح، أؤكد اليوم بقوة دعم حكومتي للأمم المتحدة ومبادئ ومقاصد ميثاقها والتزامها بها. كما أود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة على الدعم والمساعدة الاستثنائيين المقدمين لبلدي على مر السنين، ولا سيما المنسق المقيم وفريقه. ويمكنكم مواصلة الاعتماد على دعمنا.

سيدي الرئيس

وفي الختام، أن أغتنم هذه المناسبة،، لأشيد، باسم حكومتي، إشادة خاصة بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الذين جادوا بأرواحهم من أجل الإنسانية جمعاء، حتى لا ننسى.

شكراً جزيلاً جميعا على حُسنِ إصغائكم.

بربادوس (انظر A/75/PV.3، المرفق 81)

خطاب السيدة ميا أمور موتلي، مستشارة الملكة، وعضو البرلمان ورئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس.

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

الأصدقاء جميعاً،

فيما نجتمع – أو لكي نكون أكثر دقة – ونحن نجتمع في هذا الفضاء الافتراضي الغريب وغير الشخصي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، هناك حاجة ماسة إلى أن يتوقف مجتمعنا الدولي ليفكر. أن يتوقف، لبرهة فقط، ويفكّر بعمق فيما نحتاج إلى عمله وما ينبغي القيام به لتحقيق الغرض المنشود. فكروا، استشيروا ثم كونوا مستعدين لاتخاذ الإجراءات.

وإذ تبلغ الأمم المتحدة هذا المرحلة الهامة، من المناسب بالتأكيد أن نفكر بشكل جماعي في إنجازات المنظمة في تعزيز السلام والأمن، وفي الحد من الفقر، وفي الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية. ولا يمكن إنكار أهميتها، وقيمتها للبشرية اللتين لا تُقدَّران بثمن. ولكنها كلمات كثيراً ما يمكننا نسيانها بسهولة، ببساطة لأننا لا نفكر في كثير من الأحيان في الأشخاص الذين تصفهم الكلمات.

ومع ذلك، وخاصة في هذه اللحظة التي تشهد اضطرابات لم يسبق لها مثيل، لا يوجد وقت للاكتفاء بالتهنئة الذاتية على ما حققناه معاً. وبدلاً من ذلك، يجب أن نعترف بالواقع الذي نواجهه الآن – مهما كان مؤلماً – وهو أن العالم الذي تعهدت 51 دولة عضواً مؤسسة في الأمم المتحدة بإنقاذه من رماد الحرب قبل ثلاثة أرباع قرن تقريبا، يقف مرة أخرى، كما قلت خلال العامين الماضيين، على حافة الدمار. والآن لدينا قبضة عدو جديد متفشٍ، هو جائحة كوفيد-19، لنضيفه إلى ما ناقشناه في العام الماضي وفي العام الذي سبقه، ناهيكم عن ذلك التهديد الوجودي القاتل بنفس القدر الذي ذكّرنا به اجتماع العام الماضي إلى حد كبير – أزمة المناخ.

وقد تجلت جائحة مرض فيروس كورونا في شكل العاصفة المثالية التي تهدد بتعطيل بل وعكس مسار المكاسب الإنمائية التي حققها المجتمع العالمي خلال 75 عاماً من الجهود التعاونية المستمرة. ومما لا شك فيه أنها قد أدت إلى عرقلة التقدم المحدود الذي استطاعت الدول النامية، مثل دولنا في منطقة البحر الكاريبي، إحرازه أو كانت تضع نفسها على مسار إحرازه وتنفيذه في خطة عام 2030، كما عرّضت للخطر قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار مهلة التنفيذ النهائية الممتدة لـ 10 سنوات ما لم يكن هناك تدخل لتثبيت مسارنا حتى تلك المرحلة. وقبل كل شيء، ألحقت الجائحة خسائر فادحة بملايين الأسر في جميع أنحاء العالم. وللأسف، فقدنا بالفعل ما يقرب من مليون شخص.

ووفقاً لرئيس البنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن 100 مليون شخص إضافي قد دُفعوا بالفعل إلى براثن الفقر، ونحن نرى ذلك هنا في منطقة البحر الكاريبي مع ما شهدناه باعتباره أحد أكثر المناطق المعتمدة على السفر والسياحة في العالم. ومستويات البطالة أعلى مما كانت عليه منذ عقود، ونحن نواجه احتمالات كارثية للدخول في فترة طويلة من الكساد الاقتصادي العالمي. تتزايد عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

بوتيرة هائلة. إن أوجه الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولنا قد كُشفت، يا أصدقائي، بتفصيل دقيق.

وكما قال الأمين العام وأوضح ذلك بشكل قاطع، فإن الجائحة تهدد بتفاقم أوجه عدم المساواة في جميع جوانب الحياة وتقويض الحقوق والحريات الأساسية التي نعتز بها. إن الحصول على الدخل الأساسي، فضلا عن المنافع العامة – الرعاية الصحية والتعليم والسلع الأساسية – جميعها معرضة للخطر. ولذلك، ترحب بربادوس بدعوة الأمين العام غوتيريش حسنة التوقيت إلى عقد اجتماعي جديد لمواجهة الفجوات المتزايدة في الثقة بين الشعوب والمؤسسات والقادة، وإلى التوصل إلى اتفاق عالمي جديد أكثر شمولا للجميع، يعترف بمستويات التنمية المختلفة بين البلدان، ويؤمن مستقبلاً أكثر ازدهاراً للأجيال المقبلة.

ونؤيد بقوة الدعوة إلى عقد اجتماعي جديد، حيث إننا قبل 30 عاماً تقريبا أنشأنا في بربادوس شراكتنا الاجتماعية الخاصة على أساس نفس الفرضيات التي قدمها الأمين العام. وأقول لكم، بدون تلك الشراكة الاجتماعية بين الحكومة وقطاع العمل والقطاع الخاص، ومؤخرا القطاع الثالث – بدون تلك الشراكة الاجتماعية، والعمل معا للمشاركة في الأوقات الجيدة والمشاركة في الأوقات العصيبة، بدون ذلك، ما كان بلدي ليكون على ما هو عليه اليوم، ولا سيما في مكافحة التحديات الأخيرة المتمثلة في الموت والمناخ وبالطبع الآن، الجائحة.

أما بالنسبة للصفقة العالمية الجديدة، فإنها ستظل حلماً بعيدَ المنال ما لم نتحلى نحن القادة بالشجاعة للاعتراف بحقيقة غير مريحة ولكنها واضحة والتصرف على أساسها، وهي أن اللُحمة التي كانت تجمع الأمم معا في عام 1945 في أعقاب حرب عالمية مؤلمة لن تكون بعد الآن اللُحمة التي يمكن أن تحافظ على تماسكنا في مواجهة التحديات الجديدة الهائلة للقرن الحادي والعشرين؛ وأقلها حدةً هذه الحرب الجديدة التي تشنها جائحة كوفيد-19. لم تكن على الطاولة آنذاك سوى 51 دولة، أي أقل من ثلث الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة اليوم. ولم يكن للسواد الأعظم من الدول النامية لا مقعد ولا رأي. ومعظمها لم يكن قد نال استقلاله بعد، واتخذت القوى الاستعمارية في ذلك الوقت قرارات أساسية بشأن الأمن العالمي والنظام الاقتصادي والمالي، نيابة عنها وعنا، ولكن ليس بالضرورة في مصلحتنا الفضلى.

وهكذا إذا كان لـ كوفيد-19 من جانب مشرق، فلا بد أن تكون هذه الفرصة الفريدة من نوعها التي تتيحها لنا الأزمة لإعادة تصوّر جميع نماذج التنمية القائمة في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ووضع سياسات مبتكرة لأوقات جديدة وغير مسبوقة وإطار جديد للحكم. ولئلا ننسى، فإن ما يُعرف عادة بالبنك الدولي تأسس في عام 1944 باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وكانت إعادة الإعمار والتنمية في أوروبا المدمَّرة أولوية في عام 1945. ومن المؤكد أن إعادة بناء الاقتصادات التي حطمتها جائحة كوفيد-19 أصبحت أولوية الآن. ولئلا ننسى، وُجد التمويل في شكل خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا، وأُعطيت بريطانيا المدينة بسبب الحرب حيزاً مالياً لأكثر من 50 عاماً من خلال القروض الثنائية وخطوط الائتمان بأسعار فائدة منخفضة للغاية. ومن المؤكد أن الأمر لا يتجاوز قدرة المجتمع الدولي على وضع آليات لإعادة جدولة الديون المتصلة بـ كوفيد-19 وتمييزها والتعامل معها بواقعية بعيدة النظر كتلك التي أُظهرت آنذاك تجاه الديون البريطانية. وفي غياب هذا النهج، يا أصدقائي، من الواضح أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقتنا والعديد من الدول الجزرية الصغيرة ستكون غير مستدامة، ولن يكون هناك حيزٌ ماليٌ لبناء القدرة على الصمود التي نحتاج إليها ونحن نقف في الخط الأمامي لأزمة المناخ.

وبالفعل، تجد الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدي، أن علينا إعادة هندسة بناء أمتنا في عالم يتسم بازدياد عدم الاستقرار وعدم اليقين. إن الأمور التالية تُخضِع عزم الأفراد والشركات والحكومات للاختبار: تداخل وقائع الجائحة وارتفاع مستويات الديون؛ والانهيار الكبير في الإيرادات والعمالة في أعقاب الإغلاق شبه الكامل لقطاع السفر والسياحة؛ وعواقب أزمة المناخ المستمرة، ليس الأعاصير فحسب ولكن أيضاً الجفاف وطحالب سرغاسوم؛ والفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع التي تهددنا، لا سيما في نظمنا التعليمية إذا لم ننفق الأموال غير المتوفرة لدينا لتزويد الأطفال بالحواسيب اللوحية التي يحتاجون إليها؛ وإغلاق العديد من الشركات (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)؛ وتعطيل سلاسل الإمداد وتأثير ذلك على الأمن الغذائي. وبلغة مبسَّطة، ضعفنا الكامن أمام الظروف التي ليس نحن سببا لها يبقينا على الحافة ويبقينا نكافح من أجل البقاء في عالم اليوم. ونحن، باعتبارنا دولا جزرية صغيرة متوسطة الدخل، بحاجة إلى حيزٍ مالي. ونحن بحاجة إلى حيز سياساتي. ونحن بحاجة إلى الابتعاد عن التعريفات التعسفية التي لا تشمل وضعنا بشكل مناسب.

وإذ تبلغ الأمم المتحدة سن الخامسة والسبعين، نادراً ما كانت قيمة تعددية الأطراف أكثر وضوحاً، أو الحاجة إليها أكثر إلحاحيةً أو مستقبلها أكثر تعرضاً للهجوم. وبالنسبة لمن تكلموا باسمنا في الماضي والذين عقدوا العزم على أن أصواتنا يجب أن تُسمع اليوم وأن مقعدنا على الطاولة يحظى بالاحترام، فإن الأمم المتحدة تظل الضامن الذي لا غنى عنه لهذا الحق. وبالنسبة لمجتمع عالمي في حالة يرثى لها، فإن عواقب الانقسام والتقاعس مدمرة للغاية بحيث لا يمكن تصورها، ونحن نشهد بالفعل العلامات المبكرة على غياب تلك القيادة العالمية.

والآن ليس الوقت المناسب كي يلجأ القادة والبلدان إلى التصرفات والإجراءات الانفرادية التي تُظهر القوة والبأس على حساب التعاون؛ وعلى حساب بناء عالم أكثر شمولاً يعترف بمختلف مراحل التنمية ويوفر فرصاً للجميع للعيش بكرامة وفي سلام ورخاء. وكما أن البشر مختلفون، ولكنهم جميعا بشراً، فإن البلدان مختلفة، ولكن جميعها ذات سيادة – تلك التي تشارك هنا على الطاولة اليوم. ولكن الآن هو بالتأكيد الوقت الذي يجب أن نجتمع فيه، كدول متحدة حقاً، ومن أجل هدف مشترك، لبناء عالم أفضل.

أولا، فلنعد تصور عالمنا ثم لنبنه بطريقة مستدامة ومرنة. وهذا ما فعلته جائحة كوفيد-19 لنا؛ إعلامنا بأننا في الحقيقة مترابطون. فلنقم أيضا بمبادرة قيادية عالمية جديدة – متجذرة في القيادة الأخلاقية – لا تشمل أصوات الدول القومية فحسب، بل أيضا أصوات تلك المؤسسات والأفراد على الصعيد العالمي الذين يمكنهم أيضا المساعدة في مد يد العون لإصلاح السلوك الذي يهدد خطة عام 2030، وتحقيقنا لأهدافنا الإنمائية المستدامة، والذي يهدد على قدم المساواة ويقوّض القيم التي نعتز بها كثيراً – تلك التي تتجلى في ميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن للعالم أن يفعل ذلك معا كما فعل قبل 75 عاماً – من أجل مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا وأطفالهم.

وشكراً لكم.

إثيوبيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 82)

خطاب السيد أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة، السيدُ الرئيس،

قبل خمسة وسبعين عاماً، وضع مؤسسو الأمم المتحدة رؤية لإنقاذ الأجيال المقبلة من لعنة الحرب، وإتاحة مستويات معيشية أفضل. ومع مثل هذه الرؤية الكبرى، لم تتمكن الأمم المتحدة من تجنب حرب عالمية مأساوية أخرى فحسب، لكنها تقدم الآن للبشرية أيضاً الدعم الذي تشتد الحاجة إليه.

ونحن ندين بالامتنان للرجال والنساء الشجعان الذين يعملون في مختلف المناصب في منظومة الأمم المتحدة – من أجل النهوض بالسلام، والإسهام في حل النزاعات، وتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها لإنقاذ الأرواح.

السيد الرئيس،

ونحن بالطبع لسنا غافلين عن التحديات التي تواجهها المنظمة وأوجه القصور العديدة للمنظمة، التي ستواصل إثارة المناقشات والنقاش فيما بين صانعي السياسات والعلماء والجمهور الأوسع نطاقاً. وفي مواجهة التحديات الجديدة وغير المسبوقة، تتعرض الأمم المتحدة بالفعل لضغوط هائلة من أجل تحقيق نتائج أفضل. ولهذا السبب، يتعين عليها أن تتطور وتتكيَّف مع الحقائق العالمية الجديدة لكي تجعل نفسها ملائمة للغرض المنشود.

السيد الرئيس،

لقد كان عام 2015 حقاً عاماً هاماً بالنسبة للأمم المتحدة مع اعتماد مجلس الأمن والجمعية العامة للقرارات المتزامنة التي كانت تمثل معلماً بارزاً، مما أعاد شعورا كبيراً بالأمل والتفاؤل بتعددية الأطراف.

غير أن هذه الإنجازات تتعرض الآن لتهديد خطير ستمثل في الانتكاس بسبب التوترات الجغرافية – السياسية المتصاعدة. وفي الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى قيادة عالمية وإجراءات جماعية لمواجهة التحديات المعقدة، فإن المواجهة المستمرة في مجلس الأمن تقوض مصداقية الأمم المتحدة والجهاز.

وهذا الأزمة تدعم أيضاً الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وتكيّفه مع الحقائق العالمية الراهنة. وإلى جانب هذا، نعتقد أن الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا لا بد من تصحيحه أيضاً من خلال التمثيل الكافي.

السيد الرئيس،

كما تباطأ التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة بسبب كوفيد-19، الذي أثقل كاهل النظم الصحية في جميع أنحاء العالم وتحدى الاقتصاد العالمي. ولا يمكن إنكار العبء على البلدان الأفريقية نتيجة لذلك.

ولهذا السبب تحتاج أفريقيا إلى مجموعة من الحوافز إما في شكل حشد رأس المال، أو تخفيف عبء الديون أو إعادة الهيكلة، أو دعم القطاعات الاجتماعية. وفي ضوء ذلك، ما فتئنا نشجع بلدان مجموعة العشرين على تقديم مجموعة فعالة من الحوافز الاقتصادية.

وما من بلد، كبير أو صغير، قادر على التصدي لمثل هذه الأنواع من التحديات العالمية وحده، فهي تتطلب بالتأكيد حلولاً عالمية. ومن هنا، فإن الحاجة تدعونا جميعا إلى إعادة تأكيد إيماننا بتعددية الأطراف ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

لا تزال إثيوبيا، بوصفها عضوا مؤسساً للأمم المتحدة، من أشد المؤيدين لمبدأ الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن فخورون للغاية بمساهمتنا الطويلة والهامة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الأيام الأولى للمنظمة.

كما أن إثيوبيا ملتزمة التزاماً كاملاً ببرنامج الأمم المتحدة للتحول المتمثل في ضمان التنمية المستدامة للجميع في كوكب آمن ومأمون. ولم نبرح أيضاً نستجيب للدعوة إلى العمل المناخي من خلال مبادرتنا للتركة المراعية للبيئة، التي هي جزء من جهودنا لبناء اقتصاد مراعٍ للبيئة وقادر على التكيّف مع تغير المناخ.

وعلى مدى العامين الماضيين، بذلنا أيضاً كل جهد ممكن لفتح الحيز السياسي وتعزيز ممارسة الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وليس لدينا أي وهم بأن هذه ستكون رحلة سلسة، وأن هناك تحدياتٍ قاسية على طول الطريق. وأطمئنكم إلى أننا ما زلنا ملتزمين بهدف إرساء الديمقراطية، وسنتابع جهودنا الإصلاحية بكل ما هو ضروري من التزام سياسي لتحقيق انتقال ناجح وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

وختاماً، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن الأمل في أن تكون هذه المناسبة بمثابة شحذ لجهودنا الجماعية لمواجهة أهم تحد في عصرنا – وهو إقامة مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة في نظام عالمي مستقر. وستظل إثيوبيا ملتزمة بالمُثُل العليا للأمم المتحدة.

وشكراً لكم.

دانمرك (انظر A/75/PV.3، المرفق 83)

خطاب السيدة ميتي فريدريكسن، رئيسة وزراء الدانمرك

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

المندوبون الأعزاء،

نحتفل اليوم بتأسيس الأمم المتحدة قبل 75 عاماً. ولم تكن المنظمة أكثر أهمية على الإطلاق. إننا نواجه تحدياً مدمراً جديداً – جائحة عالمية أودت بحياة الكثيرين بوحشـــية لا تعرف حدوداً. ويجب أن نقف صفاً واحداً معاً ونستخدم هذا الفصل المظلم كفرصة للدفاع عن تعددية الأطراف وعن النظام الدولي القائم على القواعد، مع قواعد وحقوق عادلة وشفافة يحترمها الجميع، وتنشيط وتعميق التعاون والتضامن الدوليين، وإعادة البناء على نحو أفضل وبصورة أكثر مراعاة للبيئة، بجعل الانتقال الأخضر حجر الزاوية في جهود الانتعاش العالمي.

ولتحقيق الرؤية، علينا أن نعمل معاً. إن الأمم المتحدة ليست أكثر من مجموع أجزائها ولا يمكن أن تكون أكثر من ذلك أبداً. إننا بحاجة إلى أمم متحدة فعالة تكون جاهزة وقادرة على التصـــدي للتحديات العالمية، ســـواء كانت تطرحها الأمراض أو تغير المناخ أو فقدان التنوع البيولوجي أو الفقر أو النزاعات أو التكنولوجيا.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تحقق النتائج المطلوبة على أرض الواقع. ولا حاجة إلى مخطط جديد. فلدينا بالفعل أهداف التنمية المســـتدامة، وخطة عام 2030، واتفاق باريس، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد حان الوقت لتعميق تنفيذها وإحداث تغييرٍ حقيقيٍ.

والشـــراكات هي المفتاح، ومن الضـــروري إقامة التحالفات التي تتجاوز نطاق الدول بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الفاعلة من غير الدول، والتي لديها القدرة على تقديم التمويل والابتكار والتكنولوجيا، من أجل إحداث التغيير.

وتشـــيد الدانمرك بالأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش على جهوده في إصـــلاح الأمم المتحدة وجعلها ملائمةً للغرض وأكثر فعاليةً. لقد كانت الدنمارك من بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة قبل 75 عاماً. وما زلنا هنا وملتزمون ببذل جهود جماعية باعتبارها الحل الوحيد لإيجاد عالم أكثر أمناً واســـتدامة. ويمكن للأمم المتحدة والأمين العام الاعتماد على الدعم المســـتمر من الدانمرك. فنحن بحاجة إلى الأمم المتحدة التي تضعنا نحن الشعوب في قلب جهودها اليوم وعلى مدى السنوات الـ 75 القادمة.

مالطة (انظر A/75/PV.3، المرفق 84)

خطاب السيد روبرت أبيلا، رئيس وزراء جمهورية مالطة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الأمين العام،

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

من الهام للغاية أن العالم في الوقت الراهن تعصف به جائحة عالمية، وأننا نجتمع معا من خلال وسائل افتراضية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ففي غضون أسابيع، تجلت الجائحة كأكبر تحد عالمي في تاريخ الأمم المتحدة. وكما يرد في الإعلان الختامي الذي نؤيده اليوم، "فما من منظمة عالمية أخرى لها من الشرعية ومن القدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي والتأثير على صعيد وضع القواعد ما يضاهي ما تتمتع به الأمم المتحدة. وما من منظمة عالمية أخرى قادرة على أن تبث في نفوس عدد كبير جداً من الناس الأملَ في إيجاد عالم أفضل ولا باستطاعتها الوفاء بوعد المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً. وإنه لمن النادر أن تشتد الحاجة إلى تضافر البلدان كافة للوفاء بعهد الاتحاد بين الأمم لتكون أكثر إلحاحاً مما هي عليه الآن."

السيد الرئيس،

واليوم، في 21 أيلول/سبتمبر، تحتفل مالطة بمرور 56 عاما على نيلها الاستقلال، ولكن ما تجدر ملاحظته أيضاً هو أن مالطة أصبحت العضو الـ 114 في منظمة الأمم المتحدة في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1964، بعد أسابيع قليلة فقط من نيل الاستقلال. ولدى رفع العلم، أبرز رئيس وزراء مالطة آنذاك، الدكتور جورج بورغ أوليفييه، موقعَ مالطة بين الشرق والغرب، وأوروبا وأفريقيا، وتحدث عن تطلعات مالطة إلى التنمية السلمية. والآن وقد أخذت مالطة مكانها فيما بين الأمم الحرة، تعهد رئيس الوزراء بمساهمة مالطة في تحقيق السلام العالمي بـ"روح التصميم البطولي، دفاعاً عن المفاهيم التقليدية للحرية والحضارة"، التي ميَّزت تاريخ مالطة الطويل.

وكتجسيد لالتزام مالطة المبكر بتعددية الأطراف، أرسلت مالطة سفيراً مقيما لدى الأمم المتحدة حتى قبل أن تفعل ذلك إيطاليا وليبيا، أقرب جيراننا. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الشاغلين الآخرين للحكومة المالطية في ذلك الوقت، إلى جانب الأمن، هما القدرة الاقتصادية للجزر على البقاء والاستقرار السياسي، وكان يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها القناة الرئيسية لمعالجة هذه الشواغل.

السيد الرئيس،

على الرغم من الموارد المحدودة، فقد أحرز بلدي تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً منذ الأيام التي تلت الاستقلال، وعززت عضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2004 قدرتنا على مواجهة هذه التحديات التي تثيرها العولمة السريعة. ولكن المهم هو أن التزامنا بتعددية الأطراف كدولة صغيرة في إطار الاتحاد الأوروبي لم يتزعزع أبداً، لأننا ندرك بعمق أن العمل الثنائي البسيط لا يمكن على الإطلاق أن يتصدى للتحديات

العالمية التي واجهناها، ولا نزال نواجهها، مثل الأمن الإقليمي والهجرة وتغير المناخ. ولا يمكننا أن نضمن حقاً ألا يتخلف أحد عن الركب إلا من خلال التصدي للتحديات بالتضامن مع الشركاء.

ولا بد لنا من أن نتذكر أن التجربة المريرة التي شهدتها سنوات ما بين الحربين، والتي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية، قد أظهرت كيف أن الافتقار إلى التعاون الدولي أدى إلى الكساد الاقتصادي والنزاع المسلح. وإذا لم تكن الأمم المتحدة موجودة، فلتعين علينا أن ننشئها. إن النظام المتعدد الأطراف والعمليات القائمة منذ الحرب العالمية الثانية قد عززت الانفتاح والترابط المتزايدين لاقتصاداتنا. والحقيقة هي أن هذه العمليات سمحت بأسرع نمو اقتصادي عالمي مستدام في التاريخ، حيث لم يتخلص مئات الملايين من الناس من براثن الفقر إلا في السنوات الخمس والثلاثين الماضية.

ومع ذلك، فمن الصحيح أيضاً أن هذه العمليات نفسها لم تتمكن أحياناً من الاستجابة بسرعة كافية، أو بفعالية، للتحديات التي تفرضها العولمة وآثارها. ولهذا السبب يرى كثير من الناس أيضاً أن العمليات المتعددة الأطراف مبهمة وبطيئة. غير أن هذا لا يعني أنها غير هامة أو ليست ضرورية. وعلى العكس من ذلك، أظهر لنا التاريخ أنه لولا العمليات المتعددة الأطراف الحالية التي تأتي الأمم المتحدة في صميمها، لاحتجنا إلى ابتكارها لتجنب المزيد من الخلافات والفوضى والنزاعات. والعالم بحاجة إلى هذه الضوابط والموازين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل سليم بدون نظام قائم على القواعد ومبادئ توجيهية وقيم شاملة.

وكما يبرز إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، فإن عالمنا لم يعد بعد العالم الذي توخاه مؤسسونا قبل 75 عاماً. فهو يعاني من تزايد عدم المساواة والفقر والجوع والنزاعات المسلحة والإرهاب وانعدام الأمن وتغير المناخ والجوائح. ويضطر الناس في مختلف أنحاء العالم إلى القيام برحلات خطيرة بحثاً عن الملجأ والسلامة. إن أقلَّ البلدان نمواً متخلفة عن الركب. وكل هذا يتطلب قدراً أكبر، لا أقل، من العمل. وعندما تسخّر الدول الأعضاء ما اجتمع لها من إرادة وموارد لإنجاح الجهود الجماعية التي تبذلها المنظمة، يتمخض ذلك عن نتائج هائلة. ولقد أصغينا، من خلال الحوار العالمي الذي دشنه الأمين العام هذا العام، إلى شواغل الناس وتطلعاتهم. وفي هذا الصدد، أقول دون أي تحفظات إننا هنا للاستجابة.

السيد الرئيس،

قبيل وقوع الجائحة في أواخر العام الماضي، قارن الأمين العام في خطاب ألقاه في منتدى باريس للسلام، بين أوجه الشبه مع المشهد الجيوسياسي في أوائل القرن العشرين، ووصف عالم اليوم بأنه ليس ثنائي القطب، أو أحادي القطب، ولا متعدد الأقطاب، بل "فوضوي وغير مؤكد". وحدد خمسة خطوط صدع تهدد العالم ووجه نداء قويا لتجنب هذا "التصدع الكبير" والحفاظ على نظام عالمي، واقتصاد عالمي يحترم القانون الدولي، وعالم متعدد الأقطاب مع مؤسسات متعددة الأطراف متينة.

وفي رأيي أنه يجب الاعتراف بأن جائحة كوفيد-19 جعلت هذا العالم أكثر فوضويةً وأكثر إبهاماً، لكنني أعتقد أن وصفة الأمين العام لا تزال صالحة. وأنا أوافق تماماً على أننا إذا فشلنا في العمل الآن، فإن التاريخ سيتذكر أنه كان لدينا كلّ الوسائل اللازمة للمقاومة، ولكننا اخترنا أن نبقى مكتوفي الأيدي. وتوجد حلول، وإذا توفرت لدى البلدان الإرادة السياسية للعمل، والوفاء بالتعهدات بخفض الانبعاثات، وتعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة، فيمكن تجنب وقوع كارثة.

لقد ذكّرتنا جائحة كوفيد-19 بأقوى الوسائل أننا مرتبطون برباط وثيق وأننا لسنا أقوياء إلا بقدر قوة أضعف حلقاتنا. ولن يتسنى لنا إنهاء الجائحة والتصدي بفعالية لعواقبها إلا من خلال العمل معاً متضامنين. ولن نتمكن من بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المقبلة وغيرها من التحديات العالمية إلا معاً. وتعدّدية الأطراف ليست خياراً بل هي ضرورة محتمة علينا ونحن نعيد البناء على نحو أفضل من أجل إيجاد عالم أكثر إنصافاً واستدامةً وأقدرَ على الصمود في مواجهة الأزمات. ولا بد أن تكون الأمم المتحدة محوراً مركزياً لجهودنا.

وفي هذا الصدد، يعتقد بلدي أن من الأهمية بمكان أن تتكيف تعددية الأطراف بسرعة مع تحديات اليوم والغد، وأن تسعى إلى جعل المنظمة أكثر فعاليةً ومرونةً. وفي رأيي، من أجل تحقيق ذلك، يتعين أن تكون تعددية الأطراف أكثر شمولاً للجميع من ناحيتين. أولاً، بمعنى إعطاء النفوذ لطائفة أوسع من البلدان والتشاور بشكل أكثر شمولاً مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. ثانياً، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان أن يكون النمو الذي يحققه النظام الاقتصادي العالمي شاملاً للجميع، سواء عبر البلدان أو داخلها. وينبغي أن يكون هدف كل المبادرات السياسية الدولية والمبادرات المحلية أيضاً هو تحقيق زيادات واسعة النطاق في رفاه الناس. وهذا أمرٌ بالغ الأهمية في المشهد الاقتصادي الشاق جداً الذي نواجهه جميعا خلال الجائحة.

السيد الرئيس،

وفي الختام، لا بد من الاعتراف بأن جائحة كوفيد-19 قد هاجمتنا على حين غرة. وكانت بمثابة جرس إنذار لتذكيرنا بضرورة تحسين استعداداتنا لا للأزمات المتصلة بالصحة فحسب، بل وللتحديات والأزمات الأخرى أيضاً. ونحن بحاجة إلى توطيد التعاون والتنسيق والتضامن على الصعيد الدولي. فمن المهم أن نطلِّع على الخبرات والمعلومات وأن نتقاسمها للحدّ من المخاطر التي تحدق بنا وجعل نظُمنا أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات.

ويجب علينا جميعا أن نركز جهودنا على استدامة كوكبنا، فضلا عن رفاه الأجيال المقبلة لعقود قادمة. وليس بوسعنا كقادة أن نبقى عاقدين العزم على تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه إلا من خلال التحرك العالمي المنشَّط والبناء على التقدم المحرز في السنوات الخمس والسبعين الماضية. وكي نحقق هذا الغرض، يتعين علينا أن نكون مستعدين لحشد الموارد وتعزّيز الجهود وإبداء إرادة سياسية وروحاً قيادية غير مسبوقتين. ويبدو أن التحديات كبيرة، ولكن الإرادة للتغلب عليها لا تزال ثابتة.

أستراليا (انظر A/75/PV.3، المرفق 85)

خطاب السيد سكوت موريسون، رئيس وزراء كومنولث أستراليا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

تحياتي من سيدني، أستراليا.

قبل 75 عاما، واجه العالم فجراً جديداً وجال في خاطرنا السؤال: هل سنواصل السير على طريق الحرب والنزاع والإبادة الجماعية، أم أننا سنجد طريقة أفضل، وهي طريقة تعترف بأن جميع البشر يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق؟ لقد سعى العالم إلى الإجابة على هذا السؤال مع الأمم المتحدة.

وفي هذه الذكرى السنوية الهامة، نستذكر اثنين من الأستراليين اللذين قاما بدور هام في البداية. وبطبيعة الحال، كان هناك دوك إيفات، وزير الشؤون الخارجية في الأربعينات من القرن العشرين، الذي آمن بما يمكن أن تصبح عليه الأمم المتحدة. لقد تفاوض بحماس وانفعال في سان فرانسيسكو، وانتقل من غرفة إلى غرفة، ثم أصبح رئيسا للجمعية العامة. وناضل من أجل تمثيل أكثر عدلاً للدول الصغيرة. وعلى حد تعبيره، لا ترغب أي دولة ذات سيادة، مهما كانت صغيرة، في الاعتقاد بأن مصيرها قد تم تسليمه إلى دولة أخرى، مهما كانت كبيرة. وكان ذلك صحيحاً آنذاك، وهو صحيح بالقدر نفسه اليوم.

وكانت هناك جيسي ستريت، المرأة الوحيدة في وفد أستراليا وإحدى النساء الثماني من أصل 850 مندوباً كانوا هناك في سان فرانسيسكو. وعملت على ضمان إدراج كلمة "الجنس" في عبارة "دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" أينما كانت في ميثاق الأمم المتحدة. وقيل لـــ جيسي ستريت إن حقوق المرأة مُفترضـــة في الميثاق. وكان ردها "نحن لا نؤمن بالمجازفة". إنها الواقعية الأســـترالية القديمة الجيدة. فقد ساعد عملها على ضمان وقوف الأمم المتحدة إلى جانب كرامة الجميع وحقوقهم.

وفي هذه الذكرى السنوية، أود أن أشيد بكل أسترالي، وكل من خدم بالفعل كحفظة للسلام، وقدموا المعونة، وعالجوا المرضى، وساهموا إيجاباً في قضية السلام في أي مكان في العالم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لأعضاء أسرة دول المحيط الهادئ الذين اضطلعوا بدورهم في جميع هذه الخدمات الهامة. ونحن نتشاطر ذلك الإيمان ونحترمهم لما قدموه من خدمات.

إن الأمم المتحدة، مثل الإنسانية التي تخدمها، ليست بالطبع مثالية. ولكن سعيها هو لتجسيد أفضل الملائكة لدينا من خلال الاستماع والمشاركة، وبالتعاون والعمل على الحلول التي تنتشل الجميع. والقائمة تطول. إنه أمر جدير ومطلوب اليوم ونحن نواجه تحديات الصحة والمناخ والاقتصاد، والركود بسبب كوفيد-19، والتحديات العلمية، والتحديات السياسية في عصرنا هذا. تحديات كثيرة، تماماً كما كان الحال قبل 75 عاما عندما خرج العالم من أنقاض نزاع عالمي.

ولذا فإنني أحيي جميع الذين يواصلون هذا العمل العظيم، إذ نحتفل مرة أخرى بهذه الذكرى السنوية الهامة جداً.

الهند (انظر A/75/PV.3، المرفق 86)

خطاب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

”Namaste!“ (أحييكم بتحية بلدي).

قبل 75 عاما، بزغ أمل جديد من أهوال الحرب. ولأول مرة في تاريخ البشرية، أنشئت مؤسسة للعالم بأسره. والهند، بوصفها من الموقعين المؤسسين على ميثاق الأمم المتحدة، جزء من تلك الرؤية النبيلة. وعكست فلسفة الهند الخاصة ”Vasudhaiva Kutumbakam“، التي ترى أن العالم كله أسرة واحدة.

إن عالمنا اليوم مكان أفضل بسبب الأمم المتحدة. ونحيي جميع الذين دفعوا بقضية السلام والتنمية تحت راية الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث كانت الهند مساهماً رئيسياً.

ومع ذلك، ورغم إنجاز الكثير، فإن المهمة الأصلية لا تزال غير مكتملة.

إن الإعلان البعيد المدى الذي نعتمده اليوم يعترف بأن هناك عملا لا يزال يتعين القيام به في منع النزاعات، وضمان التنمية، والتصدي لتغير المناخ، والحد من عدم المساواة، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية.

ويسلّم الإعلان أيضاً بضرورة إصلاح الأمم المتحدة ذاتها. إذ لا يمكننا مواجهة تحديات اليوم بهياكل بالية. وبدون إجراء إصلاحات شاملة، تواجه الأمم المتحدة أزمة ثقة. وبالنسبة لعالم اليوم المترابط، نحن بحاجة إلى تعددية أطراف تعكس بعد إصلاحها حقائق اليوم، وتعطي صوتاً لجميع أصحاب المصلحة، وتتصدى للتحديات المعاصرة وتركز على رفاه الإنسان.

وتتطلع الهند إلى العمل مع جميع الدول الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

وشكراً لكم. ”Namaste!“ (أشكركم بطريقة بلدي).

أرمينيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 87)

خطاب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادةِ،

السيداتُ والسادة،

نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في أوقات عصيبة تواجهها البشرية في العديد من الجوانب، بما في ذلك هيكل العلاقات الدولية ومؤسساتنا المشتركة التي توجه التعاون الدولي وتوفر إطاراً لتحقيق الأهداف المشتركة.

إن سيادة جميع الدول، بغض النظر عن حجمها وقوتها، تتم المحافظة عليها بشكل أفضل، وتخدم المصالح الوطنية بصورة أحسن في النظام الحالي، عندما يكون هناك احترام للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المقام الأول.

وكانت للأمم المتحدة مهمة التقريب بين الثنائية الأبدية للعلاقات الدولية التي تعبر عنها الأنانية الطبيعية للدول، والحاجة الطبيعية بالمثل إلى التعاون. وقد أثبتت الأمم المتحدة حيويتها بالتقريب بين هذين المفهومين اللذين يبدو أنهما غير متوافقين في نظام عالمي فعال للدول ذات السيادة التي تجمعها قيم ومبادئ مشتركة، وتتشاطر رؤية مشتركة للمستقبل، وأن يكون لديها التصميم على وجود معاهد مشتركة للتعاون.

ومن خلال التنفيذ الفعال لمبدأ تقرير المصير للشعوب، قدمت الأمم المتحدة شهادات ميلاد لأكثر من 100 دولة أو ساعدت على استعادة استقلالها. وقد أتيحت للعديد من الشعوب، كما لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية، فرصة أن يكون لها رأيها في الشؤون العالمية، ولتحقيق إمكاناتها في التنمية، ووضع دولها على طريق الازدهار.

وقد يفترض البعض أن هذه العملية انتهت بنهاية الحرب الباردة. ولكن هذا قد يكون وهماً. ولا يمكن أن يؤدي رفض الحق في تقرير المصير إلا إلى القمع وإلى مزيد من العنف. وهو يتناقض تناقضاً عميقاً مع القيم الأساسية للأمم المتحدة والتطور التاريخي للنظام الدولي العالمي. وظهور عدد من الدول خلال العقدين الماضيين هو أفضل دليل على هذا الاتجاه.

ومن القيم الأساسية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية، التي تشكل ركيزة أساسية للحفاظ على السلم والأمن العالميين، وشرطاً أساسيا للتنمية المستدامة.

السيداتُ والسادة،

تسبب التحديات العالمية أحياناً تأرجحاً بين التضامن الدولي والمصلحة الذاتية، والتردد بل وخيبة الأمل في المؤسسات المتعددة الأطراف، كما يتضح من الحالة الخطيرة التي سببتها جائحة كوفيد-19 وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة.

إن تعددية الأطراف الفعالة، حيث تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري، لها دور فعال في التصدي للتحديات العالمية والإقليمية. وتعددية الأطراف ليست مجرد عملية حسابية لعدّ مشاركة أكثر من طرفين. إنها مبدأ، وهي أيديولوجية الاحترام المتبادل، وهي الثقة وثقافة التوافق. وبالمثل، فإن الأمم المتحدة ليست مجرد دولها الأعضاء البالغ عددها 193 دولةً. إنها أكثر من مجرد منبر مشترك لعرض المصالح الوطنية. كما أنها إطارٌ لتشكيل المصالح المشتركة، والإصغاء لكل صوت من جميع أنحاء العالم ومراعاته.

والأمم المتحدة تهتم أيضاً بحماية حقوق الإنسان وعالمية تطبيقها. والأمن غير ممكن دون احترام حقوق الإنسان.

السيداتُ والسادة،

واليوم، مثلما كان الحال قبل 75 عاماً، فإن المهمة الأساسية للأمم المتحدة هي توفير السلام، وتعزيز التضامن والتعاون من أجل التنمية المستدامة.

وفي هذه الأوقات الصعبة، يحاول مُحرفو الحقائق المتهورون في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك منطقتنا، أن يسجلوا تفوقهم بالضعف المتصوَّر للنظام الدولي، مما يشكل خطراً حقيقياً على السلم والأمن الدوليين. فالهندسة الاجتماعية للذكريات التاريخية، بل وحتى الاستيلاء على التراث الحضاري للآخرين أصبحت أمراً شائعاً.

وهذه إشارة أخرى إلى أننا بحاجة إلى إعادة الالتزام بتعددية الأطراف الفعالة من أجل توفير دعامة مؤسسية قوية للمجتمع الدولي لكي يصبح أكثر قدرةً على الصمود في وجه التحديات العالمية.

وكما كتب جان جاك روسو ذات مرة، "إن الالتزام بقانون وضعناه لأنفسنا هو الحرية". وإذ أهنئ أنفسنا جميعا بهذه المناسبة، أود أن أكرر تصميم أرمينيا القوي على الانضمام إلى الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق نظام دولي أفضل، يقوم على القانون الدولي والقيم المشتركة للحرية والعدالة.

هايتي (انظر A/75/PV.3، المرفق 88)

خطاب السيد جوفينيل مويس، رئيس جمهورية هايتي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة،

المندوبون الموقرون،

لقد مضت 75 سنة على الخراب الذي سببته الحرب العالمية الثانية عندما بادر الحلفاء في 26 حزيران/يونيه 1945 بإنشاء الأمم المتحدة التي خلفت عصبة الأمم. وقد وقَّعوا على ميثاق سان فرانسيسكو، الذي صدق عليه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945 51 عضواً مؤسِّساً، بما في ذلك جمهورية هايتي.

ومنذ ذلك الحين، والهيئات الرئيسية الستة للأمم المتحدة، والعديد من هيئاتها الفرعية، التي تمثل فيها جميع الشعوب على قدم المساواة، تضطلع بدور مركزي في الهيكل العالمي لصون السلم والأمن الدوليين، ومنع النزاعات، والتنمية المستدامة، وتعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول. وينبغي ملاحظة أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تُمارس في الأمم المتحدة تشكل عالمنا وتشكل على نحو متزايد مركزا حيويا لبناء العلاقات بين البلدان. وقد تحققت إنجازات كبيرة في مجالات السلم والأمن الدوليين والعدالة والرخاء للجميع، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، نظراً لقدرتها على جمع الدول في محاولة لإيجاد حلول مقبولة للجميع تضمن رفاه البشرية.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق العالم المثالي الذي نتطلع إليه جميعاً. ولا يزال عالمنا يواجه تحديات كبيرة وطويلة الأمد، ويجب عليه أن يتصدى للمسائل الناشئة والمعقدة التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مثل تغير المناخ، والفقر المدقع، والنزاعات المسلحة المتكررة، وخطر الأسلحة النووية، والإرهاب والتطرف العنيف، وجائحة فيروس كورونا. ولهذا السبب، نحن اليوم أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف لضمان أن يكون أكثر عدلاً وفعاليةً وكفاءةً لتمكين منظمتنا من وضع استراتيجيات مبتكرة وإتاحة الموارد الكافية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التهديدات معالجة شاملة.

لقد سعت هايتي دائماً إلى تعزيز وحماية قيم ومبادئ الحريات العالمية والسلام والتعاون فيما بين الأمم. وعلى هذا الأساس، فإن بلدي، مع زملائه من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، يسعى باستمرار إلى إقامة نظام عالمي أكثر عدلاً وتوازناً، بما يتماشى مع المقاصد والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، أود أن أشجع جميع الدول على الاسترشاد بالإعلان الذي نعتمده اليوم، والالتزام ليس فقط بتنمية فهم مشترك والانخراط في عمل جماعي لمكافحة جائحة كوفيد-19، بل أيضا بالتعجيل بتنفيذ برنامج العمل الذي يحظى بأهمية في جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

وشكراً لكم.

إسواتيني (انظر A/75/PV.3، المرفق 89)

خطاب السيد أمبروز ماندفولو دلاميني، رئيس وزراء مملكة إسواتيني

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

سيدي الرئيس،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول، وأصحابَ الدولة رؤساء الحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

تجسّد الأمم المتحدة المثل الأعلى السامي المتمثل في بناء نظام دولي للتعاون والهدف المشترك. وقد أدى هذا المثل الأعلى إلى عدد من التدخلات الناجحة للمنظمة طوال 75 عاماً من وجودنا. ومع ذلك، وكما هو الحال مع أي كائن ينتصر على مر الزمن، فإن الحاجة إلى النمو متجذّرة في القدرة على التفكّر وإجراء التعديلات اللازمة لضمان أن نبقى على مستوى الغرض المنشود.

سيدي الرئيس،

لقد تحقق الكثير طوال وجود منظمتنا. وقد ساعدنا في صون السلام والأمن وتقليل ويلات الحرب إلى أدنى حد ممكن، وحاربنا الأمراض، ووفرنا الغذاء للكثيرين، وعقدنا سلسلة من مؤتمرات القمة لمكافحة المسائل الناشئة، مثل تغير المناخ والاستخدام المستدام للموارد.

ويتعين على الأمم المتحدة الآن أن تتكيف لكي تظل قادرة على التعامل مع هذه التحديات وغيرها عند الاقتضاء. وهذا هو السبب في أن موضوع هذا الحدث، ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“، هو موضوع مناسب لأنه يُنبهنا إلى ضرورة التكيف مع المسائل الراهنة والمستقبلية.

سيدي الرئيس،

نرحب بالمحورين عريضي القاعدة اللذين ركز عليهما الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، في الدورة الخامسة والسبعين للأسبوع الرفيع المستوى، وهما محاولة الحصول على دعم واسع النطاق لإعلان مبادئ عام يدعم التعاون المتعدد الأطراف، وتوسيع نطاق المشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن الاتجاه الذي يجب أن تسلكه منظمتنا من أجل الحفاظ على أهميتها.

ولذلك، فإننا نقدر الإعلان الذي سيعتمده الاجتماع اليوم. فهو يعزز مبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية، وهما أمران أساسيان بالنسبة لنا كدول أعضاء. وهو يعترف بخطورة تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، مما يساعدنا على التصدي لتلك الآفة المزدوجة. ويدعو إلى التركيز على الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة – وهو أمر حسن التوقيت وضروري. كما ينص على الالتزام بحماية كوكبنا، تماشيا مع التعهدات المماثلة التي تم الالتزام بها في اتفاق باريس وخطة عام 2030.

إن إصلاح مجلس الأمن هو جانب رئيسي من جوانب هذه العملية، ولا يمكن أن يكتمل أي تحول بدون إصلاح أساسي له. وتحقيقا لهذه الغاية، تود مملكة إسواتيني أن تكرر مطالبة أفريقيا بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وفقا لتوافق آراء إزولويني.

سيدي الرئيس،

ونكرر الدعوة التي كان لها صدى عال فيما بيننا جميعا وهي يجب ألا أن نترك أحدا يتخلف عن الركب. ولذلك، نحثّ مجتمع دولنا على فتح أبوابنا لجميع أمم العالم وشعوبه. ومن بين المسائل التي لا تزال موضع خلاف مسألة جمهورية الصين (تايوان). لقد قامت الأمة التايوانية، ولا تزال، بدور مجدٍ في مساعي الأمم المتحدة الإنمائية. وبناء على ذلك، فإن إدراجها في مجتمع دولنا سيكون خطوة حاسمة نحو تحقيق تعهدنا بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، في عملية تعزيز مشروعيتنا كمنظمة ومنح مصداقية لجهودنا الجارية.

وشكراً لكم.

بنغلاديش (انظر A/75/PV.3، المرفق 90)

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السلام عليكم.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة التي نحتفل بها اليوم مناسبة بالغة الأهمية للجميع.

وبالنسبة لنا في بنغلاديش، فإن هذا الاحتفال له أهمية خاصة لأنه يتزامن مع الذكرى المئوية لميلاد أبينا المؤسس للدولة، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن.

وكان قد قال في هذه الجمعية الموقرة عام 1974 "إن الأمم المتحدة تبقى محور أمل الإنسان في مستقبل أفضل".

وهذا يلخص إيمان بنغلاديش وثقتها الراسخة في الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

ونشيد بالأمين العام للأمم المتحدة للاحتفاظ براية تعددية الأطراف خفاقة. كما أشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم.

إن بنغلاديش تدين بالكثير للأمم المتحدة. فقد استفدنا من الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل تنميتنا. كما أننا نسهم، بطريقتنا المتواضعة، في نهوض الأمم المتحدة بولاياتها.

ونحن ملتزمون بدعم السلام في جميع أنحاء العالم. وبنغلاديش حالياً هي البلد الرئيسي المساهم بقوات وشرطة في جميع عمليات السلام.

وقد ضحى ما يصل إلى 150 من حفظة السلام بأرواحهم من أجل ضمان السلام في البلدان التي مزقتها النزاعات.

سيدي الرئيس،

إن تحديات عصرنا، بما في ذلك الجائحة الحالية، تتجاوز الحدود. وقد صعّب كوفيد-19 إنجازَ خطة عام 2030. وكشف عن أوجه القصور في النظام الدولي الحالي.

وفي الوقت نفسه، أظهرت الجائحة أن الدول المتقدمة النمو والدول النامية بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. فقد أظهرت لنا أن تعددية الأطراف هي السبيل إلى الأمام.

ومن أجل المضي بالأمم المتحدة على مسارها الصحيح نحو الذكرى المئوية لتأسيسها وما بعدها، ينبغي لمبادرة (UN75) أن تقدم خريطة طريق عملية وذات مصداقية من أجل الوفاء بالالتزامات والاستجابة بشكل حاسم للتحديات العالمية.

يجب ألا نسمح لمنافساتنا الجيوسياسية بإضعاف الأمم المتحدة. ونحن مدينون للآباء المؤسسين وللأجيال القادمة بأن نجعل الأمم المتحدة هيئة عالمية فعالة حقا للبشرية جمعاء.

سيدي الرئيس،

لقد شهدنا لحظات في التاريخ جعلتنا نعيد تجميع صفوفنا لتغيير مسار الحضارة الإنسانية. ومبادرة (UN75) توفر فرصة أخرى من هذا القبيل.

فلنغتنم هذه الفرصة.

وشكراً لكم.

سانت فنسنت وجزر غرينادين (انظر A/75/PV.3، المرفق 91)

خطاب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس، أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، المندوبون الموقرون، الأصدقاء؛

إن مقتضيات القرن الحادي والعشرين تتطلب إعادة التزام راسخ بقيم الوحدة والتضامن، التي توخاها أسلافنا وهم ينشئون أممنا المتحدة. وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، شهدنا اضطرابات وانفراجات، وتغلبنا على العديد من الصعاب، ونزعنا فتيل نزاعات كثيرة جداً. ولكن بينما نسعى إلى مواجهة الرياح المعاكسة لتغير المناخ، وإدارة جذوة النزاعات، ومعالجة الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية لجائحة كوفيد-19 معالجةً مجديةً، يجب علينا أن نسعى إلى إيجاد تعددية أطراف متجددة وفعالة ومترسخة في الشمول والمساواة والعدالة للجميع.

وفي ظل خلفية اقتصاد سياسي عالمي غير متكافئ بشكل ملحوظ، حان الوقت لكي نهيئ نظامنا المتعدد الأطراف من جديد، من خلال جملة أمور منها معالجة المسألة الحاسمة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن وتحديث البروتوكولات التي تحكم التجارة الدولية والتمويل الدولي لتعزيز اقتصاد عالمي مرن ومراعي للمناخ بعد الجائحة. ونظراً للآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية غير المتناسبة والكارثية التي تترتب عن كوفيد-19 في العالم النامي نتيجة لحالات انقطاع سلسلة الإمداد، والانخفاض الحاد في التحويلات المالية، والانخفاضات الكبيرة في السفر والتجارة وما يترتب عن ذلك من تراكم للديون، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة لتفادي واقع كئيب بعد وقوع هذه الأزمة حيث تؤدي التفاوتات المتزايدة والانقسامات السياسية المتعاظمة إلى حدوث تمزقات في نسيجنا الاجتماعي.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، مع مجموعتنا الاستثنائية من التحديات – التاريخية والمعاصرة – هناك حاجة ملحة لأن يقوم شركاؤنا في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بتطبيق مؤشرات الضعف وتحديث معايير الأهلية للتمويل لمعالجة أزمة الديون. وبدون مزيد من تخفيف عبء الديون، والتمويل بشروط ميسرة، وزيادة المساعدة الإنمائية، ستتخلف بلداننا أكثر – فهي غير قادرة على توفير الحماية الاجتماعية، أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو الحفاظ على العقود الاجتماعية التي يبنى عليها السلام والازدهار.

لقد كشف كوفيد-19 عن هشاشة نظام متعدد الأطراف غير متوازن، في حين أن اليد الطولى للإمبريالية المعاصرة – بطريقة عملها المهيمنة والانفرادية والتدخلية – تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتهدد بمزيد من الاضطراب والتشرذم. ولا يمكننا أن نواصل السير على هذا الطريق المحفوف بالمخاطر. وفيما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهذه المؤسسة العالمية، فلنجرؤ على أن نتصور فجراً جديداً للحضارة الإنسانية، حيث تتمتع حقوق وحريات جميع الأمم والشعوب بالحماية على قدم المساواة. فلنصنع أمماً متحدةً تكفل السلام والأمن والرخاء للبشرية جمعاء – في جميع أنحاء العالم – ولن تسمح لأي دولة باستخدام قوتها العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية لحرمان أي دولة أخرى من مكانها الصحيح على طاولة المفاوضات في الأمم المتحدة، على قدم المساواة وبكرامة.

وشكراً لكم.

ألمانيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 92)

خطاب السيدة أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالألمانية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل 75 عاماً. وقد سبقتها المحرقة، وخيانة ألمانيا لجميع القيم المتحضرة، والحرب العالمية الثانية، التي شـــنتها ألمانيا كذلك. وبعد هذه الأهوال، كانت هناك حاجة إلى نظام عالمي جديد – مجتمع من أجل الحفاظ على السلام في المستقبل. وقد أنشئ هذا النظام مع الأمم المتحدة.

وقد اتسـع نطاق اختصـاصـها على مر العقود، حيث سـاعدت وما زالت تسـاعد في جميع أنحاء العالم، ليس فيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء النزاع فحسب – في أفغانستان ومالي على سبيل المثال – بل أيضـــا في تقديم جرائم الحرب إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، فقد أدت دوراً محورياً في ضـــمان أنه لم يعد يعيش في الفقر المدقع اليوم سوى نصف عدد الناس الذين كانوا عالقين في براثنه قبل 20 عاما، وكذلك في المساعدة على القضاء على الجدري في جميع أنحاء العالم.

بيد أن الأمم المتحدة كثيراً ما اضـــطرت إلى التخلف عن تحقيق مثلها العليا، حيث أن مصـــالح فرادى الأعضـــاء قد حالت، المرة تلو الأخرى، دون أداء هذا النظام لوظيفته كما كان منشـــودا. ولكن أولئك الذين يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيق مسار أفضل لوحدهم مخطئون. إن رفاهيتنا شيء نتشاطره – ومعاناتنا أيضاً. فنحن عالمٌ واحدٌ.

وهذا شيء يتجلى على وجه الخصوص في العدد الكبير جداً من مشاريع توأمة المدن الدولية. ففي نهاية الأمر، فإن المدن والمجتمعات المحلية، والحياة اليومية في الميدان، تأتي في المقام الأول في تحديد ما إذا كان يمكننا التصدي للتحديات العالمية والكيفية التي يمكننا القيام بها.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ليسـت سـوى مثال واحد يبيّن أن المشـاكل العالمية تستدعي التفاهم والتعاون خارج الحدود الوطنية وعلى جميع المستويات.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون فعّالة إلا بقدر ما يكون أعضـــاؤها متحدين. وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية الأكثر استعصاءً، مثل الحالة في ليبيا والمأساة في سورية، من الضروري، على الرغم من كل النكسات، أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد استجابات مشتركة، وبالتالي قابلة للتطبيق. وكان هذا الأمر هاماً جداً بالنسبة لألمانيا خلال عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن.

غير أن مجلس الأمن كثيراً ما يشهد أزمة عندما يُدعى إلى اتخاذ قرارات واضحة. نحن بحاجة إلى إصلاحات. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تطويرها لكي تكون في وضع يمكنها من السيطرة على التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين. وألمانيا على اسـتعداد لمواصـلة تحمل المسـؤولية، وسـيكون من دواعي سرورها أن تفعل ذلك في مجلس الأمن بعد توسيعه.

وأتمنى للأمم المتحدة وأعضـائها الشـجاعة والقدرة على التحمل والإحسـاس بروح الجماعة، وهي صفات مطلوبة من أجل الاضطلاع بهذه المهام المشتركة معاً.

أود، مع مراعاة هذا، أن أشكركم جميعاً على التزامكم، وأن أتمنى لكم أسبوعاً ناجحاً في هذه السنة حيث تصادف الذكرى السنوية. مع أطيب تمنياتي لكم جميعاً في نيويورك.

بوتان (انظر A/75/PV.3، المرفق 93)

خطاب السيد لْوتاي تشيرينغ، رئيس وزراء مملكة بوتان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

سيدي الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

المندوبون الموقرون،

أود أن أنقل أطيب التمنيات من جلالة الملك وجلالة الملكة إلى ممثلي جميع البلدان الأعضاء بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. أرجو أن تتقبلوا تحيتنا من أرض إجمالي السعادة الوطنية.

إن الذكرى السنوية معلمٌ هامٌ لكل فرد ولكل دولة مرتبط/مرتبطة بالأمم المتحدة على مدى السنوات الـ 75 الماضية. ولولا كوفيد-19، لاستحق هذا الحدث الاحتفال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع الأمناء العامين وأفرقتهم، الذين ساهموا كثيرا في جعل الأمم المتحدة قصة نجاح. فمع كل قيادة، ارتقت المنظمة إلى مستويات أعلى. وتم انتشال ملايين الأسر من الفقر والنزاعات والأزمات. وبصرف النظر عن حجم الدول وموقعها، فإنها قد حصلت على منصة مشتركة بوصفها عضواً في كوكب واحد.

وخلال السنوات الـ 75 من وجود الأمم المتحدة، بدأت عضوية بوتان في المنظمة منذ خمسة عقود تقريباً. لقد كانت الأمم المتحدة الصديق الذي دعم برامجنا الاجتماعية والاقتصادية وأعطانا أيضاً الزخم لمواكبة بقية العالم. أشكر الأمم المتحدة والبلدان الشريكة على دعمها.

وكما هو الحال بالنسبة لتأثير تغير المناخ، فإن جائحة كوفيد-19 تذكرنا مرة أخرى بأننا جميعاً مترابطون. وتؤثر المسائل العالمية، مثل تغير المناخ والجوائح، على البلدان النامية بشكل غير متناسب، ولهذا السبب فإن موضوع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين مناسب جداً وحَسِن التوقيت. وعلينا أن نلتزم بتعددية الأطراف من أجل نوع المستقبل الذي نريد. وإذا لم نضع الاستراتيجيات، وإذا لم نعمل معاً، فإن كوفيد-19 والجوائح المقبلة سوف تعكس مسار التنمية البشرية والإنجازات التي تحققت على مدى عقود، وبالنسبة للبلدان الأكثر فقراً، فإن الأمر سيكون لا رجعة فيه تقريباً.

وبينما نتكلم عن المستقبل الذي نريده، فإن مَعلَمنا التالي هو الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة. وبحلول ذلك الوقت، يجب أن نحقق معدل إلمام بالقراءة والكتابة بنسبة مائة في المائة يمكِّن كل شخص من المهارات والمعارف ذات الصلة لمساعدته على العيش حياة مثمرة. وإلى جانب التعليم، يجب أن يكون الجميع مؤهلين رقمياً بنسبة مائة في المائة لمساعدتهم على استكشاف الأعمال التجارية والفرص من أي مكان في العالم.

وأخيراً، كطبيب، لا يسعني إلا أن أصلي من أجل أن يصل عمر الأمم المتحدة إلى 100 عام، أي العام 2045، وأن يغدو نظامنا الصحي متقدما كثيراً لدرجة أن يلامس متوسط العمر المتوقع لدينا المئة عام. وإذا توحد العالم، مدفوعا بأهداف وأحلام مشتركة، فلن يكون هناك تحدٍ صعب، أو أي مهمة لا يمكن

إنجازها. وأتطلع إلى متابعة مداولات ورسائل قادة العالم على الإنترنت عن كثب. وأقدم دعمي الكامل لنجاح الجمعية العامة لهذا العام.

أتمنى لكم جميعاً حظاً طيباً.

وشكراً لكم.

البرتغال (انظر A/75/PV.3، المرفق 94)

خطاب السيد أنطونيو كوستا، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

تتيح هذه الذكرى السنوية الفرصة لنذكر أنفسنا بالسبب الذي يجعلنا معا ونعيد الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً معاً منذ عام 1945، ولكن الرحلة لم تنته بعد. فنحن بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

وكل عصر يواجه التحديات الخاصة به. وبعضها جديد، والبعض الآخر متكرر ومستمر. وعلى الرغم من كل جهودنا لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لا يزال النزاع متفشياً في مختلف أنحاء العالم. إن الآثار المدمرة لعدم المساواة الاقتصادية والفساد والشعبوية والقومية والتطرف والعنصرية والتحيز الجنساني تضعف أسس ديمقراطياتنا وتهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي.

ويفقد الآلاف حياتهم في محاولة للوصول إلى شواطئ جديدة، بحثاً عن السلامة والفرص والكرامة.

ولا توجد حدود لتغير المناخ والجوائح.

إن اقتصاداتنا ومجتمعاتنا مترابطة بشكل متزايد، ولن نتمكن من معالجة التحول الرقمي وتنظيم الأسواق والحد من الفقر إلا من خلال التعاون. لقد جعلنا كوفيد-19 أكثر وعياً من أي وقت مضى بأننا لسنا سوى بشريةٍ واحدةٍ تتشارك نفس الكوكب، مما يقود العالم إلى مواجهة أسوأ أزمة منذ عقود.

ويجب أن نبني من جديد على نحو أفضل باستخدام مخططنا المتفق عليه، خطة عام 2030 واتفاق باريس، من أجل إيجاد عالم أكثر إنصافاً واستدامةً. إن تغير المناخ حقيقي، وهو تهديد وجودي لنا جميعا. وإليكم كلمة خاصة للاهتمام بمحيطاتنا، التي هي الحدود الجديدة للتنمية البشرية والتي تتعرض لضغوط غير مسبوقة، من ارتفاع درجة الحرارة إلى إزالة الأكسدة والتحمض.

يجب على الأمم المتحدة أن تواصل التكيف مع التحديات الجديدة – ولهذا السبب نؤيد إصلاحات الأمين العام. وفي عام 1945، زرع المجتمع الدولي البذور. وبعد 75 عاماً، ها نحن نستظل بشجرة تعتمد حيويتها على إرادتنا السياسية. ولكن الآونة الأخيرة أظهرت لنا مدى هشاشتنا جميعاً. ولذلك، يجب أن نحافظ على روح عام 1945، بينما نواجه تحديات عصرنا، بحس مشترك بالهدف والأمل المشترك.

وشكراً لكم.

أيسلندا (انظر A/75/PV.3، المرفق 95)

خطاب السيدة كاترين ياكوبسدوتير، رئيسة وزراء جمهورية أيسلندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

سيدي الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

لقد أنشئت الأمم المتحدة برؤية لجعل العالم مكاناً أفضل وأكثر سلاماً. وقد كان لها دور فعال في منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز السلام وحقوق الإنسان والمساواة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

انضمت أيسلندا إلى الأمم المتحدة في عام 1946، واستفادت كثيراً من الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تشكيل النظام الدولي القائم على القواعد بمؤسساتها المتعددة الأطراف، والديمقراطية الحرة والتعاون الدولي. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن القانون الدولي ومبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة، التي يعززها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال توفر أفضل أساس للتعاون الدولي. ويجب أن نواصل بناء الوحدة والتضامن، وأن نعزز التفاهم بين الشعوب والأمم، الذي يمثل أساس السلام الدائم ويؤكد إنسانيتنا المشتركة.

وإذ تنتشر جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، فإنها تعزز القيم الأساسية للأمم المتحدة وفكرة دعم جميع الناس ورعايتهم. وفي عملية إعادة بناء العالم وإعادة تصوره بعد كوفيد-19، يجب أن نبقي مسائل المساواة بين الجنسين والمساواة العرقية في المقدمة. والرعاية الصحية المتاحة للجميع أمرٌ بالغُ الأهميةِ، ليس كمسألة صحية عامة فقط، بل أيضاً كمسألة أمنية. وعندما تنشب أزمة اقتصادية، كثيراً ما نرى الميل إلى إهمال العدالة الاجتماعية والمساواة، إلى جانب المسائل البيئية. ولكن المساواة والمسائل البيئية يجب أن تكون في مقدمة كل تخطيطنا ومحوره.

ويجب أن يستند مستقبلنا إلى الرفاه والنمو المستدام الشامل، مع التركيز على حماية كوكبنا من الآثار المدمرة لأزمة المناخ. إن خطة عام 2030 هي الخطة العالمية للوفاء بالتزاماتنا تجاه بعضنا البعض وتجاه كوكبنا، مما يسمح لجميع الناس بالعيش بكرامة في ظل ظروف من المساواة حيث يمكنهم تحقيق كامل إمكاناتهم؛ وحماية السلام والازدهار؛ وحماية بيئتنا؛ واتخاذ إجراءات مجدية أمام أزمة المناخ.

والواقع أن التعاون المتعدد الأطراف لم يكن قطّ أكثرَ أهمية. فلنرفض قوى الاستقطاب والشعبوية التي تدعو إلى الانقسام.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فلنتذكر القيم الأساسية التي بنيت عليها. ولنُعد الالتزام بمبادئ الميثاق لبناء الثقة وتعزيز تعاوننا لبناء مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافا للأجيال القادمة – مستقبل يتمتع بكوكب سليم وفرص وفيرة ورخاء للجميع.

وشكراً لكم.

نيبال (انظر A/75/PV.3، المرفق 96)

خطاب السيد ك. ب. شارما أولي، رئيس وزراء نيبال

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

إنه لشرف لي أن أشارك في هذه المناسبة التاريخية احتفاءً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. إننا نلتقي في وقت لم يسبق له مثيل. فقد حاقت آثار كوفيد-19 بحياة الناس واقتصاداتها ومجتمعاتها، مع تحمل أضعف البلدان وأكثرها هشاشة العبء الأثقل.

واليوم مناسبة لإعادة تأكيد التزامنا بالسلام والرخاء والعدالة. ونحن، كبشر، نتحمل مسؤولية تعزيز الأمم المتحدة وتمكينها، بوصفها مركز تعددية الأطراف، من التصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها العالم.

وما برحت شراكة نيبال مع الأمم المتحدة تنمو على نطاق الركائز الثلاث. وما فتئنا نقدم واحدة من أكثر الخدمات تفانياً ومهنية لعمليات الأمم المتحدة للسلام لأكثر من ستة عقود. لقد كانت الأمم المتحدة شريكاً رئيسياً في عملية التنمية في بلدنا.

وما زلنا نسهم في حماية حقوق المرأة وتعزيزها على نحو بناء. ونعتقد أن جميع حقوق المرأة متساوية ويجب أن تعامل في مجملها.

السيد الرئيس،

إن استمرارية الأمم المتحدة وتحولها يقفان على مفترقي طرق بين الأجيال. فهي تواجه اختباراً لتحقيق توقعات متزايدة باستمرار لحماية أشد البلدان والشعوب احتياجاً؛ وتعزيز السيادة والمساواة والكرامة للجميع؛ ومكافحة تهديدات من قبيل الجوائح وأزمة المناخ والإرهاب؛ وضمان القضاء التام على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وبناء على إنجازاتنا، تقع على عاتقنا أيضاً مسؤولية جماعية عن جعل المنظمة بأسرها أكثر ملاءمة للغرض المنشود. لقد حان وقت القيام بذلك.

أولاً، لا توجد بدائل للوحدة والتضامن والتعاون. ويجب أن نؤكد من جديد تلك القيم وأن نلزم أنفسنا بتجاوز الخطابة إلى العمل.

ثانياً، من الهام أن تركز الأمم المتحدة على نقاط العمل الاثنتي عشرة التي أبرزها الإعلان الذي اعتمدناه اليوم، وأن تحشد الدعم لأهداف التنمية المستدامة برمّتها حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

ثالثا، مع إجراء الإصلاحات في الوقت المناسب، يجب أن نمكن الأمم المتحدة من بناء نظام دولي عادل ومنصف وقائم على قواعد، لا تكون فيه دولة متفوقة على أخرى.

وأخيراً، نحن بحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة وضمان أن تكون أقوى وأفضل استعدادا للتصدي للتهديدات وحالات الطوارئ.

وفي الختام، السيد الرئيس، فلنتعهد رسمياً، في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين التاريخية، ببناء مجتمع عالمي أكثر ازدهاراً وسعادة في جو من الديمقراطية الشاملة. فلنجعل الأمم المتحدة صالحة لذلك الغرض.

وشكراً لكم.

موريشيوس (انظر A/75/PV.3، المرفق 97)

خطاب السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس.

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس، قبل خمسة وسبعين عاماً، تعهد الآباء المؤسسون للأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأكدوا من جديد إيمانهم بحقوق الإنسان الأساسية، وحددوا الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وقد سرّ موريشيوس الانضمام إلى المنظمة في عام 1968، عندما تعهدت بدعم تلك القيم والمبادئ.

واليوم، نحتفل سعداء بأن الحروب العالمية قد تم تفاديها، وأن ملايين الناس، إن لم يكن جميعهم، تحرروا من الاستعمار ويتمتعون بحقوق الإنسان والحريات الأساسية مع إمكانية الحصول على الميزات والوصول إلى المرافق.

وكانت الأمم المتحدة، كمنظمة، في طليعة من يقدمون المساعدة لمن هم في حاجة ماسة، سواء كان ذلك نتيجة للنزوح أو بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

ومنظومة الأمم المتحدة تستحق تهانينا الحارة على ذلك.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات هائلة تعصف بالعالم، حيث ظل نظامنا غير مهيَّأ.

إن الأعمال التي تقوم بها جهات فاعلة من غير الدول، مثل الإرهاب والظواهر الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ والجوائح، قد بيّنت افتقارنا إلى الاستعداد. وينبغي أن تشكل هذه التحديات دروساً هامةً لنا في المستقبل. والطريقة الوحيدة التي سنتمكن من التصدي لها هي العمل معاً بشكل جماعي ومتعدد الأطراف.

وثمة تحديات أخرى، مثل تلك المرتبطة بالجريمة السيبرانية، تحتاج إلى تقييم وتحديد تدابير علاجية مع مراعاة أن العالم اليوم أصبح معتمداً اعتماداً كبيراً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلينا أن نعزّز المنظمة من خلال إحداث التغييرات الضرورية التي تعكس التشكيل الاقتصادي والسياسي الحالي.

والإصلاح عملية يجب أن ننشغل بها بالضرورة إذا أردنا أن نحتفل بالذكرى السنوية المائة بكل فخر وارتياح بعد 25 عاماً.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تصبح طرفاً فاعلاً مستقلاً بعيداً عن النفوذ السياسي ووصياً فعالاً على القواعد والمعايير والمبادئ الدولية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تتمكن من حماية حقوق الشعوب، وضمان احترام الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي.

والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة من نوعها التي لدينا. ونحن مدينون للأجيال المقبلة بأن نجعلها تؤدي وظيفتها من خلال الإرادة الجماعية.

أتمنى لكم ذكرى سنوية سعيدة في الـ 75 من عمر الأمم المتحدة.

بلجيكا (انظر A/75/PV.3، المرفق 98)

خطاب السيدة صوفي ويلمس، رئيسة الوزراء، المسؤولة عن بليريس والمؤسسات الثقافية الاتحادية في مملكة بلجيكا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

سيدي الرئيس،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

قبل خمسة وسبعين عاماً، كانت أسلحة الحرب العالمية الثانية قد صمتت للتو. وولدت أكبر منظمة متعددة الأطراف تم تصورها على الإطلاق. وكان ميثاق الأمم المتحدة على وشك أن يدخل حيز النفاذ.

وهذه الذكرى السنوية فرصة لتذكير أنفسنا بالأهداف الكامنة وراء هذا التأسيس المتميز للمنظمة. لقد أنشئت هذه المنظمة لإعادة بناء عالمٍ في حالة خراب عن طريق وضع إطار قوي وعالمي للمعايير الدولية. وأنشئت لإعادة بناء عالمٍ لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وحماية حقوق الإنسان، وضمان احترام القانون الدولي، وتعزيز الحرية والتقدم الاجتماعي.

وتلك لا تزال التزاماتنا في الأمم المتحدة. وعلى الرغم التطور المستمر للعالم، فإن مشروعنا الجماعي ومثالنا الأعلى لا يزالان أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن نفعل المزيد لمعالجة التوترات والتحديات العالمية المتزايدة.

وتبقى تعدديةُ الأطراف ضرورةً للتصدي لجميع التحديات في عالمنا المتسم بالعولمة. وتظل الأمم المتحدة حتى يومنا هذا المكان حيث يمكن للبلدان أن تتكلم مع بعضها البعض، وأن تستمع إلى بعضها البعض لكي تفهم بعضها بعضا على نحو أفضل، وأن تتفاوض على نطاق عالمي، وأن تعمل على تحقيق توافق في الآراء.

وفي ضوء تاريخ بلدي، بلجيكا، فإنه يسعى جاهداً إلى أن يكون بانياً للجسور وصانعاً للحوار والتفاهم المتبادل. وتلك سمة ثابتة من سمات التزامنا الدولي. وهو جزء أساسي من جوهرنا الدبلوماسي. وبلجيكا، بوصفها عضواً منتخباً في مجلس الأمن، تركز عملها على الوقاية والحماية والفعالية.

إن منع نشوب النزاعات عنصرٌ أساسيٌ في السياسة الخارجية البلجيكية، وفي هذا السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء عواقب تغير المناخ على السلام العالمي. وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حماية المدنيين والأطفال في النزاعات المسلحة، هي شرط أساسي للسلام والأمن. وفي ظل خلفية التوتر الدولي، تسعى بلجيكا إلى العمل من أجل فعالية عمل الأمم المتحدة من خلال القيام بدور أمين على نحو بناء.

والنجاحات الجماعية للأمم المتحدة لا جدال فيها في مجالات مختلفة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام في عشرات البلدان، وعمليات التفاوض لوضع حد للحروب الأهلية الدموية، وإقامة العدالة الدولية، ناهيك عن التدخلات في مجالات متنوعة مثل الزراعة والتعليم والحق في العمل وحماية الطفل.

ولكن، بعد خمسة وسبعين عاماً من العمل الشاق، فلنقرّ بأن عالمنا لم يغدو بعد العالم الذي تصوره الذين وقعوا على ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال مارتن لوثر كينغ بحصـــافة، فإن كل التقدم محفوف بالمخاطر، وحل مشـــكلة ما يقودنا لمواجهة أخرى. ويجب أن نضـــاعف طموحنا وأن نؤكد من جديد قيم التعاون والحوار والتضـــامن والحلول التوفيقية. ونحن مدينون بذلك لمعاصـــرينا، ولا ســـيما أولئك الأكثر ضعفاً، ولأطفالنا.

ويجب أن نحوّل تلك القيم والالتزامات إلى إجراءات ملموسة تحقق تقدماً ملموساً ليس لإعادة الثقة الضرورية فيما بين الدول فحسب، ولكن أيضا بين المواطنين وممثليهم. وهذا هو المعنى الحقيقي لخطة عام 2030، التي اعتمدتها الجمعية قبل خمس سنوات.

ولذلك، فإن العقد الذي بدأ لتوه يجب أن يكون عقداً للعمل الحازم والثابت. إن مســـتقبلنا على المحك. وليس هناك من سبيل آخر.

تعيش الأمم المتحدة!

كمبوديا (انظر A/75/PV.3، المرفق 99)

خطاب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: باللغة الخميرية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

سعادة السيد الرئيس،

معالي الأمين العام،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة،

أود أن أشارك القادة الآخرين في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وبالتأكيد أن احتفال الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها يأتي في وقت يشهد فيه العالم اضطراباً كبيراً يتفاقم بفعل أزمة صحية عالمية غير مسبوقة ذات آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة. وبعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، قال قادة العالم في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، إن استخدام "الآلية الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب" هو وسيلة أساسية لضمان السلام، ودعم حقوق الإنسان، وضمان التقدم الاجتماعي. ولئن كانت رؤية الميثاق لا تزال هامة، فإن "آليتنا الدولية" والالتزام بها معرضان للخطر ويحتاجان إلى اهتمام جاد. والواقع أن آلية تعددية الأطراف تعرضت لهجوم شديد، وخاصة بسبب النزعات القومية والإجراءات الحمائية لبعض القوى العظمى العالمية.

وبدلاً من تلقي الدعم، كثيراً ما تستهدف البلدان النامية عقاباً على قصورها في عملية بناء الدولة التي لا تفي بمعايير البلدان المتقدمة النمو، في حين أن قدرتها المحدودة على حماية حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في السلام، والحقوق في الحياة، والغذاء، والمأوى، وفرص العمل، كانت دائماً غير كافية. وهذا عامل هام أسهم في التدمير الشديد للجهود الوطنية سعياً للنهوض بالبلدان الفقيرة وتنميتها بسبب تسييس حقوق الإنسان وفقاً للمخططات الجغرافية السياسية لبعض البلدان المتقدمة النمو. كما أن التنافس بين القوى العظمى أعاق تقرير البلدان النامية لمصيرها من حيث اتخاذ خيار مستقل وسيادي لمسار التنمية، فضلاً عن اختيار الشركاء الودودين من أجل السلام والتنمية. وأرى أن هذه هي العقبة الحقيقية أمام البلدان النامية لتحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام 2030، بالإضافة إلى التحديات الملحة التي يفرضها تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها الاجتماعية والاقتصادية المحتملة.

سعادة السيد الرئيس، أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة؛

يعتقد وفد بلدي أنه يجب على الدول الأعضاء التقيد ببنود الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة الذي اعتمدناه في هذا الاجتماع.

إن نجاحنا في تنفيذ الأهداف الطموحة التي اعتمدناها سيمهد الطريق أمام الأجيال المقبلة للعيش في مجتمعات مزدهرة ومتناغمة وشاملة للجميع.

وإذ ننظر إلى المســـتقبل، فإن المجتمع العالمي يحتاج إلى أمم متحدة قوية ومجهزة تجهيزاً كاملاً للتعامل مع الواقع والتصـــدي لتحديات القرن الحادي والعشـــرين. وتدرك كمبوديا الدور المركزي لتعددية الأطراف في التصدي للتحديات العالمية المعقدة التي نواجهها اليوم. وكما يذكر الإعلان بحصافة، فـــ "إنّ التحدياتِ التي نواجهها تحديات متشابكة لا يمكن التصدي لها إلا من خلال بث الحياة من جديد في تعدّدية الأطراف." ومن خلال احترام ميثاق الأمم المتحدة والشـــفافية والوحدة والتعاون والعمل الجماعي، يمكن للمجتمع العالمي أن يحقق المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

وشكراً لكم.

ساموا (انظر A/75/PV.3، المرفق 100)

خطاب السيد تواليبا سايليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

المندوبون الموقرون، السيدات والسادة،

75 عاماً من الوجود تعني المرونة والتكيف والأهمية والاستدامة.

لقد تمتَّع عالمنا بالسلام والأمن طوال هذه الفترة، وهو تكريم لأعضائنا على احترامهم لميثاق منظمتنا. ولكن ما يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا أن نحافظ على الوضع الراهن.

وتؤكد ساموا من جديد إيمانها والتزامها بمنظمتنا من أجل الحماية والمساواة والتمكين التي توفرها تعددية الأطراف للدول الجزرية الصغيرة مثل ساموا. وبما أننا لا نملك قوة دفاع وشرطتنا غير مسلحة، فإن عضويتنا في الأمم المتحدة تستند إلى وعد السلام وسيادة القانون والمساواة والعدالة الضي قطعته لكل دولة عضو. الأمم المتحدة هي التي تنفرد بالاستجابة بفعالية لأكبر التحديات في عصرنا، بما في ذلك تغير المناخ، والفقر، والنزاعات المسلحة، وعدم المساواة، والجوائح.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حيوي في مسيرة ساموا كدولة. لقد بدأ الأمر عندما رُفع اسمنا من قائمة أقاليم الأمم المتحدة المشمولة بالوصاية لنصبح أول دولة جزرية في المحيط الهادئ تنال الاستقلال قبل 58 عاماً، وما برحت الأمم المتحدة شريكاً موثوقاً به منذ ذلك الحين.

وانضمت ساموا إلى الأمم المتحدة في عام 1976 لأننا أردنا أن نسهم في تحقيق أهداف منظمتنا كعضو موثوق وملتزم. لقد افتتحنا مكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار بعد ثلاث سنوات من انضمامنا إلى الأمم المتحدة، ولدينا الآن خمسة عشر مكتباً أو ممثلاً لمنظومة الأمم المتحدة مقرهم في ساموا. لقد تم شطب اسمنا من قائمة أقل البلدان نمواً، وساهمنا في جهود حفظ السلام، وعملنا في مجالس صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وساهمنا بقضاة وخبراء في المحكمة الجنائية الدولية، والأمم المتحدة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وانضمت ساموا إلى حوالي 50 اتفاقية للأمم المتحدة بمشاركة نشطة في الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والمحيطات والبيئة ونزع السلاح. ونفخر بالمساهمة في الاعتراف المستمر بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها "حالة خاصة" للتنمية المستدامة، واستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام 2014، وما نتج عن ذلك من مخطط لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). كما شاركنا بشكل استباقي في العديد من إصلاحات الأمم المتحدة التي أجريت، وما زلنا نوفر حلولاً وخبرات محددة لمنطقة المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية رافدين الجهود المشتركة المتعددة الأطراف لضمان حقوق الإنسان، وتحقيق السلام والأمن، والسعي بفعالية لتحقيق التنمية المستدامة. هذا هو المستقبل الذي نصبو إليه.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

إن ساموا دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، ذات رؤية تتمثل أن يعيش جميع سكان ساموا حياة جيدة. وتستند هذه الرؤية إلى ثقافتنا وتقاليدنا المجتمعية الفريدة التي هي مفتاح نظامنا واستقرارنا وأمننا والسعي لتحقيق نمونا المستدام وتقدمنا الاجتماعي واستدامتنا البيئية.

والأمم المتحدة هي منتدى متعدد الأطراف، حيث تؤخذ في الاعتبار جميع الآراء، وتفخر ساموا بأن لها مقعدٌ على طاولة الأمم المتحدة للإسهام في التصدي لتحدياتنا العالمية، وأن صوتها يُسمع، وأنها جزءٌ من الحل.

وأناشد جميع أعضاء منظمتنا: فلنستفد من "وحدتنا في التنوع" ولنعمل كأمم متحدة من أجل الصالح العام للبشرية.

"Soifua" (إلى اللقاء باللغة الساموائية).

كندا (انظر A/75/PV.3، المرفق 101)

خطاب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

مرحباً جميعاً.

السيد الرئيس، الزملاء المندوبون،

إنه لشرف لي أن أشارككم ببضع كلمات ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء هذه الأمم المتحدة.

أصدقائي، كان ينبغي أن نحتفل بهذا الإنجاز معاً – بالحضور شخصياً، وفي سياق أفضل.

ولكن حقيقة أننا ما زلنا نفعل ذلك افتراضـــيا، تبرز حجم الأزمة التي نواجهها، وحتمية أن نكون متحدين في استجابتنا.

والحقيقة القاسية هي أننا عالم في أزمة.

وليس بسبب الأشهر القليلة الماضية فحسب. وليس بسبب جائحة كوفيد-19 فحسب.

ولكن بسبب العقود القليلة الماضية. وبسببنا جميعاً.

إن تغير المناخ، والتطرف العنيف، وتصـاعد أعداد المشـردين والمهاجرين – هذه هي أزمات نظام لم يعد يعمل كما ينبغي.

ولا يمكننا انتظار شخص آخر لإصلاحه. ولا يمكننا جميعاً أن ننتظر من بعضنا أن يحل مشاكلنا.

إذ يجب علينا جميعاً أن نتخذ إجراءات، لأننا كلنا في خطر.

ويجب على المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضـــى، أن يوحد قواه ويضـــاعف جهوده لإيجاد حلول والدفاع عن مجموعة من المثل والمبادئ المشتركة.

وقد مكنتنا الأمم المتحدة من القيام بهذا العمل لمدة 75 عاماً حتى الآن.

ولكن عملنا معاً لم يكن كافيا. واليوم، وفي خضـم هذه الأزمة، أصـبح ذلك أكثر وضـوحاً من أي وقت مضى.

لقد أحدثت المنظمة منذ إنشائها تغييراً في حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

فقد كافحنا الإيدز، واستأصلنا الجدري، ووضعنا حداً للحروب، وتجنبنا المجاعات.

وقد أصبحت الأمم المتحدة شبكة أمان عالمية لأكثر الفئات ضعفا.

وأبرزت مسائل كانت دفينة في وقت من الأوقات مثل الرق المعاصر واستخدام الأطفال الجنود.

الأمم المتحدة لديها قوة هائلة للحشد من خلال صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات. وهي تكشف التحديات التي نواجهها وتضع الحلول لها.

ولكن قدرتها على العمل، وتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم، تعتمد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

لقد غيّرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حياتنا كلها، وقضت على مئات الآلاف منا.

وأرهقت نُظُم الرعاية الصحية لدينا وعطلت اقتصاداتنا.

وكشفت عن أوجه عدم المساواة العالمية – في الرعاية الصحية، والحصول على الغذاء والدعم الاجتماعي.

ولكن التحديات هي أيضاً فرص.

والآن، ونحن نعمل على حماية الناس، لدينا فرصة لبناء غد أفضل – لأطفالنا وأحفادنا.

إن تركة هذه الجائحة – واستجابتنا الجماعية لها – يجب ألا تكون تركة عدم مساواة متفاقمة أو زيادة في الانعزالية.

وفيما نركز على الانتعاش في بلداننا، يجب أن نظل ملتزمين بالأهداف والمبادئ التي وضعت عند تأسيس الأمم المتحدة قبل 75 عاماً.

وفي الواقع، علينا أن نضاعف جهودنا.

ويجب أن نعمل معاً لضمان أن تمضي مؤسساتنا قُدُماً وأن تفعل المزيد؛

وأنها مجهزة للاستجابة للتصدي لتحديات اليوم – وضمان عدم ترك أحد بتخلف عن الركب.

وكانت كندا هناك في بداية الجهود، وستظل جزءاً منها.

لأننا نعرف أننا نستطيع أن نحقق معاً أكثر – متحدين كدول ومجتمعات محلية وأشخاص.

إن حياة بلايين الناس في خطر.

النمسا (انظر A/75/PV.3، المرفق 102)

خطاب السيد سيباستيان كورتس، المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

إن الأمم المتحدة، التي ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية ودمارها، تنظر هذا العام إلى تاريخ امتد 75 عاماً.

75 عاماً من الالتزام بتعددية الأطراف التي أدت إلى بعض الإنجازات الرائعة التي يمكن أن نفخر بها جميعاً.

وأودّ أن أسوق بضعة أمثلة.

أولاً، نظام قوي لحقوق الإنسان.

ثانياً، بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ثالثاً، الهيكل الدولي لنزع السلاح.

رابعاً، خطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

وخامساً، القيادة في مكافحة تغير المناخ.

لقد بيّنت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بأبشع صوره مدى ترابطنا وتعاضدنا.

وقد أظهرت الجائحة أنه لا يمكن لأي بلد أن يكافحها أو أن يتصدى للتحديات العالمية الأخرى بمفرده. والتعاون الدولي الذي محوره الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية في هذا المسعى.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أشير إلى أن عام 2020 هو أيضاً عام هام بالنسبة للنمسا حيث تصادف الذكريات السنوية التالية:

مرور 65 عاماً على انضمامنا إلى الأمم المتحدة،

ومرور 60 عاماً على مساهمتنا لأول مرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

ومرور 40 عاماً على استضافة فيينا لثالث مقر من مقار الأمم المتحدة الأربعة في جميع أنحاء العالم.

وستظل النمسا مدافعاً مخلصاً عن الأمم المتحدة والتعاون الدولي الفعال.

ونحن فخورون بمســـاهمتنا حتى الآن، ونحن على اســـتعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة مهيأة للغرض المنشود خلال السنوات الخمس والسبعين المقبلة.

وشكراً لكم.

لاو (انظر A/75/PV.3، المرفق 103)

خطاب السيد تونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

باسم حكومة وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى الأمم المتحدة خلال هذا الحدث الهام للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. لقد تأسست الأمم المتحدة استناداً لتطلعات البشرية جمعاء إلى التعايش السلمي والتعاون والمساعدة المتبادلة لجعل العالم مكاناً أفضل للسلام والاستقرار والازدهار.

وشهدنا على مدى السنوات الـ 75 الماضية عددا من الإنجازات والنجاحات التي تحققت في إطار الأمم المتحدة. وقد نالت بلدان كثيرة استقلالها الوطني وأعملت حقها في تقرير المصير. وأصبح الحوار والتشاور هو المبدأ والاتجاه في حل المنازعات بالوسائل السلمية. وقد تعزز التعاون الإنمائي، مما أدى بملايين الناس إلى الإفلات من براثن الفقر. وقد تم التصدي تدريجياً للتمييز العنصري وعدم المساواة بين الجنسين. وقد أسهم كل ذلك في صون السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن البيئة العالمية الحالية تختلف كثيراً عما كانت عليه قبل سبعة عقود، فإنني أرى أن أهدافنا ومبادئنا الأساسية، كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لا تزال ذات قيمة كبيرة وهامة في السياق العالمي الراهن. ولذلك، فإن جميع الدول الأعضاء مطالبة بأن تعمل معاً على تعزيز الأهداف والغايات النبيلة للأمم المتحدة، وأن تساعد على تحسين آلياتها المؤدية إلى الإطار الحالي الذي يهدف إلى ضمان التنفيذ الفعال لدورها وولاياتها وواجباتها في التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها اليوم.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على استعداد للعمل بنشاط مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز الأمم المتحدة حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية لصون السلام وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار لجميع الأمم.

وشكراً لكم.

ليسوتو (انظر A/75/PV.3، المرفق 104)

خطاب السيد موكيتسي ماجورو، رئيس وزراء مملكة ليسوتو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

تود ليسوتو في البداية أن تعرب عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذا الاجتماع الافتراضي الهام الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إن تبني الأمم المتحدة للأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي سيتم تحقيقها بحلول عام 2030 هو أحد المسارات للمستقبل الذي نصبو إليه. ويأتي هذا الاحتفال في وقت مناسب حيث أطلق عليه الأمين العام اسم "عقد العمل". إنه الوقت الذي يستدعي، أكثر من أي وقت مضى، التضامنَ والالتزام الثابت بتعددية الأطراف وبـ "الأمم المتحدة". ولذلك يحدوني أمل وطيد في أن تجد بلداننا من الآن فصاعدا سبلاً للعمل معاً، وذلك في عزمها على عدم ترك أي بلد أو أحد يتخلف عن الركب، وكذلك في التعجيل بإنجاز خطة التنمية لعام 2030. هذا هو المستقبل الذي نصبو إليه.

السيد الرئيس،

إذ نحتفل بمرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، فإن الوقت مناسبٌ أيضاً للتفكير في الدور الحيوي للتضامن والتعاون الدوليين من أجل التصدي بفعالية للتحديات العالمية العديدة وتأثيرات جائحة كوفيد-19، ولا سيما في البلدان المعرضة للخطر وتواجه أوضاعاً خاصة مثل ليسوتو. وقد أدت هذه الحالة إلى تفاقم الفقر وأوجه عدم المساواة والضعف القائمة في بلداننا، مما أدى إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الماضية.

تتطلب مواجهة هذه التحديات المتعددة الأوجه تعزيز الشراكات على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.

السيد الرئيس،

تدرك مملكة ليسوتو أيضاً هذه المرحلة الهامة من تاريخ البشرية، وهي فترة تفكير في دور الأمم المتحدة في السنوات الـ 75 الماضية، وفي مستقبل الأمم المتحدة الذي نريد. وإذ نحتفل بهذه الذكرى السنوي، أود إعلامكم بأن بلدي حقق تقدماً كبيراً في إدماج النساء والشباب في قوانيننا وسياساتنا وخططنا الوطنية. وقد تحقق ذلك من خلال تنفيذ المبادئ والخطوط التوجيهية على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء، وكما هو منصوص عليه في مختلف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي ليسوتو طرف فيها. ومن خلال الأمم المتحدة أيضاً، أصبحت عملية الإصلاحات الوطنية في بلدي في مرحلة التنفيذ الآن.

السيد الرئيس،

لا يمكننا تحقيق "الأمم المتحدة التي نريدها" بدون إصـــلاح أعلى هيئة لصـــنع القرار في منظومة الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن الدولي. وإذ تضـــع ليســـوتو في اعتبارها مبادئ وأهداف ومُثل ميثاق الأمم المتحدة من أجل عالم أكثر عدلاً يقوم على العالمية والإنصـــاف والتوازن الإقليمي، فإنها تؤمن إيماناً راســـخاً بتوسيع فئتي عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة. وفي عالم اليوم المتّسم بالعولمة، بات ترك القرارات التي تُلزمنا جميعاً في أيدي القلة القليلة أمراً غير مفهوم ويتعذّر الدفاع عنه. إن الأمن العالمي ليس امتيازاً ولا ينبغي أن يكون حكراً على ثلة من الدول.

وينبغي أن يأخذ إصـــلاح مجلس الأمن في الاعتبار تطلعات أفريقيا، كما نص عليها توافق إزولويني، الذي لم يحظ بتأييد ســـاحق من الدول الأعضـــاء فحســـب، بل لم يكن هناك أي اعتراض صـــريح عليه. ولا بدّ من أن يكون عمل منظومة الأمم المتحدة بأســـرها قائماً على الشـــفافية والديمقراطية واستيعاب الجميع.

وفي الختام، تود ليســـوتو أن تؤكد من جديد الحاجة إلى نظام متعدد الأطراف معزَّز يســـتند إلى مبدأي الوحدة والتضـــامن. ولذلك، فإننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع بقية الدول الأعضـــاء ومنظومة الأمم المتحدة.

وأشكركم لحسن إصغائكم.

تونغا (انظر A/75/PV.3، المرفق 105)

خطاب السيد بوهيفا توإينيتوا، رئيس الوزراء ووزير المؤسسات العامة في مملكة تونغا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

إنه لشرف لي أن أشارك الزملاء القادة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي مناسبة تستحق أن يُحتفل بها في ظروف أفضل من ظروف هذه الجائحة العالمية السائدة لمرض فيروس كورونا.

إنني أحيي، مع الاحترام، بُعد نظر وتصميم مؤسسينا الموقرين، منذ 75 عاماً، في صياغة ميثاق الأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان في أعقاب الحرب العالمية الثانية. يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعبارة "نحن الشعوب" التي تحدد إرثاً دائماً للمبادئ والقيم، المكرسة في الميثاق، مع التركيز على الشعوب.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصةٌ للتركيز على العالم، والتحديات التي يواجهها حالياً، وكيفية تشكيل المستقبل الذي نصبو إليه. وبينما نقدّر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فلا يمكن التخلي عن الحاجة الملحة إلى تحقيق تلك الأهداف المتعلقة بمجالين حاسمين من مجالات الأولوية هما تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. فقد أصبحتا هاتان المسألتان من المسائل الأمنية التي تهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تونغا. وما زلنا نتحمل العبء بشكل مفرط، بسبب تسارع ارتفاع مستوى سطح البحر والظلم المناخي.

السيد الرئيس،

يجب أن نجدد إيماننا بتعددية الأطراف والتزامنا بالتعاون الدولي. ولكي نحسّن المشاركة في هذا السياق، يتعين علينا أن نواصل إصلاح منظومة الأمم المتحدة لضمان تأثير أكثر إيجابية على حياة شعوبنا وسبل عيشها.

وختاما، فإن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 تتيح لنا الفرصة لإعادة التزام استراتيجياتنا وإعادة تشكيلها وإعادة تنظيمها.

أشكركم وليبارك الرب الأمم المتحدة ويمدّ في عمرها.

أنتيغوا وبربودا (انظر A/75/PV.3، المرفق 106)

خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية والحوكمة المؤسسية في أنتيغوا وبربودا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

قبل خمسة وسبعين عاماً، في عام 1945، حددت الهيمنة الاستعمارية على الكثير من شعوب العالم فرص التنمية الناجحة للمضطهدين. إن تفكيك الحكم الاستعماري، الذي حققته قدرة الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضع القوانين، قد صمم نظاماً جديداً ورسم مستقبلاً أفضل بكثير مع احتمال أكبر لنجاح المضطهدين.

وبلدي الجزري، وهو مستعمرة أنشئت في عام 1634 وتخلصت من نير الاستعمار بعد 350 عاماً تقريباً في عام 1981، يدين باستقلاله وسيادته لكفاح شعبه وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) لعام 1960. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد أنشئت في عام 1945، وذلك أساساً للحفاظ على السلام فيما بين الدول القومية المتحاربة فإن دولها الأعضاء التي كان قد تم تحريرها منذ عهد قريب آنذاك، أسهمت كثيراً في إعادة تركيز جهود المنظمة في فترة ما بعد الاستعمار.

ولم تصمد أي منظمة دولية أخرى لمدة 75 سنة دون انقطاع متناولة هذه المجموعة المتنوعة من القضايا المتعددة الأطراف كما صمدت الأمم المتحدة. وتهنئ أنتيغوا وبربودا الأمم المتحدة بالسنة الخامسة والسبعين من عمرها.

إن تعددية الأطراف التي تحدد الأمم المتحدة هي جزء لا يتجزأ من النهج الذي كان أفضل ما يكون لأعضائها عند تحقيق أهدافها. والأمم المتحدة هي مرسى تعددية الأطراف. وهي تطبق صيغة تغذيها عناصر المثالية والبراغماتية.

وجسّد مؤسسو الأمم المتحدة مثاليتها في ميثاقها. فهم يرون أن هناك مستقبلاً أكثر إشراقاً للبشرية يمكن للأمم المتحدة أن تطلقه. ومع ذلك، فمن المفهوم فيما بين الدبلوماسيين والأمين العام وموظفي الأمم المتحدة أن المشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية. والبراغماتية التي تعبر عنها الأمم المتحدة هي طريقة مؤسسية تطبق على حل المشاكل. وقد تؤدي الهجمات التي وقعت في السنوات الأخيرة على تعددية الأطراف إلى تقويض الجهود الحاسمة للتصدي للتحديات العالمية. إن الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها ستقاوم وتتغلب على أي إجراءات ترمي إلى الحد من فعاليتها.

وفي التصدي لجائحة كوفيد-19 العالمية التي لم يسبق لها مثيل، سيكون من الأنسب استخدام أكبر مؤسسة متعددة الأطراف أنشأتها البشرية. بيد أن قومية اللقاح أصبحت اليوم حقيقة واقعة جديدة. ويعرب شعب أنتيغوا وبربودا عن شكره الخالص لمنظمة الصحة العالمية ولهيئتها الإقليمية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، على الدور البارز الذي اضطلعتا به في توجيه أعمال الحكومات في جميع أنحاء الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد تعهدنا بمكافحة الفقر، وتعزيز التنمية، وضمان حقوق النساء والفتيات، وحماية الفئات المهمشة داخل الدول، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

ونتعهد أيضاً بالتصدي بلا هوادة لتغير المناخ العالمي، ولن نتهرب من مسؤوليتنا فيما يتعلق بتغير المناخ. ولا تزال درجة الحرارة على كوكب الأرض تزداد بمعدل ينذر بالخطر، ولا تزال التنمية متفاوتة.

ولا يزال العمل على الحد من مخاطر التمويل الذي يهدد بالاستبعاد من النظام المصرفي العالمي مستمراً. فالكوارث الطبيعية، التي أصبحت أكثر تواترا، وأزمة الديون الناجمة عن هذه الجائحة العالمية تهدد بدفع بلايين الأشخاص إلى مزيد من الفقر. هذا هو الواقع. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، تتشكل ستة أعاصير وعواصف استوائية في المحيط الأطلسي، وتهدد الأرواح وسبل العيش عند بلوغها اليابسة.

وكان تحالف الدول الجزرية الصغيرة وراء اتفاق باريس الداعي إلى "الالتزام بألا يتجاوز ارتفاع المتوسط العالمي للحرارة 1,5 درجة مئوية للبقاء على قيد الحياة". واسمحوا لي أن أذكر الجميع بأنه لا يوجد كوكب بديل أو فضاء سماوي آخر للعيش فيه. ولذلك، هناك حاجة مستمرة إلى كسب اهتمام العالم وإنقاذ كوكبنا حمايةً للبشرية قبل فوات الأوان.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

إن الأمم المتحدة، التي تحتفل بعامها الخامس والسبعين، هي بلا شك أعظم مؤسسة أنشأتها البشرية. دعونا لا نتردد ونحن نواصل العمل الجماعي بعزم بشأن المسائل العالمية. وبغض النظر عن اختلافاتنا، يجب علينا جميعاً أن نقف معاً في عالمنا التكافلي أو نسقط معاً. وسواء كان التحدي الذي يواجهنا هو الدعوة إلى عالم خال من الأسلحة النووية، أو حماية حقوق الإنسان أو العدالة المناخية، أو حتى السعي الحثيث للحصول على تعويضات، فإن ما هو واضح هو أن الأمم المتحدة تظل أفضل مؤسسة للتصدي للتحديات العالمية.

وفي الوقت نفسه، وبينما نواصل الكفاح من أجل القضاء على الفقر، أو لتخليص العالم من الأمراض غير المعدية أو الكفاح من أجل العدالة العرقية في كل مكان، فإن أنتيغوا وبربودا تسلم بأن المجتمع العالمي لا يمكن أن ينتصر بدون قيادة موحدة أو بدون التزام الجميع ومشاركتهم.

ولا مفر من حقيقة أن تحديات كل العصور يجب أن تواجه بالعمل الجماعي. إن تفكيك العالم القديم وإنشاء عالم جديد بعد عام 1960 قد منحنا نموذجاً ناجحاً للمستقبل. واليوم، والأهم من ذلك، مع تعرض النُهُج المتعددة الأطراف للتهديد، يجب أن يكون العمل المشترك متعمداً ومركزاً.

ويتيح الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لإعادة تأكيد تصميمنا على ترسيخ هذه المنظمة بوصفها الرائدة في مواجهة التحديات المعقدة والمتعددة التي تواجهنا. والأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تعبر عن الإرادة الجماعية للبشرية، وهي في خدمة الجميع. وهذا هو المستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

وأشارك الآخرين، باسم شعب أنتيغوا وبربودا، في إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالتقيد بالأدوات والمؤسسات الناجحة لتعددية الأطراف. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالأمم المتحدة على إنجازها بالبقاء خمسة وسبعين عاماً، وأفعل ذلك بالنيابة عن جميع شعوب العالم.

وشكراً لكم.

فييت نام (انظر A/75/PV.3، المرفق 107)

خطاب دولة السيد نغويين سوان فوك، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفيتنامية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في وقت غير عادي. ففخرنا بنمو الأمم المتحدة ممزوج بالحرص، حيث إن عدم الاستقرار والجوائح يعصفان بكوكبنا.

وفي السنوات الـ 75 الماضية، لم تقم حروب عالمية وازدهر السلام والتعاون والصداقة. وقد تراجع الفقر والأمراض. وتغيرت حياة البشرية إلى الأفضل.

وما كان لهذه الإنجازات الهائلة أن تتحقق لولا المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والأمم المتحدة نفسها، باعتبارها "مركز تنسيق أعمال الدول".

يواجه العالم اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل. إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب عدم الاستقرار، والنزاعات، والتنافس بين القوى العظمى، وسياسات القوة، وتغير المناخ، تهدد السلام والتنمية المستدامين للدول.

هناك مثل فيتنامي يقول "كما تختبر النارُ الذهبَ، تختبر المشقاتُ عزمَ الناس". وكلما تعاظم التحدي الذي نواجهه، زادت ضرورة العمل معاً في تضامن وتعزيز تعددية الأطراف التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها. يجب احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن يكون الشعب في صميم جميع الجهود المبذولة من أجل التنمية حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

السيداتُ والسادة،

بالنسبة للأمة الفييتنامية، "لا شيء أغلى من الاستقلال والحرية"، ولم ندخر جهداً في الدفاع عنهما. في السنوات الـ 35 الماضية، انخرطنا أيضاً في عملية إصلاحات لإحياء الاقتصاد محورها الناس. واليوم، يتمتع بلدنا، بكثير من الثقة، بنمو نشط، ويجري إعادة هيكلة اقتصادية واسعة النطاق وتكاملاً دولياً نشطاً، ويشارك بوصفه عضواً مسؤولاً في العديد من المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة. إننا نبذل كل الجهود من أجل تحقيق الهدف المتمثل في شعب مزدهر وأمة قوية تتمتع بالمساواة والديمقراطية وثمار الحضارة.

وبفضل التعاون مع جميع الشركاء الدوليين وجهودنا، تمكنت فييت نام من احتواء كوفيد-19بشكل أساسي، ومن المتوقع أن يتبع ذلك انتعاشٌ قويٌ في اقتصادنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لزملائنا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تكليف فييت نام بعضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2020-2021. ونبذل قصارى جهدنا للوفاء

بهذه الولاية، حيث إننا نتولى رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2020، حيث تعمل فييت نام بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في الرابطة لبناء جماعة تابعة للرابطة تتسم بالوحدة والمرونة والازدهار.

ونحن في فييت نام مصممون على العمل جنبا إلى جنب مع جميع الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم لحماية السلام وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيرفرف العلم الفيتنامي في المزيد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإنني على ثقة تامة بأننا سنبني معاً، بعزم قوي وإجراءات مشتركة، مستقبلاً أكثر إشراقاً للجميع.

أشكركم على حسن إصغائكم.

كابو فيردي (انظر A/75/PV.3، المرفق 108)

خطاب السيد خوسيه أوليسيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

نتوجه بتحياتنا وأطيب التهاني إلى رئيس الجمعية العامة والأمين العام.

إن جميع البروتوكولات محلُ احترام من الجميع.

ونهنئ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك المنظمة نفسها، على بلوغ هذا المحطة التاريخية.

ونقرّ بخمسة وسبعين عاماً من إسهامات الأمم المتحدة في السلام والأمن والحرية والديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وقد لا تكون الأمم المتحدة مثالية، ولكن عالمنا ليس بمثالي أيضاً. بيد أن هذا العالم مكان أفضل بكثير بسبب الأمم المتحدة.

فعالمنا، الذي يتألف من هذا التنوع في البلدان، يحتاج إلى الإدارة بشأن المسائل العالمية الحاسمة المتمثلة في حماية البيئة، والصحة العامة، والتنمية الاقتصادية، والنظم المالية، والسلام، والمسائل الأمنية.

وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مرة أخرى أهمية تعددية الأطراف. وعندما تتعطل الاقتصادات، وعندما تغلق الحدود، يخسر الجميع. وقد يخسر البعض أكثر من الآخرين، ولكن خلاصة التأثير على كوكبنا هي سلبية بالتأكيد.

كما أن الإمكانات المدمرة – والواقع – لتغير المناخ لا تعرف حدوداً أيضاً.

فالفقر والجوع وانعدام الأمن وعدم الاستقرار تسبب آثاراً وعوامل خارجية لا تعرف حدود البلدان.

وفي هذا السياق، ترحب كابو فيردي بالإعلان المعتمد الذي يرمز إلى أهمية هذه اللحظة، ويؤكد من جديد الالتزام بتعددية الأطراف، ويقدم رؤية لمستقبل الأمم المتحدة ودورها.

وينبغي ألا تقصر أزمة كوفيد-19 التي نمر بها جميعا الطموح على تحقيق التنمية المستدامة في إطار خطة عام 2030. ومع ذلك، فإنها تفرض تحديا إضافيا قويا: التغلب على الجائحة دون ترك أي بلد يتخلف عن الركب... وإعادة إطلاق الاقتصاد العالمي دون التخلي عن مسؤوليتنا المشتركة عن صحة الدول النامية. ومرة أخرى، هذه هي اللحظة التي تكون فيها أداة العمل المتعدد الأطراف والحكومية الدولية – وفي سياق المكاسب العالمية حقاً – ضرورية لإيجاد حلول متقاربة واتخاذ قرارات جيدة.

كابو فيردي دولة عضو تولي تعددية الأطراف أهمية قصوى ليس كمبدأ فحسب، بل أيضاً كحيز شبكي للمشاركات. ونشارك بشكل كامل وننخرط في مسيرة الأمم. والتزامنا ثابتٌ ومتسقٌ ومتماسكٌ. وسيبقى كذلك.

وآمل أن يرتقي عمل الأمم المتحدة إلى مستويات جديدة، وأن تتألق مسألة تعددية الأطراف.

وشكراً لكم.

كرواتيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 109)

خطاب السيد أندريه بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

إن جميع البروتوكولات محلُ احترام من الجميع.

نحتفل اليوم بمعلمٍ بارزٍ في تاريخ البشرية الحديث.

فقبل 75 عاماً، تم إطلاق نظام دولي جديد، يقوم على تعددية الأفراد، ويترسخ في التحالف المنتصر على الفاشية.

وبعد حربين عالميتين مدمرتين، خرجت الأمم المتحدة من رماد ساحات القتال بوصفها أفضل أمل للبشرية وأساساً لعالم أفضل جديد.

إن المثل الأعلى للأمم المتحدة – وهو تحقيق سلام عادل ودائم للبشرية التي تعاني – كما قال رئيس الولايات المتحدة ترومان مستلهما في مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945 – للأسف، لم يتحقق بالفعل قطّ.

ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها أثبتت جدارتها في مناسبات كثيرة جداً. من محكمة العدل الدولية، إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة اليونسكو.

وهذه المناسبة الجليلة ليست فرصة للتفكير في الماضي فحسب، بل هي قبل كلّ شيء فرصة للتطلع إلى الأمام، لمنفعة الأجيال الشابّة ومَن لم يولدوا بعد.

واليوم نعيش في عالم مختلف كثيراً عما كان عليه قبل 75 عاماً. فالثورة التكنولوجية غيّرت حياتنا وحسّنتها بما يتجاوز المقارنة. ومع ذلك، فإن البلاء الذي عصف بالعالم في خريف عام 1945، والجوع والفقر، والمرض واللاجئين، لا يزال يثقل كاهل أجزاء من كوكبنا.

وبالرغم من ذلك، فقد أحرز تقدم لم يسبق له مثيل في السنوات الـ 75 الماضية.

وفي حين أن شخصين من كل ثلاثة أشخاص في العالم عاشا في فقر مدقع في نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن هذه النسبة انخفضت اليوم إلى أقل من شخص واحد من كل عشرة أشخاص، وبحلول عام 2030، ينبغي أن تكون أقل من شخص واحد من كل 16 شخصاً.

إن التغييرات التي نمر بها كبيرة جداً. ففي غضون 75 عاماً، تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات، وازداد الاستهلاك العالمي للطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية من الوقود الأحفوري ستة أضعاف، بينما ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار 15 سنتيمتراً، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع.

ولهذا السبب فإن تغير المناخ هو أحد المجالات المحورية لمستقبل البشرية. وفي هذا المقام، لا يمكننا أن نتحمل الفشل.

وعلينا أن نتكيف مع الحقائق الجديدة ونجد سبيلاً لمواجهة التحديات الجديدة، وأن نجني فوائد التكنولوجيات الجديدة ونحقق جميع أهداف التنمية المستدامة، ونتجنب عثرات الماضي.

ويجب أن نجعل الأمم المتحدة صالحة للقرن الحادي والعشرين.

وكرواتيا من المؤيدين الأقوياء لإصـــلاحات الأمم المتحدة، التي تهدف إلى تعزيز منظمتنا ورســـم ملامح تعددية الأطراف.

إن تنشـيط عمل الأمم المتحدة يجب أن يتجاوز الجمعية العامة. فقد طال انتظار إصـــلاح مجلس الأمن كثيراً.

وينبغي أن تكون ذكرانا الســنوية التاريخية مناســبة أيضـــاً لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة، لتلبية احتياجات العصر الجديد وحقائقه.

فلنستخدم الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة منطلقاً لذلك.

وكرواتيا، التي هي دولة عضـــو في الأمم المتحدة منذ عام 1992، تقف على أهبة الاســـتعاد لمواصـلة الإسـهام بنشـاط في جميع الجهود الرامية إلى تحسـين منظمتنا والحفاظ على أهميتها العالمية لعقود قادمة.

وشكراً لكم.

ماليزيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 110)

خطاب السيد محيي الدين محمد ياسين، رئيس وزراء ماليزيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

الوفود الموقرة،

يسعدني كثيرا أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

أود أن أهنئكم أولاً، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في رئاستكم. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد – باندي، على التزامه وقيادته القديرة خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتسمت بالمشقة بسبب كوفيد-19.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة،

في وقت سابق من هذا العام، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (UN75)، التي دعت الناس في جميع أنحاء العالم إلى الإعراب عن تطلعاتهم وآمالهم وأولوياتهم في المستقبل. وقد استجاب ما يقرب من 40 000 شخص للدراسة الاستقصائية التي أجرتها (UN75) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من إطلاقها. وفي حين أن تفسير النتائج قد يختلف باختلاف الظروف الوطنية، فإن الرسالة والاتجاه اللذين تشاطرهما شعبنا واضحان. إنهما يريدان أمما متحدة تحمي البيئة على نحو أفضل، وتعزز حقوق الإنسان، وتحدّ من النزاعات. كما يريدان أمما متحدة تركز على تعزيز الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة، فضلا عن عالم خال من التمييز.

وهذا لا يعني أن المجتمع الدولي لم يولِ اهتماماً لتلك المسائل. بل على العكس من ذلك، عملنا بجد بشأنها على مر السنين. فقد كان اتفاق باريس، على سبيل المثال، وهو معلماً بارزاً حققته الدول في مكافحة تغير المناخ تتويجاً للجهود الدولية التي بدأت في قمة الأرض في ريو في عام 1992. ولدينا أيضاً مجموعة من الصكوك والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي استغرق وضع معظمها سنوات عديدة. وهذه الصكوك تحكم أعمالنا وتنظمها من أجل إتاحة المجال لنا جميعاً لإحراز التقدم. وللأسف، شهدنا في السنوات الأخيرة بلدانا معينة تتجاهل هذه الاتفاقات. ونأمل أن يتوقف هذا. ويجب أن نتطلع إلى ما يريده شعبنا ويأمله.

وجاءت الدراسة الاستقصائية لمبادرة (UN75) في وقت كان العالم قد بدأ للتو يشهد انتشار فيروس كورونا القاتل هذا، ولهذا السبب ألقي خطابي من ماليزيا. لقد أزهق الفيروس الكثير من الأرواح وكشف عن القدرة والفعالية الحقيقية لنظم الرعاية الصحية لدينا. وكان الأثر الاجتماعي – الاقتصادي بنفس القدر من الشدة. وفي هذا الصدد، يجب أن نضمن أنه بمجرد العثور على لقاح، يجب أن يكون في متناول

جميع الأمم والشـــعوب. ولا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز على الإطلاق. ويجب أن نتذكر أنه بما أن كوفيد-19 لا يميز، ولا ينبغي لاستجابتنا أن تكون كذلك.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة،

لا تزال الأمم المتحدة المؤسسة العالمية الوحيدة التي يمكن لنا جميعاً أن ندعي ملكيتها. ولئن كنا نعترف بأن المنظمة قد أبلت بلاء حسنا في مجالات عديدة خلال 75 عاماً من وجودها، ولا سيما في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإننا بحاجة إلى أن نكون صادقين وأن نعترف بأن الأمم المتحدة قد فشلت إلى حد ما في "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". ولا يزال الكثيرون يعانون بسبب النزاعات التي لا تزال دون حل في مختلف أنحاء العالم. ويجب على الأمم المتحدة أن تتحسن في هذا الجانب. ولهذا، نعتقد أنه يجب إصلاح المنظمة.

إن الحاجة تقوم إلى الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن المنظمة بحاجة إلى أن تكون مجهزة بشكل أفضل – ليس فقط بحرية التصرف السياسية، ولكن بالدعم المستمر من الدول الأعضاء في المنظمة للاستجابة لبعض من أكثر المشاكل الصارخة التي يواجهها العالم.

وبعد مرور خمس وسبعين عاماً على وجود الأمم المتحدة، حان الوقت لكي تقوم المنظمة بتقييم إنجازاتها؛ وتحسين نقاط ضعفها وإزالة جميع العقبات التي تحول دون استمرار تقدمها. وترحب ماليزيا باعتماد الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة اليوم. ونعتقد اعتقاداً صادقاً أن الاحتفال اليوم يتيح فرصة ذهبية للمجتمع الدولي لكي يفعل ما هو أفضل. فلا نفوتن هذه الفرصة. ولنمضِ قُدُماً معاً في بناء المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

وبذلك أختتم بياني. أشكركم.

الصومال (انظر A/75/PV.3، المرفق 111)

خطاب السيد مهدي محمد غوليد، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية بالنيابة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة. وأهنئ أيضاً أعضاء الأمم المتحدة على الإنجازات الهائلة والتقدم المحرز والخطوات الهائلة التي حققناها جماعيا على مدى الثلاثة أرباع قرن الماضية.

وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً على وضع ميثاق الأمم المتحدة، تتمتع معظم دول العالم بالحرية والتقدم. وقد عملت الأمم المتحدة إلى حد كبير بوصفها المنظمة المستقلة التي تضع المعايير والقانون الدولي وتُدافع عنها. وقد تأكدت أهمية مهمة الأمم المتحدة والترابط بين العالم، بل وزادت هذا التأكيد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحقائق حالة الطوارئ المناخية التي نشهدها جميعا اليوم.

إن هذين التحديين العالميين، وغيرهما الكثير، بما في ذلك الفقر المُذِل والنزاعات وعدم الاستقرار التي تواجهها بلدان كثيرة، بما فيها الصومال، يؤكدان أنه لا يوجد بلد بمعزل عن البلدان الأخرى فجميعنا مترابطون.

وفي الصومال، وبدعم من الشركاء الدوليين والأمم المتحدة، حققنا مكاسب كبيرة نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. ومع ذلك، وبعد ثلاثة عقود من النزاع وعدم الاستقرار السياسي، نحتاج إلى مزيد من التضامن والدعم. إن أزمة تغير المناخ التي تؤثر على الصومال وأماكن أخرى مع تواتر حالات الجفاف والمجاعة والفيضانات أحياناً، مما يؤدي إلى فقدان سبل العيش وتشريد الملايين، لا تزال تتطلب عملاً مشتركاً، وشراكةً، والتزاماً بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وإذ نحتفل بعيد ميلاد الأمم المتحدة الخامس والسبعين، فإن الوقت مناسب لتجديد تطلعاتنا المشتركة، والتوصل معا إلى مستقبل مشرق نصبو إليه جميعاً: مستقبل خال من الفقر، وبدون نزاع، ومستقبل يحقق الاستدامة؛ مستقبل يتم فيه تعزيز ودعم التنمية وحقوق الإنسان من أجل السلام والأمن العالميين؛ مستقبل يحارب فيه التطرف وتغذية نزعة التطرف والهجرة من خلال الاستثمار الاستراتيجي؛ وحيث تكون الوظائف الرفيقة بالبيئة، وتعزيز الوصول إلى الطاقة والتنمية المستدامة هي القضية أساسية لحضاراتنا المشتركة.

ولا يزال الصومال ملتزماً بتعددية الأطراف الشاملة للجميع، ويرى أن السنوات المقبلة، رغم الشكوك، تنطوي على إمكانات كبيرة للبشرية جمعاء، بالعمل معا تحت مظلة الأمم المتحدة. وسنعمل مع جميع الأعضاء على تحقيق منظمة تظل صالحة للغرض الذي أنشئت من أجله – منظمة تعكس جميع تطلعاتنا في القرن الحادي والعشرين في تعزيز وتأمين السلام والرخاء للجميع.

فلنبنِ جميعاً مستقبلاً من التضامن والثقة والاستدامة من أجل نجاح البشرية على هذا الكوكب الهش الذي نتشاطره جميعاً.

وشكراً لكم. تعيش الأمم المتحدة!

وأشكركم لحسن إصغائكم.

عمان (انظر A/75/PV.3، المرفق 112)

بيان السيد عبد الملك بن عبدالله الخليلي، رئيس مجلس الدولة في سلطنة عمان

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

ممثلي الدول الأعضاء،

يشرفني أن أنقل إلى جمعكم تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق وتمنياته لكم بالتوفيق في أعمالكم.

إن سلطنة عمان تشارككم الاحتفاء بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وإننا، إذ نثمن عالياً شراكاتنا الاستراتيجية معها، ونؤكد دعمنا المستمر لهذه الشراكة، فإننا نعول على المكانة التي اكتسبتها الأمم المتحدة على مدى العقود الماضية منذ إنشائها. هذه المكانة المحورية في منظومة العلاقات الدولية، التي تمثل نقطة ارتكاز ومنارة للأمل والأمن والعدالة والسلام، ومظلة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وفقا لأحكام ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

السيد الرئيس،

ممثلي الدول الأعضاء،

إننا نجتمع اليوم للاحتفاء بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في وقت يشهد فيه العالم اضطرابات كبيرة وأزمة صحية عالمية غير مسبوقة ذات آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة. ويأمل بلدي أن تكون هذه الأزمة دافعاً للعالم بأسره لتجاوزها بإرادة أقوى وعزيمة واستعداد أعمق للحوار والتعاون والتضامن كأسرة عالمية واحدة تعمل نحو تأمين مستقبل أفضل للجميع.

لقد تشعبت أنشطة الأمم المتحدة ونمت بنمو عدد أعضائها والطفرة السكانية العالمية طيلة فترة العقود السابقة. كما أصبح جدول أعمالها مثقلاً بمختلف الاهتمامات والتطلعات بصورة أكثر من أي وقت مضى، وذلك في مواجهة مستجدات العصر والتحولات المتسارعة والتحديات الشائكة التي يتعين التعامل معها، الأمر الذي يفرض على الدول الأعضاء السعي إلى تطوير هياكل وآليات الأمم المتحدة، بما يواكب تطلعات وآمال الأجيال الحالية والقادمة، في تأمين العيش الكريم والعدالة والأمن والاستقرار للجميع.

وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد أن بلادي تثمن جهود منظمات وبرامج الأمم المتحدة في مكافحة الفقر والمرض، وتعزيز فرص السلام والوئام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن جهودها في مجال حفظ البيئة ومعالجة قضايا المناخ والاحتباس الحراري والتطرف والإرهاب في شتى بقاع العالم.

السيد الرئيس،

تنتهج سلطنة عمان في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية نهجاً يحترم المبادئ النبيلة للأمم المتحدة، وتساند فرص ومساعي السلام والتفاهم والتنوع الثقافي والتسامح والحوار الإيجابي والتعاون الوثيق مع الأمم والشعوب، وفض النزاعات بالطرق السلمية، وفق أحكام ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

إننا نحثُّ على دعم وتطوير الأمم المتحدة بما يعزز من قدراتها وأدائها في مواجهة تحديات العصر، والقيام بدورها المحوري في العلاقات الدولية على أكمل وجه.

وبعون الله وتوفيقه، ستظل بلادي، سلطنة عمان، شريكاً فعالاً معكم لمزيد من الارتقاء بدور الأمم المتحدة تحقيقا لأهدافها ومقاصدها النبيلة في تحقيق السلام والوئام الدوليين، وبناء عالم يسوده الأمن والاستقرار والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بلغاريا (انظر A/75/PV.3، المرفق 113)

بيان السيدة إيكاترينا زاهاربيفا، نائبة رئيس الوزراء المكلفة بالإصلاح القضائي ووزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا.

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد رئيس الجمعية العامة،

لقد ولدت منظمة الأمم المتحدة، كمنارة للآمال ورغبات الشعوب على كوكبنا في تحقيق السلام والحرية وحقوق الإنسان والازدهار.

وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، رسخت الأمم المتحدة نفسها بوصفها حجر الزاوية في النظام الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأصبحت المبادئ الأساسية التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة هي المصدر الرئيسي للقانون الدولي. وكانت الأمم المتحدة حاضرة دائماً حيث يتعين حل النزاعات، وحيث كان يتعين إنقاذ آلاف الأرواح البشرية، أو حيث يحتاج ملايين الأطفال إلى التعليم والرعاية الصحية.

بدءاً من أول معتمرين لـ"الخوذ الزرق" في الشرق الأوسط في عام 1948، خدم أكثر من مليون رجل وامرأة في عمليات وبعثات حفظ السلام الرمزية التي تقوم بها الأمم المتحدة – وبلغ عددها أكثر من 70 حتى الآن.

إن الذكرى السنوية للأمم المتحدة هي أيضا لحظة للتفكّر. واتضح أن 75 عاماً لم تكن كافية لتحقيق المثل العليا التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، كما أننا لسنا بقريبين حتى من تحقيق أحلام الشعوب. كيف نحقق رؤيتنا للأمم المتحدة؟ هذا سبب آخر يدفعنا جميعاً إلى الاتحاد والعثور معاً على استجابات كافية للتهديدات والتحديات غير المسبوقة التي تواجهها مجتمعاتنا. وفي هذا الصدد، فإن التحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر الماضي ويضم بلدي بلغاريا كعضو مؤسس، له دور هام يؤديه.

وفي مناسبات مهيبة كهذه، ينبغي أن نسعى جاهدين ليسود التفاؤل. إننا بحاجة إلى الزخم والحماس كي نواصل العمل الجاد من أجل القضايا النبيلة لهذه المنظمة – سواء كان السلام في كوكب الأرض، أو خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أو التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أو تعزيز حقوق الإنسان، أو مكافحة الإرهاب، أو التعامل مع تغير المناخ.

وكيف ستبدو الأمم المتحدة غداً أمرٌ يعتمد علينا!

إذ يمكننا أن نرسم ملامح مستقبلها معاً! فلنرسم ملامحه.

الاتحاد الروسي (انظر A/75/PV.3، المرفق 114)

بيان السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالروسية]

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: الاتحاد الروسي، جمهورية أرمينيا، جمهورية بيلاروس، جمهورية طاجيكستان، قيرغيزستان، جمهورية كازاخستان.

اليوم نحتفل بمناسبة بالغة الأهمية حقاً. وقبل خمسة وسبعين عاماً، وُضعت الأسس لبيتنا العالمي المشترك، الأمم المتحدة. ونحن إذ ننظر إلى الماضي، نتعجب من تصميم مؤسسي هذه المنظمة العالمية على بناء نظام ديمقراطي للعلاقات الدولية. إذ تكاتفوا بصوت واحد لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتعزيز الإيمان بحقوق الإنسان، وتهيئة الظروف الملائمة لإقامة نظام عالمي عادل وتحقيق التقدم الاجتماعي.

وبعد سنوات، يميل البعض إلى اعتبار هذا الإنجاز العظيم أمراً مسلَّماً به. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن كل خطوة في ذلك الاتجاه كانت إنجازاً حقيقياً، وكان الانتصار الرئيسي بينهما، بطبيعة الحال، هزيمة النازية. إن توحيد الشعوب الحرة في مواجهة هذه المأساة الرهيبة كان الأساس الذي يقوم عليه تحقيق المثل العليا التي كانت تعتبر في السابق مثالية.

وفي ظل هذه الخلفية، تبدو محاولات تشويه التاريخ والتقليل من شأن دور أولئك الذين أسهموا إسهاماً حاسماً في محاربة الفاشية، أمراً سخيفاً تماماً. إن ذكرى أولئك الذين ماتوا في ذلك الوقت الرهيب مقدسة. وعلينا جميعا أن نتذكر الدروس التي علمنا إياها التاريخ وأن نكرم إنجازات الجنود المحررين وأن نحمي النُصب التذكارية التي أقيمت لتمجيدهم.

وللأسف، بعد إنشاء الأمم المتحدة بوقت قصير، اندلعت الحرب الباردة ومنعتنا من تطوير تلك الإمكانات الإبداعية الجماعية الهائلة تطويراً كاملاً. وبعد 44 عاماً فقط، ومع سقوط جدار برلين، الذي كان يرمز إلى المواجهة الجيوسياسية بين نظامين لا يمكن التوفيق بينهما، كان الأمل الجديد قد ولد. ولم يعد الأمر يتعلق بمنع نشوب النزاعات المسلحة فحسب، بل أيضا بالتغلب على عدم الثقة وعدم المساواة، وكبح جماح الطموحات الاستعمارية الجديدة وإقامة تعاون بناء لبناء مستقبل مشترك.

واليوم، وللأسف، لا تزال النزاعات المسلحة مستعرة في مناطق مختلفة من العالم. وبالإضافة إلى ذلك، نواجه بعض التهديدات الأكثر إلحاحاً في عصرنا، بما في ذلك الإرهاب الدولي، وجرائم المخدرات والجريمة السيبرانية وتغير المناخ. وهذا العام، أضيف إلى تلك القائمة تحد هائل آخر: فقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى أزمات خطيرة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، من بين أزمات أخرى.

وفي ذلك الصـــدد، نرى أن الدعوة التي وجّهها الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي فيما يتعلق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي أيدتها الدول الأعضـــاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بالإجماع، تأتي في وقتها المناسب تماماً.

إن الاسـتجابة لهذه المشـاكل وغيرها من المشـاكل العالمية الأخرى تزداد صـعوبة عاماً بعد عام، وخاصـــة في ســياق الخلاف المتزايد داخل المجتمع الدولي. ويبدو أن الحالة ترجع إلى حد كبير إلى إحجام بعض البلدان عن النظر في المصـالح المشـروعة لدول أخرى. فقد شـهدنا فرض مفاهيم ومعايير، مثل نظام عالمي قائم على القواعد؛ ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ واستخدام الجزاءات الانفرادية انتهاكا لصلاحيات مجلس الأمن؛ والتعصب والكراهية.

ولكن لا يمكن عكس مسـار التاريخ الطبيعي. واليوم، يجري تعزيز مراكز جديدة للنمو الاقتصـادي على الساحة الدولية. والحاجة إلى حل النزاعات المسلحة بالوسائل السلمية الخالصة آخذة في الازدياد، كما أن الترابط يتزايد. لقد سـئم العالم من خطوط التقسـيم التي تقسـم الدول إلى جهات داخلية وغرباء. إن العالم يحتاج إلى مسـاعدة متعددة الأطراف وتعاون شـاملين ومعززين. وبعبارة أخرى، تتزايد أهمية الأهداف التي تم تحديدها قبل 75 عاماً عندما أنشئت الأمم المتحدة.

ومما له أهمية بالغة أن نؤكد اليوم من جديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً. ونشدد على أنه لا بديل عن تعددية الأطراف الحقيقية، وأنه يجب تكثيف الجهود الرامية إلى السعي الجماعي لإيجاد حلول للمشاكل العالمية، مع قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي.

السيد الرئيس،

تمثّل هذه الذكرى مناسـبة لتحديد شـكل أنشـطة منظمتنا العالمية في المسـتقبل. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن تظل الأمم المتحدة هيكلاً فعالاً يعمل في امتثال صـارم لميثاقها. ويجب ألا نسـمح بتخفيف ولايات الأجهزة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة أو ازدواجية سلطاتها، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تأخير تحقيق أهدافنا المنشودة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار، في خطواتها العملية، خبرة ودراية المنظمات الإقليمية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

إن نصـيب الأسـد من إنجازات الأمم المتحدة يرتبط بأنشـطتها في مجال حفظ السـلام. ويجري توقع المزيد من النتائج من عمليات حفظ الســلام أكثر من أي وقت مضـــى، حيث إنها مدعوة إلى حل المشــاكل الملحة وتيسـير التوصـل إلى تسـوية طويلة الأجل. وفي الوقت نفسـه، يجب أن تظل إحدى المهام الرئيسـية للمجتمع الدولي هي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية، في إطار صـيغ المفاوضـات المعترف بها دوليا، على أســـاس قواعد القانون الدولي. ويجب أن يظل تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وصلته بالجريمة المنظمة أيضاً أولوية غير مشروطة.

وفي ضـــوء تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات، التي تســـتخدم بنشـــاط لأغراض إرهابية وإجرامية وعسكرية، أصبح ضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي مهمة هامة. ويجب إحباط المحاولات الرامية إلى إضـــعاف نظم تحديد الأســـلحة ونزع الســـلاح وعدم الانتشـــار من أجل الحفاظ على الاســـتقرار العالمي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمكافحة التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك التهديدات المرتبطة

بتحرك المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع، وتهديدات الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، وضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

ويجب أن يظل تركيز المنظمة منصبّاً على تعزيز التنمية، التي لا غنى عنها لتوطيد السلام. ومن المهم إنجاز عملية إنهاء الاستعمار بسرعة، مما يزيد من إعاقة قدرة مراكز الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة على الحفاظ على نفوذها في البيئة الجديدة.

السيد الرئيس،

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن مصير المنظمة هو في أيدي الدول الأعضاء فيها. ويجب علينا مرة أخرى أن ننحي خلافاتنا جانباً، كما فعلنا في عام 1945، وأن نتحد لمواجهة التحديات المشتركة على أساس من الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل للمصالح. والأمم المتحدة هي المحفل الذي يمكنه توفير جميع الظروف اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

وأشكركم لحسن إصغائكم.

بليز (انظر A/75/PV.3، المرفق 115)

بيان السيد ويلفريد إلرنغتون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية والهجرة في بليز

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

أتشرف بأن أُلقي بهذا البيان باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وبالنسبة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، من المناسب أن نحتفل بأن الأمم المتحدة، خلال الـ 75 عاماً التي مرت على تأسيسها، قد شكلت مجتمعاً دولياً، يعمل أفراده معا بهدف مشترك من أجل الصالح العام لجميع الشعوب. ولكن هذه الذكرى السنوية، التي تأتي في لحظة تتسم باضطراب عالمي حاد، مع تراجع تعددية الأطراف على ما يبدو، هي أيضا وقت للتفكّر في الكيفية التي سنرتقي بها، كمجتمع دولي، إلى مستوى تحديات هذا العصر، كما فعل الأعضاء المؤسسون إزاء تحديات عام 1945، وسنعزز رؤية أممنا المتحدة.

إن عالم اليوم ليس عالم عام 1945، وهذا يرجع في جزء لا يستهان به إلى ميثاق الأمم المتحدة. لقد كان ميثاقنا حجر الأساس للنظام الدولي. فقد ضمن حق تقرير المصير لجميع الشعوب، بحيث أن الدول الكبيرة والصغيرة تجلس جنباً إلى جنب كدول ذات سيادة على قدم المساواة. إن المبادئ الأساسية للميثاق، وهي السلامة الإقليمية، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتسوية السلمية للنزاعات، وسيادة القانون، تشكل أساس صون السلم والأمن الدوليين.

إن ضمان حياة كريمة، في جو من الحرية أفسح لجميع البشر دون تمييز، هو بمثابة بوصلة أخلاقية عالمية للعمل الوطني والدولي. وكارثة الأزمات من الجائحة إلى تغير المناخ، بالإضافة إلى تزايد عدم المساواة والنزاعات المستمرة، تضربنا بسرعة، مما يهدد مكاسبنا التي تحققت بشق الأنفس ويهدد السلام والأمن الدوليين. ولكننا نجد أنفسنا في نقطة بداية مختلفة تماماً عما كان عليه الأعضاء المؤسسون للأمم المتحدة.

واليوم، لدينا إطار لرسم مسار للخروج من تلك الأزمات. ولدينا الميثاق ومبادئه الدائمة، ولدينا خمسة وسبعون عاماً من العمل توجت بخطة متعددة الأطراف للتنمية المستدامة التي محورها البشر، والتي يمكن أن تكون بمثابة مخطط لانتعاش مراعٍ للبيئة وقادر على الصمود. ويعلن حلف الدول الجزرية الصغيرة التزامه الثابت بالميثاق وكل ما رشح عنه، ويحث جميع الدول الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

ويساور التحالف القلق إزاء محاولات التعتيم على تلك الالتزامات، ولا سيما فيما يتعلق بالمناخ. إن الضرورة العلمية والسياسية لوقف الاحترار العالمي بما لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية واضحة، ومع ذلك لم تعلن الأمم المتحدة حالة طوارئ مناخية، بل رضيت بدلا من ذلك بإعلانات ملطفة بشأن العمل دون الإعراب عن الضرورة الملحة للتحرك الفوري. إن تغير المناخ حقيقة واقعة ووقت التصرف ينقضي بسرعة.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الخسارة والضرر حقيقة ليس بوسعنا تغييرها. وخلال حياتنا، يتوقع العلم أن تبدأ الجزر الصغيرة في الاختفاء. والمفارقة هي أنه قد نشهد، تحت أنظار الأمم المتحدة عكس حق تقرير المصير للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونقض سلامتنا الإقليمية، ونقض سيادتنا، وإنكار كرامة شعبنا الجزري.

وأقول بكل جرأة إن محنة الدول الجزرية الصـــغيرة النامية التي تواجه تغيرا خطيرا في المناخ هي محنة الأمم المتحدة. وفقدان أي من جزرنا سـيشـير إلى فشـل الأمم المتحدة وسـيكون انتهاكا جسـيما لحقنا في البقاء.

وعلاوة على ذلك، نرفض بشـدة فرض تدابير اقتصـادية قسـرية انفرادية ضـد البلدان النامية. وكما ورد في خطة عام 2030، فإن هذه الإجراءات لا تتســق مع المبادئ المكرســة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير عاجلة وفعالة للقضـاء على اسـتخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية.

والآن ليس الوقت المناســب للتراجع عن التزاماتنا. فقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات جريئة وتدريجية لتنفيذ ما اتفقنا بالفعل على القيام به. وحان وقت التضامن بين الأمم والشعوب مسترشدين بالميثاق. وأستذكر كلمات دولة عضو مؤسسة في مؤتمر سان فرانسيسكو التي تزال صحيحة اليوم:

”إذا أخفقنا في استخدام الميثاق، فسنخون جميع الذين ماتوا كي يتسنى لنا الاجتماع هنا بحرية وأمان لوضـعه. وإذا سـعينا إلى اسـتخدامه بأنانية – لصـالح دولة واحدة أو مجموعة صـغيرة من الدول – فسنكون مذنبين بنفس القدر بتلك الخيانة.“

إن رؤية الأعضـاء المؤسـسين – وهي رؤية مكرسـة في الميثاق – هي رؤية لجميع شـعوب جميع الأمم. وبالنسـبة لتحالف الدول الجزرية الصـغيرة، فإن الذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين مناسـبة لإعادة الالتزام بتلك الرؤية وبمسؤوليتنا المشتركة.

مصر (انظر A/75/PV.3، المرفق 116)

بيان السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين،

سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

السيداتُ والسادة،

إن الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة هو مناسبة لمراجعة مسيرة هذه المنظمة، التي مثلت محور العمل الدولي ومركزه لسبعة عقود؛ ولاستنباط دروس تاريخنا المعاصر، وللإطلال على الماضي القريب بكل ما له من إنجازات ومكتسبات وبكل ما عليه من أخطاء وآلام وذلك لاستشراف المستقبل بآفاقه وآماله.

واسمحوا لي أن أطرح عليكم رؤية مصر إزاء كيفية التعامل مع أهم القضايا والتحديات التي تواجه عالمنا اليوم من أجل ضمان مستقبل أفضل للأسرة الإنسانية بأسرها، تلك الرؤية التي تنبع من كون مصر من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، ومن اكثر المؤمنين برسالتها ومقاصدها والمؤيدين لدورها كمحفل لا غنى عنه في السياسة الدولية التي تعكس التزام مصر بالقواعد والمبادئ التي أرساها مؤسسو الأمم المتحدة، والتي وُضعت من أجل إقامة نظام عالمي جديد على أنقاض حرب ضروس بهدف تجنيب الإنسانية ويلات

النزاعات والصراعات، واقتناعها بأن هذه المفاهيم التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ما زالت تصلح كقواعد حكيمة لعالم اليوم بكل متغيراته وتحدياته الجديدة.

ومن هنا، فإن رؤية مصر تقوم على المقومات الخمسة التالية.

أولاً، ‘إعادة التأكيد على التزامنا بقيم التكافؤ والمساواة بين البشر وسيادة الدول على أراضيها ومقدرتها وتجنب الاستقطاب وأعلاء روح الشراكة التي يتعين أن تسود بين أعضاء الأمم المتحدة واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب والمجتمعات والحفاظ على نظام عالمين تحكما قواعد القانون الدولي وتعزيز الملكية الوطنية لجهود تحقيق السلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان.

ثانياً، صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال التصدي لمحاولات تفكيك الدولة الوطنية وتفتيتها ودفعها نحو الانزلاق إلى صراعات الهاوية والطائفية ومكافحة الإرهاب والتصدي للدول التي توظفه لتحقيق مآربها السياسية و‘العقائدية وتوفر له التمويل والملاذ الآمن، وكذلك مكافحة التطرف والجريمة المنظمة

وتجديد الالتزام بنزع أسلحة الدمار الشامل وصياغة قواعد فعاله لضمان الأمن السيبراني والمعلوماتي بالإضافة إلى إصلاح الهياكل المؤسسية المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين وأهمها مجلس الأمن وتعزيز آليات وقاية وبناء السلام.

ثالثاً، تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق طفرة في مجالات من أهمها توفير مصادر التمويل المستدام ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وضمان انسياب المعرفة ونقل ‘التكنولوجيا من أجل كسر الفجوة التكنولوجيا والرقمية والعمل على إصلاح النظام التجاري الدولي بما يضمن توزيعا اكثر عدالة الثروة بين مختلف الدول.

رابعاً، تخفيف آثار الانبعاثات المتسببة في الاحتباس الحراري والتغير المناخي والعمل بشكل متوازن للتكيف مع الآثار السلبية لهذه الظاهرة والتصدي لظاهرة ندرة المياه والحفاظ على الأمن الغذائي وضمان استغلال الموارد المائية العابرة للحدود وفقا قواعد القانون الدولي ذات الصلة والابتعاد عن الإجراءات الأحادية التي قد تؤثر على مصادر الحياة للمجتمعات التي تعتمد على الأنهار والموارد المائية الدولية.

خامساً، حماية حقوق الإنسان بمفهومه الشامل والابتعاد عن تسيّسها ومجابهة التمييز العنصري والكراهية وتمكين الشباب والمرأة والاستجابة الفعالة للأزمات الصحية والنفاذ للرعاية الصحية الشاملة وإتاحة الهجرة الشرعية والحفاظ على حقوق المهاجرين.

وختاماً، فإننا نؤكد أن العبرة في تطوير النظام العالمي على نحو ما نصبوا إليه يتوقف على توفير الإرادة السياسية لتنفيذ قواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي وترسيخ وتطوير آليات العمل الدولي متعدد الأطراف وخاصة من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة وقدراتها على مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه عالمنا اليوم وغدا.

وشكراً لكم.

إندونيسيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 117)

بيان السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

لأكثر من 75 عاماً، صمدت الأمم المتحدة أمام اختبار الزمن، وساهمت بشكل كبير في عالمنا. ومع ذلك، لا تزال التحديات العالمية تتصاعد، إذ نشهد كوفيد-19. ويتزايد تعاظم توقعات البلدان من الأمم المتحدة لتعزيز القيادة العالمية الجماعية وتحقيق نتائج ملموسة.

ومع ذلك، فإن المؤسسات المتعددة الأطراف تكافح بشكل متزايد من أجل الاستجابة، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في تعددية الأطراف. ولا يمكننا أن نسمح باستمرار هذا. وبدون تعددية الأطراف، فإن "الأقوياء سوف يغتنمون كل شيء".

ولذلك، فإن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين هذه هي اختبار للأمم المتحدة لتعزيز أهميتها، وإدارة توقعات العالم. وهناك نقطتان وثيقتا الصلة.

أولاً، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تنجز ما هو أكثر من الخطابة. ويجب أن تكون برامجها مجدية وذات تأثير. وفي التصدي للجائحة، فإن تيسير الحصول على الأدوية واللقاحات بأسعار معقولة للجميع، على المدى القصير، أمر بالغ الأهمية. كما يجب على الأمم المتحدة أن تتآزر مع المؤسسات الدولية الأخرى لتسريع الانتعاش الاقتصادي العالمي. أما على المدى الطويل، فيجب على الأمم المتحدة أن تعمل لتحقيق الصمود الاقتصادي العالمي وزيادة تعزيز النظام الصحي على الصعيد العالمي.

ثانياً، يجب أن تظل الأمم المتحدة مناسبة للغرض المنشود، وأكثر قدرة على توقع المستقبل. وهذا يتطلب أمماً متحدةً ذات كفاءة، وتتكيف مع العالم المتغير، مع قدرة قوية على الإنذار المبكر.

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

وينبغي ألا تعكس هذه الأزمة مسار التقدم في التعاون الدولي. بل ينبغي أن تعزز التضامن والوحدة. ولا تزال إندونيسيا تؤمن بفضيلة تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة بوصفها المنبر الرئيسي للتصدي للتحديات العالمية.

وبهذه الروح، شاركت إندونيسيا في تيسير قرار الجمعية العامة بشأن "التضامن العالمي لمكافحة كوفيد-19"، الذي اعترف بالدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الجائحة. ونرحب بإعلان (UN 75)، باعتباره استراتيجية عملية المنحى من أجل أن يتحرك العالم إلى الأمام، نحو مستقبل أكثر شمولا ومرونة واستدامة.

كوبا (انظر A/75/PV.3، المرفق 118)

بيان السيد برونو إدواردو رودريغيس باريّا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الأمين العام،

السيد الرئيس،

الوفود الموقرة،

في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تتعرض تعددية الأطراف والقانون الدولي للتهديد من جانب أكبر قوة في العالم. إن السلوك غير المسؤول للولايات المتحدة هو الخطر الرئيسي على السلم والأمن الدوليين. فهي تحرض على النزاعات والحروب غير التقليدية والتجارية وتفرض تدابير قسرية انفرادية صارمة. وتبدّد الموارد التي لا غنى عنها للتنمية المستدامة لشعوبنا، في سباق تسلح من صنعها، بينما ترفض التعاون لمواجهة الأزمات المتعددة التي تولدها جائحة كوفيد-19 المدمرة.

وتتجاهل الولايات المتحدة الاتفاقات الهامة في مجالات حماية البيئة ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وتنسحب من المنتديات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية أو اليونسكو أو مجلس حقوق الإنسان. ويبدو أنها في حرب مع الكوكب بأسره وموارده الحيوية وسكانه.

إن الولايات المتحدة تمنع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي دعت إليه هذه المنظمة تاريخيا. واقترحت ما يسمى بـ "صفقة القرن" التي تهدد مستقبل دولة فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وتنكر الولايات المتحدة على شعب بورتوريكو حقه في حرية التصميم والاستقلال في الوقت الذي يشارف فيه العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار على الانتهاء.

وتتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لعشرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتهدد من تتهمهم بالتأثير على نظامها الانتخابي الفاسد. ويمثل الخوف والأكاذيب المتكررة الأسلحة الجديدة لوسائطها الإعلامية غير النزيهة وإستراتيجيتها المتسمة بالمعلومات المضللة.

إن الولايات المتحدة، بإحيائها مبدأ مونرو، إنما تقوّض إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

وزادت الولايات المتحدة من عدائها لكوبا إلى مستويات أعلى من حيث النوعية. فهي تنتهك بصورة منهجية حقوق الإنسان للشعب الكوبي بتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي وطابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. إن الولايات المتحدة تهاجم بوقاحة تعاوننا الطبي الدولي وكذلك الحكومات التي طلبت ذلك بشكل مشروع، وبالتالي تمنع حق الدول الأخرى في الرعاية الصحية، في حين أنها، مع ذلك، مركز جائحة كوفيد-19 التي أودت بالفعل بحياة ما يقرب من 200 000 مواطن أمريكي نتيجة لعدم مسؤوليتها وانتهازيتها الانتخابية.

السيد الرئيس،

بعد مرور 75 عاماً على توقيع ميثاق الأمم المتحدة، من الملّح أن نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ القانون الدولي وتعزيز تعددية الأطراف والتعاون مع الهيئات الدولية وتمكين هذه الجمعية العامة. فلنضاعف التعاون والتضامن. فلنبنِ نظام دولي ديمقراطي وعادل ومستدام.

وشكراً جزيلاً لكم.

ميانمار (انظر A/75/PV.3، المرفق 119)

بيان السيد كياو تِن، وزير الاتحاد للتعاون الدولي في جمهورية اتحاد ميانمار

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

يشرفني أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن تعددية الأطراف تتعرض لضغوط كبيرة في وقت يحتاج فيه التصدي للتحديات العالمية إلى التعاون العالمي. فالعالم يزداد استقطابا؛ والتوترات الجيوسياسية والاقتصادية آخذة في الارتفاع؛ وقبل كل شيء، نواجه الآن أزمة كوفيد-19، التي تشكل ضغطاً هائلاً على اقتصاداتنا.

وفي هذا الوقت الحرج، يحتاج العالم، أكثر من أي وقت مضى، إلى نظام متعدد الأطراف أقوى. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهنا اليوم، يمكننا القول إن الأمم المتحدة أسهمت في جعل العالم مكانا أفضل من أي وقت مضى. فقد تم منع اندلاع حروب كبرى وانتشال الملايين من الناس من الفقر والجوع. ولا توجد مؤسسة أخرى يمكن أن نفكر فيها يمكن أن تحل محل الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

انضمت ميانمار إلى أسرة الأمم هذه بعد أن استعدنا استقلالنا بوقت قصير، وكان إيماننا بميثاق الأمم المتحدة راسخا. وفي الواقع، فإن التعاون مع الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. وكان من بين إسهاماتنا العظيمة في الأمم المتحدة الخدمة النبيلة التي قدمها يو ثانت، الأمين العام الثالث للأمم المتحدة، الذي تمكن من تفادي الأزمات الخطيرة وقاد المنظمة نحو السلام العالمي.

وتشهد ميانمار تحولا ديمقراطيا معقدا يواجه تحديات متعددة بينما نعمل على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام والتنمية لبناء اتحاد فدرالي ديمقراطي. وقد ازدادت هذه الجهود تعقيدا بسبب التحديات الخارجية المتزايدة الناشئة عن المسائل المتصلة بالنزاعات. ونعتقد أن المشاركة البناءة هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق للتغلب على تحديات من ذلك النوع. والثقة المتبادلة هي مفتاح نجاح التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

ويجب أن تظل الأمم المتحدة منارة أمل للبلدان النامية مثل ميانمار. ولذلك، نحن بحاجة إلى تنشيط الأمم المتحدة لكي تكون أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. ونود أن نرى الأمم المتحدة تتطور بوصفها شريكا موثوقا به يحمي الدول الصغيرة ويساعد، ولا يعوق، جهودها للتغلب على تحدياتها.

وينبغي أن تكون الأمم المتحدة منبرا للمشاركة العالمية لجميع الدول، لا نظاما تقاس فيه قيمة الدول بقوتها السياسية والمادية. إن الجائحة العالمية الحالية هي جرس إنذارنا الأخير من أجل تعددية أطراف فعالة. ويجب أن نعمل معا لتشكيل المستقبل الذي نصبو إليه من خلال تعددية أطراف عادلة ومنصفة تعززها الأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

وشكراً لكم.

الأردن (انظر A/75/PV.3، المرفق 120)

بيان السيد أيمن الصفدي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

زملائي الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يمثل احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة فرصةً لتجديد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية مشتركة. وتجاوزنا لهذه التحديات يتطلب عملاً مشتركاً أيضاً. العمل متعدد الأطراف بات أكثر ضرورة الآن مع تفاقم التحديات التي تعصف بعالمنا الواحد. وجائحة كوفيد-19 تحدٍ أعاد تأكيد ترابط سلامتنا واعتمادنا المتبادل بعضاً على بعض.

وترحب المملكة الأردنية الهاشمية باعتماد الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي يمثل رؤية متجددة للعمل الدولي المشترك لتحقيق تطلعات شعوبنا إلى عالم أفضل، أكثر سلاماً، وأكثر عدالة للجميع.

والحاجة إلى العمل متعدد الأطراف على أساس القانون الدولي أشد إلحاحاً في منطقة الشرق الأوسط. وهو ضرورة لتحقيق السلام الشامل والعادل وحل الأزمات الإقليمية التي يعاني الأبرياء من تداعياتها الكارثية، ولتحقيق الأمن الغذائي الذي بات مهدداً في غير دولة.

إن المملكة تدعو المجتمع الدولي للاستجابة لنداء الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتوفير الإمكانيات المالية التي تحتاج إليها المنظمتان لمواصلة تقديم خدماتهما الحيوية. كما نؤكد على أهمية أن يكون دعم المجتمع الدولي للبلدان المستضيفة للاجئين مستداماً لمساعدتها على تلبية احتياجاتهم وتوفير العيش الكريم لهم.

الزملاء الأعزاء،

إن الانتهاكات المستمرة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ما تزال تقوض مصداقية عمل منظمتنا. وجهودنا المستهدِفة تحقيق السلام العادل تواجه عقبات غير مسبوقة. السلام العادل خيارنا الاستراتيجي وضرورة إقليمية ودولية. وسبيل تحقيق هذا السلام الوحيد هو حل الدولتين الذي يجسد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل ولتنعم المنطقة وشعوبها بالسلام الذي يستحقونه. إعادة إطلاق مفاوضات جادة لتحقيق هذا السلام يجب أن تكون أولوية لعملنا المشترك.

ستبقى المملكة شريكة في العمل متعدد الأطراف وفي كل جهودنا المستهدفة حل النزاعات وتعزيز التعاون وبناء مستقبل أفضل يسوده السلام لا النزاع، والأمل لا اليأس، والفرص لا الحرمان.

وشكراً لكم.

باكستان (انظر A/75/PV.3، المرفق 121)

بيان السيد مخدوم شاه محمود حسين قريشي، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالةِ والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

الوفود الموقرة،

تحياتي من باكستان. إنني ممتن لهذه الجمعية الموقرة على إتاحة الفرصة لي لأشاطركم أفكاري بشأن الأمم المتحدة في الخامسة والسبعين من عمرها. إن اليوبيل الماسي للأمم المتحدة هو في الواقع مناسبة تاريخية: مناسبة للاحتفال بمنظمتنا الرائعة، ورحلتها الحافلة بالأحداث، والآفاق المستقبلية؛ ومناسبة للعودة إلى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة؛ ومناسبة للتفكير الواقعي.

لقد كانت الأمم المتحدة أملاً انبعث من رماد المعاناة التامة بسبب الحرب والمفاهيم التي لم تكن في محلها لتفوق البعض على الآخرين. وقد عالجت حاجة تاريخية – الحاجة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب؛ وإعادة التأكيد على الحقوق المتساوية والأساسية للرجل والمرأة والأمم كبيرها وصغيرها؛ وتعزيز حياة أفضل وحريات أكبر.

لقد قطعت أممنا المتحدة شوطاً طويلاً. فقد ساعدت على منع هذا النوع من الدمار الذي لحق بالبشرية مرتين في غضون جيل واحد. وحققت تقدما في تحديد الأسلحة؛ ويسّرت إنهاء الاستعمار؛ وساعدت في التصدي لتغير المناخ والتهديدات التي تواجه البيئة؛ وأسهمت في إنشاء عالم يقوم على القواعد أكثر حرية وأكثر مساواة؛ وعملت على القضاء على الجوع والمرض والفقر من خلال أهداف التنمية المستدامة.

ولكن يجب ألا تعمينا الفرحة الغامرة عن إخفاقاتها وأوجه قصورها. فالكل ليس أكبر من مجموع أجزائه. والمنظمة لا تتمتع إلا بالجودة التي تتمنى دولها الأعضاء تحقيقها. إن نزاعي جامو وكشمير وفلسطين هما أبرز النزاعات التي طال أمدها في المنظمة. وما زال شعب جامو وكشمير المحتل ينتظر الوفاء بالالتزام الذي قطعته الأمم المتحدة عليه بمنحه حقه في تقرير المصير.

واليوم، يُسخر من الأمم المتحدة بوصفها محلا لبيع الكلام. ويُستَخَف بقراراتها ومقرراتها. إن التعاون الدولي، ولا سيما في مجلس الأمن، في أدنى مستوياته. ويجري التهديد بالقوة بإفراط، بينما يتم التخلي عن المعاهدات والحوكمة الحاسمة التي تهدف إلى تعزيز التنمية وحماية البيئة الهشة في العالم. إن نفس القوى التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية – العنصرية والفاشية – تتخذ شكل تزايد كراهية الأجانب وكراهية الإسلام. وبينما نشهد تعاونا دوليا هائلا لمكافحة كوفيد-19، فقد فشلت الجهود في توحيد البشرية كما كان يمكن أن توحدها. وربما لست وحدي الذي يشعر بوجود نذير الرؤية المسبقة.

ولكن باكستان، يا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، كانت ولا تزال تؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف وبصلاحية الأمم المتحدة. لقد شغلت باكستان مقعدا في مجلس الأمن سبع مرات. وقد ترأست المجلس خمس مرات وترأست الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجموعة الـ 77. ونحن مشاركون نشطون في عمليات الإصلاح، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن.

ونحن، كدولة عضوا وبصفة دولتنا الوطنية، أسهمنا في النهوض بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة في أفضل وأشرف تقليد في خدمة البشرية.

فقد ساهمت باكستان بأكثر من 000 200 جندي في 47 بعثة في 26 بلدا، وفقدنا 157 جنديا من أشجع المساهمين في هذه العملية. واستضفنا أكبر عدد من اللاجئين في الحالات التي طال أمدها، بينما تؤيد بلدان أخرى الأيديولوجيات الفاشية، وتنتهك مبادئ الأمم المتحدة، وتطالب بمركز متميز في المنتديات الرفيعة بحكم الحجم والقوة والشعور في غير محله بالاستحقاق. ولا تزال باكستان تتحمل، دون شكوى، أكثر من نصيبها العادل من العبء.

وأنا على قناعة راسخة بأنه لا بديل عن الأمم المتحدة وقيمها وهيكلها. ويجب علينا نحن شعوب الأمم المتحدة أن ننهض لنعكس اتجاه موجات اليأس، وأن نمنع الهواجس من التحول إلى نبوءات تتحقق ذاتياً. وفي هذا المسعى النبيل، ستجدون باكستان دائما إلى جانبكم.

وشكراً لكم.

السنغال (انظر A/75/PV.3، المرفق 122)

بيان السيد أمادو با، وزير الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج في جمهورية السنغال.

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات،

رؤساءَ الوفود،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

لقد خططنا عن حق للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بطريقة كبيرة. ولئن كانت جائحة كوفيد-19 قد فرضت علينا احتفالا افتراضيا، فإنها تتيح لنا أيضا الفرصة لجعل هذا الاحتفال وقتا للتفكر في الشوط الذي قطعناه منذ عام 1945، وكذلك استشراف المستقبل، نظرا للتحديات العديدة التي يجب أن نتغلب عليها.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد إشادة مستحقة بالآباء المؤسسين للأمم المتحدة – وهم شخصيات رمزية في التاريخ، بعد حرب مدمرة زرعت الريبة بين الأمم والشعوب، سلّمت بضرورة وضع مصير البشرية في مواجهة التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تؤدي إلى إبادتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام والاستقرار في مختلف بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم؛ وعلى التزامها بإنهاء الاستعمار؛ ودعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

بيد أن تلك الجهود الجديرة بالثناء ينبغي ألا تحجب التحديات الرهيبة التي تقوض التنمية المستدامة التي تتطلع إليها شعوبنا، بما في ذلك تغير المناخ، والنزاع المسلح، والإرهاب، والتطرف العنيف، والجريمة العابرة للحدود، ومكافحة الفقر والإقصاء. وتتطلب هذه التهديدات منا أن نتبع نهجا كليا وشاملا للجميع من خلال تعددية الأطراف المنشطة تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث لا توجد دولة في وضع يمكنها من كبح تلك الآفات وحدها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 بما فيه الكفاية الروابط الوثيقة التي يقوم عليها وجودنا المشترك والحاجة إلى العمل معاً لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. ولذلك، يجب أن نستخدم زخم هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاستكمال عملية الإصلاحات التي تم الاضطلاع بها لتكييف الأمم المتحدة مع الواقع السياسي الجديد والمسائل التي تواجه عالم اليوم.

والتحدي الرئيسي الذي يواجه الأمم المتحدة هو قدرتها على إعادة اكتشاف نفسها للاستجابة لتلك المسائل بشكل أفضل. ويجب أن نضع معا الأسس للتعاون المتجدد بين الدول بغية تحقيق رفاه البشرية جمعاء في ظل قوة منظمة متعددة الأطراف أقوى وأكثر دينامية، ومجهزة بالموارد البشرية والمالية التي تتناسب مع طموحاتها.

وفي هذا الصدد، يجب أن توجه قيم التضامن والتعاون أعمالنا لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، ولا سيما أولئك الأكثر ضعفا، وخاصة في ضوء القلق والشك المتصلين بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن تحقيق خطة عام 2030 يحظى بأولوية عالية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بإطلاق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك بالدعوة إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، ولا سيما بهدف دعم جهود البلدان النامية.

ولهذا السبب أيدت السنغال الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لبناء مجتمعات متضامنة وشاملة للجميع. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تفعل الشيء نفسه، لأن الأمم المتحدة ستتمكن من تحقيق الآمال التي تم وضعها فيها.

وشكراً لحسن إصغائكم.

رومانيا (انظر A/75/PV.3، المرفق 123)

بيان السيد بوغدان لوسيان أوريسكو، وزير خارجية رومانيا

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيد الرئيس، معالي الأمين العام غوتيريش، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

تواجه البشرية حاليا مجموعة واسعة من التحديات، من النزاعات الواسعة الانتشار، والفقر المدقع، وتغير المناخ، وانتهاكات حقوق الإنسان، إلى الحالة غير المسبوقة التي ولدتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن أحد الدروس الرئيسية التي تعلمناها خلال الأشهر الماضية، والتي كانت مكثفة ومعقدة للغاية بالنسبة للدبلوماسيات في جميع أنحاء العالم، هو الحاجة الحاسمة إلى التعاون المتعدد الأطراف الفعال والمبتكر. وتعلمنا أيضا أن النظام الدولي القائم على القواعد – الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره – يجب أن يُعزز ويُدعم، من أجل التصدي بفعالية لهذه التحديات.

وستعمل رومانيا بلا كلل نحو دعم هذين الهدفين.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن روح الوحدة والتضامن والتعاون تظل حاسمة لتحقيق أهداف المنظمة.

فنحن نواجه زمناً نحتاج فيه إلى الابتكار والإصلاح، من أجل المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نحتاج إليها. ويجب ألا ندخر جهدا لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة وكفوءة وملائمة للغرض المنشود. ويمكنكم التعويل على رومانيا للقيام بذلك!

ويجب أن نبذل أقصى ما لدينا من أجل صون السلام والأمن والنهوض بهما، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، والتعجيل بالتقدم في تنفيذ خطة عام 2030، دون أن يتخلف أحد عن الركب.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أيضا ألا ندخر جهدا في سبيل الانتعاش بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى التزام سياسي عالمي بالأمن الرقمي؛ ويجب علينا أن نضمن أن التكنولوجيات الرقمية محورها الإنسان وأن قيمنا العالمية يتم الحفاظ عليها عبر الإنترنت، وكذلك خارج الإنترنت.

وسنواصل العمل من أجل التمسك بقيمنا المشتركة وحقوقنا الأساسية ومبادئنا الديمقراطية – التي نتبعها باستمرار وبثبات أيضا بصفة رومانيا الحالية كرئيسة لمجتمع الديمقراطيات. إن إعلان بوخارست الذي اعتمد في الذكرى السنوية العشرين لمجتمع الديمقراطيات، الذي استضافته رومانيا في 26 حزيران/يونيه من هذا العام، يعكس أن مسؤوليتنا المشتركة تتمثل في أن نكون مثالا يحتذى به وأن نعمل بحزم من أجل الحفاظ على القيم الديمقراطية، التي هي الأساس ذاته الذي يمكن أن تزدهر مجتمعاتنا بالاستناد إليه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

تتزامن الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة مع احتفال رومانيا بمرور 65 عاما على انضمامها إلى الأمم المتحدة. إنها فرصة متجددة لإعادة تأكيد دعمنا الثابت للمنظمة، باعتبارها الإطار العالمي الذي يمكن للدول أن تتعاون فيه والوفاء بوعود ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه المناسبة الميمونة، نتذكر أيضاً الدبلوماسي ورجل الدولة الروماني البارز نيكولاي تيتوليسكو، الذي كان رئيس جمعية عصبة الأمم مرتين في عامي 1930 و 1931. إن إرثه للنظام المتعدد الأطراف ولتقاليد رومانيا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف له قيمة كبيرة وكان ملهما لأجيال عديدة من الدبلوماسيين.

وستواصل رومانيا الالتزام بقيم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وسنفعل ذلك من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه للأجيال المقبلة والنظام الدولي القائم على القواعد.

وبهذه الروح، نؤيد تماما الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وشكراً لحسن إصغائكم.

الفلبين (انظر A/75/PV.3، المرفق 124)

بيان السيد تيودورو لوكسين جونيور، وزير خارجية الفلبين

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

إن فكرة الأمم المتحدة فكرة مشتركة منذ فجر الحضارة. لقد كانت تسمى الإمبراطورية، والسعي إليها لا يزال مستمرا. وعندما تسمع بما يسمى التعاون المثمر المتبادل، فإنه الإمبراطورية تتكلم مع نفسها بوجود المتعاونين الأصليين. إن العذر للإمبراطورية هو نفس علة الأمم المتحدة: تحقيق السلام العالمي. ولكن في الحالة السابقة أطلق عليها المؤرخ تاكيتوس سلام المقبرة. والوحيدون فوق الأرض هم متعهدو دفن الموتى؛ والباقي يقبعون على عمق ستة أقدام في زنازين ومقابر جماعية.

إن السلام العالمي الذي سعت الأمم المتحدة من أجل تحقيقه طوال 75 عاماً كان في معظمه فشلاً ذريعاً. ومع ذلك، فإنه لا يزال السلام الوحيد الذي يمكن أن نعيشه بحرية وكرامة واكتفاء.

وعندما تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، كان الأعضاء المؤسسون الـ 51، بما في ذلك الفلبين، يقفون على أنقاض الحرب. وكانت مانيلا ثاني أكثر العواصم تدميرا بعد وارسو. وكان سكانها قد مروا برعب مماثل. لقد توخوا مستقبلاً من الانتعاش والتقدم والسلام الدائم من النوع المرتبط بشكل فريد مع الأمم المتحدة بدلاً من أكثر الحروب فتكاً وتدميراً في التاريخ.

ولم تكن الفلبين مستقلة بعد. وقد أشار إشراكها إلى أن الأمم المتحدة لا تهتم بالدول أكثر من اهتمامها بالشعوب – وكيف تعاملها الدول. وبناء على ذلك، فإن الميثاق يبدأ بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة".

في عام 1946، عندما تم اختيار الختم الرسمي للأمم المتحدة، سأل الجنرال كارلوس ب. روموللو: "أين الفلبين؟" وأوضح السيناتور الأمريكي الذي كان يرأس اللجنة "إنها صغيرة جدا لتُدرَج". واضاف "اذا وضعنا في الفلبين فلن يكون حجمها أكثر من نقطة". وأصرّ روموللو، "أريد تلك النقطة!" إنها أكثر من مجرد حكاية ساحرة. فبدون تلك النقطة أشك في أن الفلبين ستتمتع بالمياه الإقليمية أو أنها موجودة إلا كبقعة مجهولة ملحقة بدولة غازية. أنا لا أقول أن الختم الرسمي يمنح الحقوق، لكنه يحتفظ بالحقوق غير قابلة للتصرف، مثل الوجود الوطني، واضحة للعيان على ختم الأمم المتحدة. ويميل الأعضاء الخمسة الدائمون (في مجلس الأمن) إلى نسيان ذلك.

إن الأمم المتحدة، بوصفها المنتدى العالمي الفريد، هي المنبر الرئيسي والوحيد الموثوق عالمياً حيث تتاح الفرص لتفادي العنف وإنهائه بعد اندلاعه، وتعليم الجهلة، وعلاج الأمراض واحتوائها، من أجل تخفيف الفقر وإنهائه في الوقت المناسب، وإنهاء الظلم والتطرف – وكلها أعداء للقيم العالمية.

ومع النجاحات، وحالات الفشل بالطبع، من خلال تلاشي النقد المستَحق عن جدارة – في بيافرا، رواندا، البوسنة حيث سقطت القنابل وكان التدخل متأخرا جداً والإبادة الجماعية شبه كاملة – أظهرت الأمم المتحدة قدرتها على النهوض من خلال إعادة تأكيد أهميتها المستمرة في ظل المسائل العالمية المعقدة عمداً والتهديدات للسلام والأمن العالميين.

الأمم المتحدة هي جوهر النظام العالمي الحالي المتعدد الأطراف ويجب أن تبقى على هذا النحو. وما دامت الأمم المتحدة قائمة، لا يمكن لأحد أن يدعو إلى نهاية تعددية الأطراف. ولكن يجب أن تكون الأمم المتحدة معززة بكل عضو منها حتى يتمكنوا معا من تحقيق السلام والديمقراطية والازدهار في عالم تكون فيه كل دولة مسؤولة عن عواقب عملها أو تقاعسها، حيث يمكن لأي من "نحن، الشعوب..." خوض نضال ذي مصداقية لفترة كافية لنصنع حجة قوية لقضيتنا لمساعدة الأمم المتحدة.

وتعددية الأطراف ليست ملكا لحفنة مختارة من الدول الأعضاء. فهي ملك للجميع ومن أجلهم، أو لا أحد. ويذكرنا كوفيد-19 بالمصير المشترك للبشرية، وفناء الحياة، والتقدم والنظام الاجتماعي، وحتمية العمل الدولي المنسق حتى في المخاوف التي كنا نعتبرها دائما صغيرة جدا بحيث لا يمكن أن تزعج العالم بها. فالفيروس صغير.

والأمم المتحدة هي مجموعة من الدول ذات السيادة. وهذه هي قوتها. فهي ليست في حد ذاتها جماعة ذات سيادة. وهذا هو ضعفها ولكن أيضا سر قدرتها على التحمل. وهي تظل النقطة المحورية في السعي الإنساني المتواصل إلى الخير في مواجهة سعي إنساني دؤوب مماثل لأعمال الشر. وبقدر ما تكره الدول التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، عندما تتجاوز أفعالها حدود التدخل الإنساني البسيط، فإنه واجب الإنسانية. ولكن يجب أن تكون هناك قضية واضحة في عالم حيث الكذب قد حقق مستوى من الكمال يتجاوز بكثير القدرة على مواجهة الحقيقة.

ونجدد التزامنا بإنهاء ويلات الحرب، والتمسك بالعدالة وحقوق الإنسان، والحفاظ على السلام، والبقاء آمنين، وفي كل شيء نتصرف بلياقة لا تتطلب أي تفسير. وأنتم تميزون اللياقة عندما ترونها. إنه من غير اللائق عندما لا تفعل ذلك. ومن بين الحالات التي ستكون مثالا على ذلك، توفر لقاحات كوفيد-19 للجميع دون أن يطلب من أي شعب أو فئة أو بلد أن يخضع لإرادة الآخر كثمن للعلاج. إن حجب اللقاح – وهو أكثر الوسائل فعالية للخلاص الجماعي – هو سلاح من أسلحة الدمار الشامل. ولا تزال الأمم المتحدة المنظمة الأساسية.

وشكرا لكم.

النرويج (انظر A/75/PV.3، المرفق 125)

بيان السيدة إينه إريكسن سوريدي، وزيرة خارجية النرويج

أُدلي بهذا البيان يوم الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

السيدُ الرئيس، أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة،

على مدى خمسة وسبعين عاما، شجعت الأمم المتحدة السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، استنادا إلى رؤية مشتركة لمستقبل أفضل للبشرية جمعاء. وقد كانت بمثابة الثقل الموازن للقومية العدوانية، والنزعة الحمائية والانعزالية. إن ميثاق الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في العلاقات الدولية الحديثة. لا يمكننا أن نتخيل عالماً بدونه.

وأشيد بالميسرين المشاركين، السويد وقطر، على الإعلان الصادر عن اجتماع اليوم. فهو مكتوب بوضوح، وموجز، وموضوعي، واستشرافي وموحد. إنه إعلان يلائم هذه المناسبة.

وإذ تستعد النرويج لدخول مجلس الأمن الدولي كعضو منتخب في 1 كانون الثاني/يناير، فإن ذلك يأتي في ظل تجدد التنافس بين القوى العظمى وتعرض النظام العالمي القائم على القواعد للضغط. وفي هذا اليوم وهذا العصر، من الأهمية بمكان أن نكرر التزامنا المشترك بمبادئ العدالة والقانون الدولي.

فقد مضى وقت طويل منذ انتهاء الحرب المدمرة التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة. واليوم، يجب أن نكون متطلعين إلى الأمام ومخلصين كما كان مؤسسو الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945.

وقال الرئيس ترومان: "بهذا الميثاق، فإن بوسع العالم أن يتطلع نحو المضي قدما إلى وقت يمكن فيه لجميع البشر أن يعيشوا حياة لائقة بوصفهم شعوبا حرة".

إننا لم نصل إلى تلك المرحلة بعد.

ولتحقيق أهدافنا المشتركة، يجب أن نستعيد وننشط النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن نكيفه مع تحديات عصرنا. ويجب أن نعترف مرة أخرى بأنه لا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوتها، أن تواجه لوحدها تحديات تغير المناخ، وتزايد عدم المساواة، والنزاع العنيف، والآن، الجائحة.

ونحن، الدول الأعضاء، سيُقاس أداؤنا على أساس تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسوف يقاس نجاحنا على أساس قدرتنا على صون السلام. وسوف نقيّم بناء على قدرتنا على تحقيق نتائج ملموسة وكافية عندما نواجه تحديات جديدة مثل كوفيد-19.

وعلينا أن نثبت عمليا أن مناقشاتنا وقراراتنا في قاعات الأمم المتحدة العظيمة يمكن أن تخفف من حدة حالات المعاناة اليومية للناس العاديين في جميع أنحاء العالم.

وشكرا لكم.

الاتحاد السويسري (انظر A/75/PV.3، المرفق 126)

بيان السيد إغنازيو كاسيس، رئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في الاتحاد السويسري

أُدلي بهذا البيان الإثنين، 21 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

قبل 75 عاما، غرق العالم في بحر من المعاناة والرعب. وحدد ميثاق الأمم المتحدة الهدف الطموح المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، على أساس نظام عالمي يقوم على الحوار والقواعد المشتركة.

لقد قطعنا شوطنا طويلا منذ إنشاء المنظمة قبل 75 عاما. وقد أدت المساعدات الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان، وعمليات السلام، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى إنقاذ وتحسين حياة الكثير جدا من الناس في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا يمكننا أن نكتفي بالإنجازات السابقة. إن التحديات التي يواجهها عالم اليوم هي نفسها جزئياً – الجوع، النزاعات، التفاوتات أو انتهاكات حقوق الإنسان – وهي جديدة جزئياً – تغير المناخ، والثورة الرقمية، والتوازنات الجيوستراتيجية الجديدة. وتضاف إلى تلك التحديات أزمات عالمية من قبيل جائحة كوفيد-19، مما يبين مدى أهمية التعاون فيما بين الدول اليوم كما كان الحال قبل 75 عاماً.

ومن خلال خطة عام 2030، لدينا مخطط مشترك لجهودنا المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي. ويدمج هذا الإطار أيضا الجوانب المتصلة بسيادة القانون والحكم ذات الأهمية الأساسية للتنمية المستدامة والسلام.

فالعالم يتغير. ويجب على مؤسساتنا أن تفعل الشيء نفسه. والأمم المتحدة قوية، إذا تمكنت من التصدي لتحديات عصرنا. ويجب على جميع أعضائها أن يقوموا بدورهم. وسويسرا ملتزمة بالإصلاحات التي بدأها الأمين العام والتي تجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية.

ونحن، كبلد مضيف، فخورون باستضافة مقر الأمم المتحدة الأوروبي، ونقدر العمل الذي تنجزه مدينة جنيف الدولية كل يوم من أجل السلام والازدهار في العالم. ونحن ملتزمون بالجمع بين الألمع والأفضل في جنيف لمواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة. إذ نسعى إلى تحقيق أفضل تآزر بين العلم والدبلوماسية من أجل تنمية مستدامة وسلمية للشعوب والدول. ولدى سويسرا الكثير لتقدمه وهي مستعدة للقيام بذلك أيضا داخل مجلس الأمن الدولي.

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

يُشكك أحيانا في مسألة النظام الدولي القائم على القواعد؛ ويستسلم الأفراد والمجتمعات في كثير من الأحيان للرغبة في استخدام القوة بدلا من العقل. ويجب على النظام المتعدد الأطراف في إطار الأمم

المتحدة أن يتخذ تدابير فعالة بشكل جماعي لمنع أو إزالة أي تهديدات للسلام ولإخماد كل عمل من أعمال العدوان أو أي خرق آخر للسلام. إن سويسرا ملتزمة بالقانون الدولي. إننا بحاجة إلى منظومة أمم متحدة قوية، تعمل بشكل جيد، وقادرة على التصدي بفعالية لتحديات عصرنا. ولا يمكننا أن نؤكد على ذلك بما فيه الكفاية: فلا بد من تعددية الأطراف.

وشكرا لكم.